مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الجمهورية اليمنية
مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن (YEHCP)
(P176570)

إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

سبتمبر 2021م

جدول المحتويات

قائمة الجداول 6

الاختصارات 8

مسرد المصطلحات المستخدمة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية 10

ملخص تنفيذي 12

الفصل 1 المقدمة والمعلومات الأساسية 1

1.1 المقدمة 1

1.2 المعلومات الأساسية 1

1.3 الأساس المنطقي للمشروع 3

1.4 الخبرة السابقة 4

الفصل 2 وصف المشروع 6

2.1. مكونات المشروع 6

المكون *1*: تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتغذية والصحة العامة *(104.95* مليون دولار أمريكي*)* *6*

المكون *2*: تحسين إمكانية الحصول على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وتعزيز النظم المحلية *(*تنفيذ مكتب الأمم لخدمات المشاريع – *26.24* مليون دولار أمريكي*)* – المكون الفرعي *2-1*: دعم تنفيذ وإدارة المشروع *8*

المكون *3*: دعم المشروع وإدارته وتقييمه وتنظيمه *(*تنفيذ اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - *18.81* مليون دولار أمريكي*)* *10*

المكون *4*: الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة *(*تنفيذ اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - *0* دولار أمريكي*)* *10*

2.2. المستفيدون من المشروع 10

الترتيبات المؤسساتية والتنفيذية 12

3.1. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 12

***3.1.1.* الرصد من طرف مستقل 13**

***3.1.2.* تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي 13**

3.2. الشركاء المنفذون 13

***3.2.1.* مشروع الأشغال العامة 14**

***3.2.2.* وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية 14**

3.3. أصحاب المصلحة الوطنيون الآخرون 14

***3.3.1.* مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية 14**

***3.3.2.* المجالس المحلية 14**

***3.3.3.* منظمات المجتمع المدني 15**

3.4. البنك الدولي 15

3.5. لجنة التنسيق الفني للمشروع 15

الإطار القانوني والتنظيمي 16

***4.1.* متطلبات البنك الدولي 16**

***4.1.1.* الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي 16**

***4.1.2.* إرشادات البيئة والصحة والسلامة 16**

***4.1.3.* تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية 17**

***4.1.4.* إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي 17**

***4.1.5.* إجراءات إدارة العمالة 17**

***4.1.6.* خطة إشراك أصحاب المصلحة 18**

4.1.7. آلية التظلم 18
4.1.8. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي 19
4.1.9. الإفصاح عن المعلومات 19
4.1.10. مكونات الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة 20
4.2. متطلبات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 20
4.3. المتطلبات والسياسات الوطنية 21
4.3.1. خطة العمل الوطنية للبيئة 22
4.3.2. قانون حماية البيئة 22
4.3.3. قانون المياه 23
4.3.4. إعادة التوطين 24
4.3.5. قانون العمل 24
4.3.6. الاتفاقيات الدولية 25
4.4. مقارنة بين متطلبات البنك الدولي والمتطلبات اليمنية 26
الفصل 5 خط الأساس البيئي والاجتماعي 34
5.1. المياه والصّرف الصّحي 34
5.2. الموارد المائية 34
5.3. نظام الصرف الصحي العام 37
المناخ 54
التحديات المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بتغير المناخ 54
المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، والتخفيف 55
6.1. مخاطر الاختيار والتصميم وتحديد الموقع 56
6.2. المخاطر والآثار المتعلقة بالمقاول 56
6.3. المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع 59
إجراءات معالجة القضايا البيئية والاجتماعية 64
7.1. قائمة الاستبعاد 64
7.2. الفحص 64
7.3. أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية 65
7.4. دمج متطلبات البيئة والصحة والسلامة في العقود 66
7.5. متطلبات التشاور والإفصاح 67
7.6. آلية التظلم 77
7.7. تنفيذ إجراءات التخفيف للمشاريع الفرعية 78
الرصد والإبلاغ 79
8.1. قواعد بيانات المشروع الفرعي البيئية والاجتماعية 79
8.2. رصد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية 79
8.3. مراقبة ورصد المقاولين 80
8.4. مراقبة الطرف الثالث الذي يقوم بالرصد 81
8.5. تقارير الإكمال 81
9.1. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 82
9.2. مشروع الأشغال العامة 82
9.3. وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية 82
9.4. تطوير القدرات 83
9.5. الميزانية 83

الملحق 1 نموذج فحص المشروع الفرعي 85
نموذج فحص المشكلات البيئية والاجتماعية المحتملة **85**
استنتاجات الفحص ***86***
الملحق 2. معايير الجودة البيئية اليمنية 87
ملوثات مايكرو بيولوجية في المياه العامة غير المعالجة التي تصل من خلال شبكة التوزيع ***89***
المُلوثات البيولوجية ***89***
المياه العادمة أو مياه الصرف ***89***
الملحق 3. عينة من محتويات تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي 92
الملحق 4. عينة من محتويات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية 94
الملحق 5. المتطلبات البيئية والاجتماعية للمقاولين (المتعهدين) 96
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمقاول **96**
التدريب في مجال البيئة والمجتمع والصحة والسلامة **96**
التدريب التوجيهي ***97***
توجيهات للزائرين ***97***
تدريب الموظف والمقاول على المهام الجديدة ***97***
إدارة مواقع الإنشاءات **97**
الغطاء النباتي ***97***
حماية المنشآت القائمة ***98***
النفايات الناجمة عن أنشطة الإنشاء ***98***
جودة الهواء ***99***
المواد الخطرة والسامة ***99***
وضع لافتات في الأماكن اللازمة ***100***
الحُفر الترابية والمحاجر ***100***
موقع مخيمات العاملين ***100***
تفكيك المخيمات ومواقع ومحطات العمل ***101***
الصحة والسلامة **101**
الأحوال الجوية القاسية وإغلاق المرافق ***101***
دورات المياه وأماكن الاغتسال ***101***
إمدادات المياه الصالحة للشرب ***101***
نظافة أماكن تناول الطعام ***101***
معدات الحماية الشخصية ***101***
الضوضاء ***102***
العمل في المَجارير ***102***
الإسعافات الأولية والحوادث ***103***
الأمراض المنقولة ***103***
فيروس كورونا (كوفيد-19) ***104***
الأمراض المحمولة بالنواقل ***104***
السلامة على الطرق والسلامة المرورية **105**
الموروث الثقافي **106**
حالات الطوارئ **106**
إشراك أصحاب المصلحة **106**
إدارة القوى العاملة **107**
تدفق العمالة ***107***
ظروف العمل ***107***

التأمين ***108***
آلية معالجة التظلمات الخاصة بالعاملين ***108***
الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين ***109***
منع عمالة الأطفال ***109***
مدونة السلوك ***109***
التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول **111**
الملحق **6.** نموذج شكاوى التظلمات، والمقترحات 113

قائمة الجداول

الجدول 1. مقارنة بين المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والمتطلبات البيئية والاجتماعية اليمنية ذات الصلة بالمشروع 27
الجدول 2. معالجة مياه الصرف الصحي 38
الجدول 3. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي للمؤسسة المحلية بعدن *(2014م – 2017م)* 40
الجدول 4. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن 42
الجدول 5. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي للمؤسسة العامة *(2014-2017)* 43
الجدول 6. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بصنعاء 45
الجدول 7. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي في إب *(2014-2019)* 46
الجدول 8. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة إب 48
الجدول 9. أوجه القصور والتوصيات للإجراءات المؤسسية للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة إب 49
الجدول 10. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي في المكلا *(2014-2017)* 50
الجدول 11. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمكلا 52
الجدول 12. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي بتعز (2014-2019) 53
الجدول 13. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بتعز 53
الجدول 14. المخاطر والآثار المتعلقة بالبيئة والمجتمع (بما فيها العمل) والصحة والسلامة البيئية والاجتماعية والصحية المرتبطة بأنشطة المقاولين 57
الجدول 15. الآثار المحتملة وإجراءات التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي 60
الجدول 16. خطة الرصد 80
الجدول 17. تقدير التكلفة الإرشادية لرصد المشاريع الفرعية للمياه والصّرف الصّحي الكبيرة 81
الجدول 18. التكاليف الإرشادية لأنشطة بناء القدرات 83
الجدول 19. الحدود المسموح بها لملوثات الهواء الرئيسية 87
الجدول 20. أقصى مستويات الضجيج (الضوضاء) المسموح بها في بيئات مختلفة (ديسيبل – dB) 87
الجدول 21. الخصائص الفيزيائية لمياه الشرب 87
الجدول 22. المواد غير العضوية في مياه الشرب 87
الجدول 23. الحدود القصوى للملوثات العضوية في مياه الشرب 88
الجدول 24. الحدود القصوى للمواد السامة في مياه الشرب 88
الجدول 25. الملوثات البكتيرية 89
الجدول 26. القصوى من المواد الكيميائية في مياه الصرف الصناعية والتجارية التي يتم تصريفها في شبكة الّصرف الصّحي العامة 89

الاختصارات

AWD	الإسهال المائي الحاد
CERC	مكون الاستجابة في حالة الطوارئ المحتملة
CSO	منظمة مجتمع مدني
DFID	وزارة التنمية الدولية البريطانية
DLAs	السلطات المحلية بالمديريات
DNA	تقييم الأضرار والاحتياجات
ECRP	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن
EHS	الصحة والسلامة البيئية
EHNP	المشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية
EPL	قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995)
ESF	الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي
ESHS	البيئة والمجتمع (بما فيها العمل) والصحة والسلامة
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
ESS	المعايير البيئية والاجتماعية
FMFA	الاتفاقية الإطارية للإدارة المالية
FCV	الهشاشة والصراع والعنف
GBV	العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHS	إرشادات الصحة والسلامة العامة
GIIP	الممارسات الدولية الجيدة في قطاع الصناعة
GIS	نظام المعلومات الجغرافية
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
GM	آلية التظلم
GRM	آلية انصاف المظالم
GOAM	الهيئة العامة للآثار والمتاحف
HSSE	الصحة والسلامة والمجتمع والبيئة
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IDP	نازح داخلي
LC	مؤسسة محلية
LED	الصمام الثنائي الباعث للضوء
LMP	إجراءات إدارة العمل
LTI	الإصابة الهادرة للوقت
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MoWE	وزارة المياه والبيئة
NGO	منظمة غير حكومية
NWSSIP	الاستراتيجية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه الوطني
PAP	الأشخاص المتأثرون بالمشروع
PMU	وحدة إدارة المشروع
PWP	مشروع الأشغال العامة
RCA	تحليل السبب الجذري
RoY	الجمهورية اليمنية

SCAP	خطة العمل الوقائية التصحيحية
SEA	الاستغلال والاعتداء الجنسي
SH	التحرش الجنسي
SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SMP	خطة إدارة الأمن
TCC	لجنة التنسيق الفني
TPM	وكالة الرصد المستقلة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
UW-PMU	وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية
WASH	المياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WSLC	المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي
WSS	إمداد المياه والصرف الصحي
WTP	محطة معالجة المياه
WWTP	محطة معالجة مياه الصرف الصحي
YEHCP	مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن
YIUSEP I	المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن
YIUSEP II	المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن

معاني المصطلحات المستخدمة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

الإجراءات الخاصة بالعثور على المكتشفات الأثرية عن طريق الصدفة *(Chance find procedure)*. يُشير مصطلح العثور على مكتشفات أثرية بالصدفة إلى وجود مادة أثرية يتم العثور عليهابشكل غير متوقع أثناء تنفيذ المشروع أو تشغيله. وفي هذه الحالة يتم اتباع الإجراء الخاص بالمشروع وسيحدد الإجراء الخاص بالعثور على المكتشفات الأثرية كيفية التعامل مع هذه المكتشفات المرتبطة بالمشروع. كماسيتضمن الإجراء شرط إخطار السلطات المعنية بالأشياء أو المواقع التي تم العثور عليها من قبل خبراء التراث الثقافي، و سيتم إحاطة منطقة المكتشفات أوالمواقع بسياج لتفادي عبث الآخرين بهاا، وإجراء تقييم للأشياء أو المواقع التي تم العثور عليها من قبل خبراء التراث الثقافي، وتحديد الإجراءات وتنفيذها بما يتفق مع القانون الوطني،كما أنه سيتمتدريب موظفي المشروع والعاملين على الإجراءات الخاصة بالعثور على المكتشفات الأثرية عن طريق الصدفة.

عمالة الأطفال *(Child Labor)*. تُشير إلى العمل الذي ينفذه الأطفال ويُشكل استغلالاً اقتصادياً أو يرجح أن يكون خطيراً أو يعوق تعليم الطفل أويسبب ضررا بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي.

الامتثال *(Compliance)*. يحدد مدى تلبية الإجراء المتبع للمتطلبات المناطة بالعمليات والتشغيل.

التخلص *(Disposal)*. يُشير إلى الأماكن النهائية التي توضع فيها النفايات والتربة الملوثة والمواد السامة أو الخطرة أو التخلص النهائي منها. ويمكن إنجاز عملية التخلص من النفايات عن طريق وضعها في مدافن آمنة ومعتمدة أو في المقالب الآمنة وحرقها .

النفايات السائلة *(Effluent)*. تُشير إلى المخلفات السائلة – المعالجة أو غير المعالجة – التي تتدفق من محطة المعالجة أو الصرف الصحي أو مخارج تصريف المصانع، وتُشير بشكل عام إلى النفايات التي يجري تصريفها إلى المياه السطحية.

إرشادات البيئة والصحة والسلامة *(EHSGs)* تُشير إلى الوثائق المرجعية الفنية التي تحتوي على بيانات عامة وبيانات خاصة تتعلق بالممارسات الدولية السليمة في قطاع الصناعة. كما أنها توضح مستويات الأداء والتدابير التي تعتبر قابلة للتحقيق بصفة عامة في المرافق الجديدة من خلال التقنيات وبتكلفة معقولة. و. للحصول على المرجع الكامل، يمكن الاطلاع على إرشادات مجموعة البنك الدولي المعنية بالبيئة والصحة والسلامة،

http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+sust ainability/our+approach/risk+management/ehsguidelines

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي *(ESIA)* يُحدد ويُقيِّم آثار المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة لأي مشروع مقترح مع تقييم البدائل وتصميم تدابير التخفيف والإدارة والرصد المناسبة.

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية *(ESMP)* تُبين بالتفصيل الآتي: *(أ)* التدابير الواجب اتخاذها أثناء تنفيذ المشروع وتشغيله للقضاء على الآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو تلافيها أو تقليصها إلى مستويات مقبولة. *(ب)* الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التدابير.

إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية *(ESMF)* هو أداة أو آلية تستخدم للتحقق من المخاطر والآثار المترتبة عليها في مشروع ما، يتكون إما من برنامج واحد أو سلسلة من المشاريع الفرعية أو جميعها، ولا يمكن تحديد المخاطر والآثار إلا بعد تحديد تفاصيل البرنامج أو المشاريع الفرعية.

الممارسات الدولية السليمة في قطاع الصناعة *(GIIP)* تعرَّف بأنها ممارسة المهارات المهنية والاجتهاد والحصافة والتبصّر المُتوقعة على نحو معقول من المهنيين ذوي المهارات والخبرات العملية في نفس نوع العمل وفي نفس الأوضاع أوما يشابهها بشكل عام. وينبغي أن تؤدي نتيجة هذه الممارسة إلى استخدام المشروع لأكثر التقنيات ملاءمة للظروف الخاصة بكل مشروع.

التظلم *(Grievance)*. مشكلة أو مخاوف أو مسألة أو مطالبة *(متصورة أو فعلية)* يرغب أحد الأفراد أو الفئات المجتمعية من منفذ المشروع أو المقاول معالجتها وحلها.

آلية معالجة التظلمات *(GM)*. هي الطريقة الرسمية على المستوى المحلي لقبول وتقييم وإيجاد حلول للردود والشكاوى المقدمة من المجتمعات المحلية أو الأفراد الذين يعتقد تأثرهم سلبياً بالمشروع.

النفايات الخطرة *(Hazardous wastes)*. هي النفايات الناتجة من المجتمع ويمكن أن تشكل خطراً جسيماً او محتملاً على صحة الإنسان أو البيئة إذا جرى إدارتها بشكل غير صحيح. وتشتمل النفايات خطرة على خاصية واحدة على الأقل من الخواص الأربع الآتية: قابلية الاشتعال ، التآكل ،التفاعل ، السمية، أو أنها قد ترد في قوائم خاصة.

إصابة مهدرة للوقت *(LTI)*. هي عدم القدرة على ممارسة العمل ليوم كامل على الأقل بعد اليوم الذي وقع فيه الحادث أو الإصابة بالمرض.

أيام العمل الضائعة *(Lost workdays)*. هي عدد أيام العمل (سواء أ كانت متتالية أم لا) بعد تاريخ الإصابة أو بداية المرض والتي كان الموظف فيها متغيباً عن العمل أو مقيدا بأداء نشاط عمل محدد غير عمله الرسمي بسبب إصابة أو مرض مهني.

التخفِيف *(Mitigation)*. تدابير تُتخذ بغية تخفيض أو تقليل الآثار السلبية على البيئة.

الرصد/المراقبة *(Monitoring)*. هو مراقبة أو فحص دوري أو مستمر لتحديد مستوى التوافق مع المتطلبات القانونية أو مراقبة مستويات الملوثات في مختلف الأوساط وآثارها على الإنسان والحيوان وغيرها من الكائنات الحية

الصحة والسلامة المهنة *(OHS)*. تتناول جميع جوانب الصحة والسلامة في مكان العمل وتركز بشدة على الوقاية الأولية من المخاطر (منظمة الصحة العالمية).

الحمأة الناتجة *(Sludge)*. بقايا شبه صلبة ناتجة عن عدد من عمليات معالجة الهواء أو الماء. وقد تكون الحمأة نفايات خطرة.

النفايات الصلبة *(Solid wastes)*. تُشير المواد غير السائلة وغير القابلة للذوبان، وتتفاوت في نوعها بدءاً من النفايات المنزلية إلى النفايات الصناعية التي تحتوي على مواد معقدة وأحيانا خطيرة. وتشمل النفايات الصلبة حمأة / رواسب الصرف الصحي والنفايات الزراعية ونفايات الهدم ومخلفات التعدين.، كما أن النفايات الصلبة قد تُشير من الناحية الفنية أيضاً إلى السوائل والغازات المخزنة في الحاويات.

أصحاب المصلحة *(Stakeholder)*. هم الأشخاص أو المجموعات المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بمشروع ما، وأولئك الذين قد تكون لديهم إما مصالح في المشروع أو قدرة التأثير على بعض نتائجه أو جميعها، سواءً بشكل إيجابي أو سلبي. قد يشمل أصحاب المصلحة المجتمعات أو الأفراد المتأثرين بالمشروع على المستوى المحلي وممثليهم الرسميين وغير الرسميين والسلطات الحكومية الوطنية أو المحلية والسياسيين والقيادات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة والمجتمع الأكاديمي أو الشركات الأخرى.

إشراك أصحاب المصلحة *(Stakeholder Engagement)*. هي عملية واسعة وشاملة ومستمرة بين الجهة المقدمة لاقتراح المشروع وأولئك الذين يحتمل في الغالب أن يتأثروا بالمشروع خلال فترة تنفيذه. وتشمل المشاورات والمشاركة فيها والإفصاح عن المعلومات ونشرها

محطة معالجة مياه الصّرف الصّحي *(Wastewater Treatment Plant)*. مرفق يحتوي على سلسلة من الخزانات والغرابيل والمرشحات وغيرها من العمليات لإزالة الملوثات من المياه.

ملخص تنفيذي

تم إعداد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشكل خاص للمكون 2 (المياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي) لمشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن (YEHCP P176570).

يقوم البنك الدولي بتمويل مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن بهدف توفير الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي لسكان اليمن، في ظل وجود مبررمنطقي للقيمة المضافة للمشروع من خلال التحلي بالقدرة على تقديم سلسلة متواصلة من آليات الاستجابة ذات الصلة بالعمل الإنساني والتنمية وضمان التعاون الفعال للبنك مع الشركاء في سبيل حشد جهود الاستجابة لمواجهة الأزمة في اليمن بطريقة ناجحة وسليمة من الناحية الفنية. ويهدف المشروع إلى تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتغذية والصحة العامة (المكون الأول، ستنفذه منظمة الصحة العالمية واليونيسيف) وإلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وتعزيز النظم المحلية (المكون الثاني، سينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمسؤولية تنفيذ المكون 2 من المشروع بالتعاون مع شريكين محليين هما: (1-مكتب الأشغال العامة 2- وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية). سيضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي: (أ) المسؤولية عن تنفيذ المشاريع. (ب) رصد أهداف المشروع ونتائجه بما في ذلك تنفيذ الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية بالتنسيق مع الشركاء المحليين. (ج) معالجة المسائل المتعلقة بالشراء والإدارة المالية وإدارة المدفوعات بما في ذلك إعداد طلبات السحب في إطار المشروع. (د) ضمان تلبية جميع متطلبات رفع التقارير للمؤسسة الدولية للتنمية بموجب اتفاقية تمويل المشروع.. وقد عين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع موظفا للصحة والسلامة المهنية بالإضافة إلى موظف الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في صنعاء للإشراف على إجراءات المشروع الوقائية والصحة والسلامة المهنية، وكذلك موظف مختص مسؤول عن اجراءات النوع الاجتماعي ، وخبير دولي غير متفرغ يكون متوفرا عند الحاجة للإشراف على التنفيذ والإدارة الشاملة للمخاطر البيئية والاجتماعية ورصدها ورفع التقارير ذات الصلة ودعم موظف إجراءات الوقاية البيئية والاجتماعية في تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. وسينشر كل شريك منفذ موظفا للإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وموظفا للصحة والسلامة.

وقد تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي تلبية لمتطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، ولا سيما المعيار البيئي والاجتماعي بشأن تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة. كما أنه يستوفي إجراءات وممارسات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجالات البيئة والصحة والسلامة ويخضع للقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية اليمنية.

ويعتبر استخدام إطار العمل مناسبا وضروريا، بالنظر إلى أن المكون 2 من المشروع يتكون من عدد كبير من المشاريع الفرعية في العديد من المناطق المختلفة.

وفيما يتعلق بالمكون الثاني لمشروع رأس البشري الطارئ في اليمن وعلى وجه التحديد، أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتوازي مع ذلك إجراءات إدارة العمالة لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) وخطة العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسي أو التحرش وخطة إدارة الأمن لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4) وإطار عمل إعادة التوطين لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5) وخطة إشراك أصحاب المصلحة لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10).

سيقوم المكون 2 من المشروع إما بإعادة بناء أو استعادة أو إعادة تأهيل البنية التحتية الحالية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية فقط ولن يكون هناك أي توسيع للمرافق القائمة أو إنشاء مرافق جديدة، كما سيتم تسليم أعمال إعادة التأهيل لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة إلى إدارة مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة من أجل تشغيلها.

ترتبط معظم المخاطر والتأثيرات التي تهدد البيئة والمجتمع والصحة والسلامة ارتباطاً مباشراً بأنشطة البناء وإعادة التأهيل التي سيقوم المقاولون بتنفيذها داخل المرافق المستهدفة. وبالرغم من أن نمط المخاطر قد يختلف من نشاط معين إلى آخر، إلا إن السمات العامة للمخاطر الناجمة عن أنشطة البناء تعتبر متشابهة.

يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمسؤولية التنفيذ الشامل لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. وبشكل أكثر تحديداً، سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما يلي:

- فحص المشاريع الفرعية بحثًا عن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية في الوقت المناسب، حسب الحاجة.
- إدراج أحكام تعاقدية فعالة وقابلة للتنفيذ لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في وثائق المناقصات وعقود الإنشاء.
- بالنسبة للأنشطة التي تتطلب خطة إدارة بيئية واجتماعية لكل موقع / نشاط على حدة، لن يتم البدء بأي أنشطة قبل دخول تدابير إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المطلوبة حيز التنفيذ.
- رصد الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين ورفع تقارير بذلك من أجل تلبية المتطلبات البيئية والاجتماعية للمشروع.

يبين إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي بالتفصيل إجراءات التخفيف المحددة لقطاع المياه والإصحاح والنظافة العامة.

سيضطلع أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية بفحص جميع مقترحات المشاريع الفرعية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون من أجل: (1) تحديد القضايا البيئية والاجتماعية التي قد تنشأ عن المشروع الفرعي. (2) تحديد المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة. (3) تحديد تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية المناسب للمشروع الفرعي. (4) تحديد نوع التقييم البيئي والاجتماعي المطلوب، بما في ذلك الوثائق أو الخطط المحددة.

سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتناسب مع أنشطة المشاريع التي لا تتطلب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية بشكل كامل وفقاً لجدول المحتويات الآتي:

(1) تلخيص موجز
(2) توصيف المشروع الفرعي
(3) خطة الأساس البيئي والاجتماعي
(4) المشاورات
(5) أدوات التخفيف

تستلزم المشاريع الفرعية التي تتسبب في آثار بيئية واجتماعية كبيرة إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية بشكل كامل وقد تتطلب أيضاً وضع خطة إعادة التوطين. التوجيه بشأن وضع خطة إعادة التوطين ترد تفاصيله في إطار عمل إعادة التوطين الخاصة بالمشروع.

سينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون متطلبات البنك الدولي ذات الصلة بالتشاور والإفصاح على النحو المبين تفصيلاً في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع.
وقد قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإجراء مشاورات في صنعاء للمحافظات الشمالية وفي عدن للمحافظات الجنوبية مع أصحاب المصلحة حيث شملت المشاورات جميع مجالات المشروع وشارك في هذه المشاورات 657 شخص من أصحاب المصلحة من مختلف المحافظات ومن وكالات عدة بهدف ضمان المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة في المناطق التي يستهدفها المشروع. ودعُيت إلى حضور اجتماعات التشاور التي عقدت في الفترة من 9 إلى 24 يونيو 2021م فئات عدة من أصحاب المصلحة من قبيل الوزارات بما فيها وزارة المياه والبيئة ووزارة الصحة العامة والسكان ومكاتب المحافظات بما في ذلك مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية ومكاتب الصحة المحلية والمجالس المحلية ومنظمات مدنية ومنظمات مدنية غير حكومية وكذلك الشركاء المنفذين.

وستبدأ المشاورات الاجتماعية مع المستفيدين والمجتمعات المحلية بمجرد الانتهاء من فحص المشاريع الفرعية وسيتم الاحتفاظ بسجلات المشاورات في مكتب المشروع. وستأخذ المشاورات في الاعتبار السياق الاجتماعي الثقافي لليمن، بالإضافة إلى استمرار انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بإدراج **المتطلبات البيئية والاجتماعية للمقاولين** في وثائق العطاءات ووثائق العقود، بحيث يكون مقدمو العطاءات المحتملين على دراية بمتطلبات الأداء البيئي والاجتماعي المتوقعة منهم وقادرين على ترجمتها في عطاءاتهم. وسيتم تضمين التكلفة التي يخصصها المقاولون لاستيفاء متطلبات البيئة

والمجتمع والصحة والسلامة في العقود المبرمة معهم. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بمراقبة امتثال المقاولين لهذه المتطلبات.

وتتضمن المتطلبات عشرة (10) أقسام، هي:

(1) خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمقاول
(2) التدريب في مجال البيئة والمجتمع والصحة والسلامة
(3) إدارة مواقع التنفيذ .
(4) الصحة والسلامة المهنية
(5) السلامة على الطرق والسلامة المرورية
(6) الإجراءات الخاصة بالعثور على المكتشفات الأثرية عن طريق الصدفة
(7) التأهب والاستجابة للحالات الطارئة
(8) إشراك أصحاب المصلحة
(9) مدونة قواعد السلوك

سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع **برصد** تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية **ورفع تقارير** بذلك، يشمل مدخلات من شركاء التنفيذ ومن الوكيل المستقل المعني بالرصد. وسيضمن أخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تضمين مراقبة الإجراءات الوقائية في التقارير الفصلية للمشروع التي يتم رفعها إلى البنك الدولي.

وسينشئ المشروع **آلية لمعالجة التظلمات** على النحو الموضح بالتفصيل في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع، والتي ستستخدم في المسائل البيئية والمتعلقة بإعادة التوطين والمسائل الاجتماعية. وسيتعامل أخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذون مع الشكاوى المتصلة بأنشطة المشاريع.

يغطي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كجزء من الأجور التي يتقاضاها من البنك، تغطية كاملة تكلفة أخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية، وأخصائي النوع الإجتماعي واخصائي الصحة والسلامة، وخبير دولي بدوام جزئي (غير متفرغ) يكون متواجداً على أساس الحاجة – للأشراف على تنفيذ ورصد جوانب إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل شامل وأي تكاليف تشغيلية ذات صلة، ورفع تقارير بذلك.

ويغطي الشركاء المنفذين تكلفة أخصائيي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وأخصائيي الصحة والسلامة المعينين من قبلهم كجزء من اتفاقية التعاون في المشروع المبرمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد لا يعمل هؤلاء الموظفون بدوام كامل في أنشطة المكون الثاني لمشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن، حيث أن كل شريك منفذ مشارك في العديد من المشاريع.

وسيتم إدراج تكلفة الإجراءات الوقائية لكل مشروع فرعي (إعداد استمارة نموذج الفحص، والمشاورات، وآليات معالجة التظلمات، وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، والرصد) في التكاليف أو الميزانية الإجمالية للمكون الثاني للمشروع.

الفصل 1
المقدمة والمعلومات الأساسية

1.1 المقدمة

تم إعداد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات للمكون الثاني للمشروع (مكون المياه والإصحاح والنظافة العامة) على النحو المتفق عليه مع البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تلبية المتطلبات الواردة في إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي وكذلك المتطلبات الواردة في القوانين واللوائح البيئية الوطنية لمشروع رأس البشري الطارئ (المكون 2، YEHCP P176570). ويعد استخدام إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية في هذه المرحلة من دورة حياة المشروع مناسباً وضرورياً نظراً لأن المكون الثاني للمشروع يتألف من عدد كبير من المشاريع الفرعية في العديد من المناطق المختلفة ولأن المواقع والأنشطة الخاصة لكل مشروع فرعي لن يتم تحديدها إلا أثناء التنفيذ.

سوف يسترشد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي للتأكد من أن جميع المشاريع الفرعية تلبي المتطلبات الواردة في الإطار البيئي والاجتماعي، بما في ذلك إعداد وثائق الإدارة البيئية والاجتماعية لكل مشروع فرعي وفقا للإطار البيئي والاجتماعي. ولهذا الغرض، يوضح إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي بالتفصيل كيف سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على فحص كل مشروع فرعي من أجل تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المترتبة عليه، وتحديد تدابير التخفيف اللازمة، ورصد تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، وبالأخص رصد الأداء البيئي والاجتماعي لمقاولي المشروع.

وفيما يتعلق بالمكون الثاني لمشروع رأس البشري الطارئ في اليمن على وجه التحديد، أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتوازي مع ذلك إجراءات لإدارة العمالة لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)، وخطة للعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسي/التحرش الجنسي، وخطة لإدارة الأمن لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)، وإطار عمل لإعادة التوطين لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5) وخطة لإشراك أصحاب المصلحة، اشترك في إعدادها كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الصحة العالمية، لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10).

1.2 المعلومات الأساسية[1]

يخوض اليمن غمار صراع عنيف، مستمر منذ أكثر من سبعة أعوام ، أصاب اقتصاد البلاد بالشلل وخلق أزمة إنسانية غير مسبوقة. وقد أصبح اليمن غارقاً في الصراع الذي ألحق أضراراً مادية جسيمة في بنيته التحتية ودمر اقتصاده وأضعف مؤسساته، حيث استغرق النزاع فترة طويلة بالفعل وخلف ما هو معروف بأسوأ أزمة إنسانية يشهدها العالم منذ زمن طويل. ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هناك 102,000 حالة وفاة أثناء القتال و 131,000 حالة وفاة غير مباشرة بسبب نقص الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية وحدوث العديد من الإصابات بين عامي 2015م و 2019م[2]. كانت العوامل المتنوعة - بما في ذلك الانقسامات القبلية والإقليمية والطائفية والمظالم طويلة الأمد واستيلاء النخبة على الموارد المحدودة والفساد المستشري – من الأسباب الرئيسة لدوافع الهشاشة المؤثرة على سائر أنحاء اليمن. في حين أن النزاع كان عاملاً رئيسياً في الانهيار التدريجي للهياكل الوطنية وأدى بصفة أساسية إلى إعاقة تقديم الخدمات، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل الصحة، إلَّا ان العنف ليس المسؤول الوحيد عن فظاعة المعاناة نظراً لوجود عوامل أخرى مثل تجزؤ وضعف التنسيق ومحدودية الشفافية وضعف الإدارة التي تزيد من تعقيد الصورة على أرض الواقع[3].

ومنذ زمن بعيد والبلد غارق في مستنقع الهشاشة والفقر، مع زيادة حدة تفاقم التوترات نظراً لتضاؤل الموارد الطبيعية. وكنتيجة مباشرة لذلك - حتى قبل نشوب النزاع - كانت اليمن ولا تزال تعاني من ويلات العنف الذي يحدث بصفة منتظمة والذي جعلها أفقر وأقل البلدان نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستناداً إلى البيانات الصادرة قبل النزاع، صنَّف مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي اليمن في المرتبة 143 من أصل 157 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.37 بينما سجلت الفتيات أقل من 0.35. وهذا في الأساس يعني أن الطفل المولود اليوم في اليمن سيحقق 37 في المائة فقط من إمكاناته الإنتاجية الكاملة.

يواجه اليمن، وهو بلد يقع في منطقة جافة وشبه قاحلة، أزمة مياه حادة بالفعل وقد نفدت المياه في العديد من المدن الكبرى،

[1] تم اقتباس قسم المعلومات الأساسية من وثيقة التقييم المسبق للمشروع.

[2] موير جيه. وآخرون *2019*م، تقييم تأثير النزاع على التنمية البشرية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *(*تمت زيارة الموقع في *23* نوفمبر *2020)* *https://www.undp.org/content/dam/yemen/General/Docs/ImpactOfWarOnDevelopmentInYemen.pdf*

[3] الكريم تي. وآخرون مجلة الصحة العالمية *BMJ Global Health 2021; 6:e004740. doi:10.1136/bmjgh-2020-004740*

حيث تُعزى معظم الأسباب إلى النمو السكاني المرتفع والتنمية الزراعية الخاطئة وممارسات الري التقليدية وأنواع المحاصيل وانعدام إنفاذ القانون في تنظيم استخدام المياه والتأثر بتغير المناخ، لذلك سرعان ما قد تصل الأزمة إلى مستويات كارثية. وتشكل شحة/نقص المياه الحاد في اليمن تهديداً خطيراً لاستقرار البلد وأمنه. وفي حين لا يمكن القول أن سنوات النزاع الست الماضية هي السبب الوحيد في نقص المياه لكنها تعتبر عاملاً مساهماً فيه. فلقد كشفت الدراسات أن شحة المياه تُشكل عاملاً مضاعفاً للتهديدات الأمنية في المناطق التي تتسم بتزايد في نمو السكان وتسودها توترات اجتماعية وسياسية، فضلاً عن مؤسسات الدولة غير الفعالة وغير الخاضعة للمساءلة - وهذا هو الحال السائد في اليمن - وأدت التأثيرات الأخيرة لتغير المناخ والنزاع المسلح على موارد المياه المتضائلة في البلد إلى إثارة شعوراً جديداً ملحًا على مجابهة هذه المشكلة المستعصية.

تضرر الاقتصاد اليمني بشدة من جراء النزاع الذي طال أمده، وتسبب في حرمان ملايين الناس من سُبل كسب عيشهم ومن وظائفهم مما أدى إلى رفع مستويات الفقر إلى أكثر من 80 في المائة. وتُشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018م بلغ حوالي 23 مليار دولار أمريكي، وبالرغم من عدم توفر إحصاءات رسمية إلا أن الدلائل تشير إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي لليمن بنحو 40 في المائة بشكل تراكمي منذ عام 2015م[4]. فالأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية للمؤسسات الحيوية العامة بما فيها المرافق الصحية والمياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي والتعليم والمساكن الخاصة ساهمت في انخفاض فرص الحصول على الخدمات الأساسية (مثل الصحة والمياه والصرف الصحي) ونزوح داخلي لأكثر من 10 في المائة من السكان. وتقدر تكاليف إعادة الإعمار بحوالي 25 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات لعدد 16 مدينة و12 قطاعاً فقط[5].ويفتقر تقريباً 17.8 مليون شخص إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي ويفتقر 19.7 مليون شخص إلى الرعاية الصحية المناسبة[6]. لقد عانى الناس في اليمن بشدة من الإصابة بالكوليرا والدفتيريا والأمراض المُعدية الأخرى (الدوسنتاريا والجيارديا والإسهال الحاد). وأدى تعليق الدفع المتقطع لرواتب موظفي القطاع العام منذ 2015م ونقص الوقود والكهرباء والميزانية المالية للتشغيل والصيانة وغيرها إلى إضعاف قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة. وأدى تجزؤ عملية تنفيذ السياسة النقدية وصرف العملات والرقابة المصرفية المجزأة إلى إعاقة أي سياسة اقتصادية متماسكة. كما ان تقلب أسعار الصرف وانخفاض قيمة الريال اليمني قد أدى إلى تقويض القوة الشرائية للأسر بشكل غير مسبوق.

لقد عانى البلد من أضرار جسيمة في رأس ماله البشري، الأمر الذي سيتطلب وقتاً وموارد ثابتة لإصلاح تلك الأضرار، حيث تعاني شريحة سكانية كبيرة من انعدام الأمن الغذائي، وهناك أكثر من مليوني طفل بحاجة إلى العلاج من سوء التغذية الحاد[7]، مما تسبب في إلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها برأس المال البشري. لقد بلغ عدد المواليد حوالي 4.5 مليون طفل في اليمن منذ تصاعد وتيرة العنف في مارس 2015م. وفر ما يقدر بنحو 4.3 مليون شخص من ديارهم منذ بداية النزاع، ولا يزال أكثر من 3 ملايين منهم نازحين والأعداد في تزايد. لقد أدى الصراع إلى تفاقم نقص فرص النساء القليلة بالفعل في ممارسة الأنشطة الاقتصادية مع تقليص حركتهن ومشاركتهن في المجال العام، في حين يستمر استفحال مناخ العنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادة معدلات زواج الأطفال وانخفاض فرص التعليم. وفي الوقت ذاته، تكتنف بيئة العمل الخاصة بإيصال المساعدات عراقيل ضخمة، مما يزيد من تعقيد الظروف التشغيلية للوكالات الدولية على الأرض.

ومع وجود أكثر من 24 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي[8]، بمن فيهم عدد مهول يبلغ حوالي 16.2 مليون شخص بحسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في المرحلة (3+) التي تتطلب مساعدة طارئة وعاجلة، يُعد انعدام الأمن الغذائي في اليمن متجذراً بعمق. ويُعد الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من جملة التحديات الهائلة والأكثر الحاحاً التي يوجهها البلد في الوقت الحاضر وعلى نطاق لا يجري تلبيته من قبل الهيئات الوطنية ومجتمعات التنمية الدولية والإنسانية بشكل كامل. وبالنسبة لمعظم الأسر التي تعتمد كثيراً على الواردات الغذائية، فقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والانخفاض الكبير في الدخل إلى تدني إمكانية الحصول على الغذاء.

شهدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تدهوراً متزايداً عام 2020م، مما أدى إلى تفاقم حدة الفقر بدرجة كبيرة. وقد أدت الاختلالات الناتجة عن تجزؤ القدرة المؤسسية وتباين القرارات المتعلقة بالسياسة العامة فيما بين مناطق السيطرة إلى زيادة تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية. ونتيجة لذلك، أشارت الدلائل المتداولة إلى انكماش محتمل للاقتصاد من مستوى منخفض بالفعل في عام 2020م. وبلغت نسبة العاطلين عن العمل أكثر من 50 في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً في عام 2017م[9]. لقد أفضى هذا التدهور الفظيع في ظروف عيش السكان في اليمن عيش ما يقدر بنحو

---

[4] لمحة عامة عن الجمهورية اليمنية، صادرة عن البنك الدولي، أبريل 2018م

[5] تقييم الاحتياجات الديناميكية لليمن، 2020م.

[6] https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2019-humanitarian-needs-overview-enar

[7] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي 2020/2021: تحليل سوء التغذية الحاد

[8] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - المرحلة (2+).

[9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019م. وثيقة البرنامج القُطري لليمن، يوليو 2019م إلى يونيو 2020م.
https://erc.undp.org/evaluation/managementresponses/keyaction/documents/download/2284

80 في المائة من السكان (حوالي 24 مليون) تحت خط الفقر حتى قبل الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) (البنك الدولي 2019). وبالإضافة إلى الفقر من المنظور المالي، تعاني نسبة تصل إلى 80 في المائة من الأسر المعيشية من التدخل بين ضروب الحرمان النقدي وغير النقدي (برنامج الغذاء العالمي 2020).

أدى تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والسيول واجتياح الجراد والمخاطر المتعلقة بالمناخ إلى تفاقم آثار النزاع على الناس وأنظمة البلد وأبرزت أوجه ضعفهم واحتمالات تعرضهم للصدمات. وفي السنوات الأخيرة، تفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل في اليمن بسبب تفشي الأمراض المُعدية المتعددة والمتداخلة مثل الكوليرا وحمى الضنك. لقد زادت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من إجهاد أنظمة الصحة والمياه والصرف الصحي الهشة أصلاً. وارتفع معدل الوفيات، منها حوالي 25 في المائة من الحالات الحادة والموجودة في المستشفيات. وأدى فيروس كورونا (كوفيد-19) في بداية الأمر إلى خفض الطلب على الخدمات الصحية الروتينية مثل التطعيم ورعاية الأمومة، في حين أدى إغلاق المدارس إلى حرمان أكثر من ستة ملايين طفل من التعليم، وسط ارتفاع شديد لأسعار المواد الغذائية. وكان للسيول الهائلة وخطر انتشار الجراد تأثيراً مدمراً على الأمن الغذائي وسُبل كسب العيش. ففي شهري أبريل وأغسطس 2020م، أثرت السيول بشدة على أكثر من 100,000 شخص وشردت الآلاف. وفي الوقت ذاته، يواجه اليمن انخفاضات كبيرة في المساعدات الإنسانية على الرغم من التحديات المتزايدة مع تحويل مسار تمويل المساعدات الشحيح إلى مواجهة الوباء.

1.3 مبرر المشروع

يستخدم المشروع، وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي رقم (1)، إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية بدلاً من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية نظرًا لأن الطبيعة والمواقع الدقيقة للمشاريع الفرعية في إطار المكون الثاني من المشروع وتأثيراتها لم تكن معروفة بالكامل في وقت تقييم المشروع. وسيتم اختيار المشاريع الفرعية بعد شهر أغسطس 2021م، بعدها سيتمكن فريق المشروع من إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن اختيار مشاريع استثمارية.

كما هو مبين في المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1):

> يحدد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية المبادئ والقواعد والإرشادات اللازمة لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. كما أن الإطار يحتوي على التدابير والخطط اللازمة للحد من المخاطر والآثار السلبية والتخفيف منها والقضاء عليها، والاعتمادات المخصصة لتقدير تكاليف هذه التدابير وإعداد ميزانيتها، ومعلومات عن الجهة أو الجهات المسئولة عن معالجة المخاطر والآثار المرتبطة بالمشروع، بما في ذلك قدرتها إلى إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. ويتضمن معلومات كافية عن المنطقة التي من المتوقع تنفيذ المشاريع الفرعية فيها، بالإضافة إلى تحديد مكامن الضعف البيئية والاجتماعية المحتملة في المنطقة وكذلك الآثار المحتملة التي قد تحدث وتدابير التخفيف التي من المتوقع استخدامها.

1.4 الخبرة السابقة

يستند المشروع الحالي على المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (YIUSEP 1; P164190) الذي ينفّذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويتضمن مكونات مماثلة.

- نفذ المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (YIUSEP 1) (154 مشروع فرعي: مشروع الأشغال العامة (81 مشروع)، والوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطريق (25 مشروع)، ووحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية (26 مشروع)، وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ 22 مشروع فرعي في قطاع الكهرباء بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.
- ينصب تركيز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدرجة أكبر على الدروس المستفادة من أعمال سابقة مماثلة والتحديات التي ووجهت في تحديد التدابير والإجراءات التصحيحية التي يتعين اتخاذها في مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن لتلافي وقوع تلك التحديات في المستقبل.
- أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع الفرعية (المستوى 2)[10]، واشتركوا في الإشراف على تنفيذها من قبل المقاولين.

[10] المستوى 1. المشاريع التي من غير المرجح أن يكون لها آثار بيئية أو اجتماعية مباشرة أو غير مباشرة. وهذه المشاريع الفرعية لا تتطلب وثائق للإجراءات الوقائية مثل الشروط الخاصة بالمقاول، تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي أو خطط للإدارة البيئية والاجتماعية.
المستوى 2. المشاريع التي تنطوي على أعمال وليس لها آثار ناتجة عن أعمال البناء والتي يتم إدارتها من قبل المقاولين. وهذه المشاريع الفرعية تتطلب خطة

- لم يتطلب أي من المشاريع الفرعية إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (المستويان 3 و 4).
- أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون عمليات تفتيش بيئية واجتماعية والتحقق من الصحة والسلامة المهنية بشكل دوري أثناء تنفيذ المشروع الفرعي. وتمت معالجة مسائل عدم الامتثال وتصحيحها على الفور من قبل فريق المقاول/موظفي السلامة.
- حالات عدم امتثال المقاول شملت ما يأتي: (1) عدم ارتداء جميع العاملين لمعدات الوقاية الشخصية المناسبة. (2) عدم معرفة العاملين كلياً بآلية معالجة التظلمات المخصصة لهم. (3) عدم جمع النفايات والمخلفات على الفور ونقلها إلى المكب المخصص. وقد تمت معالجة هذه المسائل على الفور. (4) حالة عمالة أطفال واحدة لدى مقاول مشروع الأشغال العامة والتي تمت معالجتها على الفور.
- قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بوضع تدابير أكثر وقائية وقاموا بتنفيذها من أجل تفادي حدوثها مرة أخرى بناء على الدروس المستفادة من الحوادث السابقة التالية:
  - أصيب رجل إشارة (فليجمان) بجروح طفيفة عندما قفز فوق ممر مشاة لتجنب سيارة قادمة أثناء صيانة عمود إنارة يعمل بالطاقة الشمسية في مدينة صنعاء في فبراير 2019م، وتمت معالجته في الموقع. حيث قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمراجعة فورية للحادث وحدد الدروس المستفادة؛ تم تحذير المقاول، وتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، بما في ذلك تحديد متطلبات المسافة الآمنة لمخاريط الأمان والحواجز ومصابيح الأمان.
  - توفي عامل وأحد أقاربه في المجاري في موقع إعادة تأهيل الصرف الصحي التابع لمشروع الأشغال العامة في مارس 2019م، حيث قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتحليل السبب الجذري لذلك، وأعد خطة عمل وقائية تصحيحية وقام بتنفيذها، بما في ذلك وضع متطلبات أكثر وضوحًا للمقاول للعمل في المجاري. وقام مشروع الأشغال العامة بإنهاء العقد. وتم دفع التعويض من قبل المقاول وليس من قبل المشروع.
  - أسفرت أعمال الوحدة التنفيذية لصندوق صيانة الطرق في مدينة ذمار عن وفاة شخص واحد. وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتحليل السبب الجذري لذلك، وأعد خطة عمل وقائية تصحيحية وقام بتنفذها. وتم إصدار إنذار للمقاول. وتم دفع التعويض من قبل المقاول وليس من قبل المشروع.

- تم تنفيذ خطط العمل الوقائية التصحيحية هذه على نحو مرض للبنك الدولي، واستطاع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المحليين من التعلم من هذه الحالات التي وقعت واستطاعوا من تعزيز الممارسات الوقائية الخاصة بهم.
- الشكاوى المستلمة بواسطة آلية انصاف المظالم شملت طلبات تخص ما يلي: (1) إصلاح أو توفير صيانة دورية للمولدات أو منظومات الطاقة الشمسية. (2) الإزالة الفورية للنفايات والحطام من مواقع العمل. (3) صيانة الطرق النظيفة ومواقع الرصيف من أجل ضمان التصريف السليم لمياه الأمطار. (4) تجنب إحداث ضوضاء أو توليد الغبار. (7) تجّنب تعريض خدمات أخرى مثل الكهرباء أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الصرف الصحي للخطر. وعند حفر وتأمين المواقع ما يلي. (7) إبقاء الطرق الفرعية دون عوائق. (8) تقصير مدة الأعمال التي تؤثر على الشوارع.
- كان معظم الشكاوى يتعلق بالأمور المرتبطة بالشراء أو العمالة، مثل التأخر في الدفع للمقاولين، منازعات بشأن دفع المبالغ المستحقة المتبقية بين المقاولين والمقاولين من الباطن وموردي مواد البناء ومهندسي المقاول والعمال وشروط الدفع.

وتم البت في معظم الشكاوى على الفور مع المتعاقدين بما يرضي أصحاب الشكاوى، باستثناء المنازعات المالية بين المقاولين والأطراف الأخرى التي لم يكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طرفا فيها. ونصح مكتب

للإدارة البيئية والاجتماعية تحتوي فقط على وصف للمشروع الفرعي والشروط البيئية والاجتماعية للمقاولين. وقد تتطلب هذه المشاريع الفرعية خطة عمل إعادة توطين مختصرة يتم إعدادها في إطار عمل إعادة التوطين.

المستوى 3. المشاريع الفرعية التي لا تؤدي إلى أكثر من 3 تأثيرات بيئية واجتماعية. بالإضافة إلى الشروط البيئية والاجتماعية للمقاولين، ستتطلب هذه المشاريع الفرعية تقييماً محدوداً للآثار المترتبة وتعرف إجراءات التخفيف والملائمة بما يتناسب مع هذه الآثار. وسيتم تنفيذ إجراءات التخفيف هذه من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذين.

المستوى 4. المشاريع الفرعية التي تؤدي إلى آثار بيئية واجتماعية كبيرة. وتتطلب هذه المشاريع الفرعية تقييم شامل للآثار البيئية والاجتماعية وكذلك خطة شاملة للإدارة البيئية والاجتماعية. وهذا قد يتطلب أيضاً

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقاولين بحل هذه الشكاوى وديا. وإذا لم يكن صاحب الشكوى راضيا، فإن أمامه خيار اللجوء إلى المستوى الثاني من الإجراءات القانونية.

- كدرس مستفاد من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة، سيتم تحديد السياق ووضع خطة اتصال عامة تراعي الفوارق بين الجنسين ونشرها مع بدء تنفيذ المشاريع الفرعية وطوال تنفيذ المشروع. تهدف حملة التوعية هذه إلى ضمان تحقيق الشفافية في تكاليف المشاريع الفرعية، والأساس المنطقي لاختيار المشاريع الفرعية، والجدول الزمني لتنفيذها. وستعرض هذه المعلومات أيضاً في منصة نظم المعلومات الجغرافية المتاحة للجمهور. وسوف تدعم هذه المنصة باستحداث نظام في آلية انصاف المظالم للسماح للمواطنين بالتعبير عن مظالمهم المتعلقة بأنشطة المشروع.
- سبل التواصل بين المواطنين ستستخدم أيضا لتشجيع المستفيدين على دفع تكاليف الخدمات المحسنة لتمكين مقدمي الخدمات المحليين من مواصلة هذه الخدمات بعد إنجاز المشاريع؛ تيسير انخراط المواطنين في تحديد المشاريع الاستثمارية وترتيبها حسب الأولوية ورصدها. وسينظر في مختلف الطرائق المستخدمة بالفعل في المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن.
- المشاورات ستشمل المرأة لتعزيز صوتها في عملية التخطيط التشاركي في الأنشطة الاستثمارية. وسيساعد ذلك على كفالة تلبية الخدمات المستعادة للاحتياجات المحددة للمرأة.
- تكون النساء والفتيات والأطفال هم المستفيدون الرئيسيون من الخدمات المحسنة عن طريق تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب وتحسين خدمات جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها. كما أن المؤسسات الوطنية والمحلية المستقلة التي تقيم شراكات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار هذا المكون، بما في ذلك جمعيات مستخدمي المياه التي تضم أعضاء من الذكور والإناث على السواء، ستستفيد من المساعدة الفنية والاستثمارات التي ستعزز أدائها وتحسن الخدمات التي ستحسن بدورها تعاقدها الاجتماعي مع العملاء وسمعتهم العامة في مجتمعاتهم المحلية. وسيعمل المكتب مع أصحاب المصلحة النساء بشكل أكثر استباقية في إطار مشروع رأس المال البشري الطاري في اليمن مع مراعاة الدروس المستفادة في إطار المكون المتعلق بالمياه والإصحاح والنظافة العامة.

الفصل 2
وصف المشروع[11]

يمول البنك الدولي مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن (P176570) بموجب أحكام الفقرة (12) من منشور سياسة العمليات رقم (10.00) للبنك الدولي بشأن المشاريع في حالات المساعدة الطارئة أو القيود الخاصة بالقدرات. وسيتم تنفيذ المشروع من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف والذي فيه سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ المكون 2 من المشروع بالشراكة مع الشركاء التنفيذيين المحليين.

يكمن الهدف العام المتوخى من مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن في توفير الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي لسكان اليمن.

2.1. مكونات المشروع

تمويل المشروع عبارة عن منحة مقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية وحدة سحب خاصة قيمتها 150 مليون دولار أمريكي. ويهدف التمويل ضمان استمرارية الحد الأدنى من الخدمات وتوفير حزمة خدمات متكاملة على مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية بما فيها الخدمات المقدمة داخل المنشآت الصحية وخدمات التوعية والخدمات المتنقلة والخدمات المجتمعية (المكون 1)، مع دعم تقديم خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي للسكان في اليمن من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية للمياه والصرف الصحي التي يتراوح حجمها بين المتوسطة والكبيرة، والاستجابة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والسيول المباغتة، وتعزيز بناء قدرات مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية على المستوى اللامركزي (المكون 2). سمحت اجتماعات ما قبل التقييم (المنعقدة خلال الفترة 8-9 يونيو 2021م) بإعداد مجموعة الاستثمار المؤقت للسنة الأولى في إطار المكون 2 من المشروع، بناءً على المعايير الفنية ومعايير الاستدامة، ما يأتي: (أ) القدرة على معالجة الاحتياجات القائمة في المدن المستهدفة. (ب) التأثير على الاستجابة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19). (ج) إمكانية بناء القدرة على المرونة والصمود لمواجهة السيول في المناطق الحضرية. (د) دراسة الجدوى (النظر في إمكانية الوصول إلى السلع والإمدادات أثناء النزاع وبناء القدرات) وإمكانية الإدماج مع الأنشطة الأخرى. (هـ) إمكانية خلق فرص عمل محلية. يتمثل المبدأ الأساسي في إعطاء الأولوية للاستثمارات التي توفر أكبر قيمة مقابل المال وتزيد من عدد المستفيدين، بمن فيهم الفئات الضعيفة. واستناداً إلى الدروس المستفادة من المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، يمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال استهداف مكاني ونهج متكامل محدد الأهداف فيما يتعلق بالاستثمارات، مع إجراء تنسيق متعدد القطاعات وتحديد التدخلات وتخطيطها بأسلوب تشاركي. ومن أجل الاحتفاظ بالمرونة والقدرة على التكيف، سيجري اختيار المشاريع الفرعية تدريجياً وذلك استجابة للاحتياجات الآخذة في التغير على أرض الواقع[12]. وبالرغم مما ورد أعلاه، فإن التوزيع العادل للموارد في جميع المناطق المختلفة خلال عامي التنفيذ يعد أيضاً أحد الاعتبارات الرئيسة في تصميم المشروع.

المكون 1: تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتغذية والصحة العامة (*104.95* مليون دولار أمريكي)

المكون الفرعي 1-1: تحسين إمكانية الوصول إلى حزمة خدمات الحد الأدنى على مستوى الرعاية الصحية الأولية (تنفيذ اليونيسف - 45.19 مليون دولار أمريكي)

سيضمن هذا المكون الفرعي التسليم المستمر لما يلي: (1) حزمة خدمات الحد الأدنى على مستوى مراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال: (أ) التوعية المتكاملة (الفرق التوعوية والمتنقلة للوصول إلى السكان في المناطق النائية والمشردين داخليا). (ب) تقديم وإحالة الخدمات المجتمعية [العاملين الصحيين المجتمعيين والقابلات المجتمعيات]. (ج) مرافق الرعاية الصحية الأولية (المواقع الثابتة الدائمة والمؤقتة). (2) أنشطة التأهب والوقاية من الكوليرا التي تتضمن – على سبيل المثال لا الحصر – التخزين المسبق للإمدادات وجمع الأدلة واستمرار نقاط معالجة الجفاف (الإماهة الفموية) ومراكز علاج

[11] يستند هذا الفصل إلى وصف المشروع في وثيقة التقييم المسبق للمشروع (PAD) المؤرخة 10 أبريل 2021 والتي شاركها البنك الدولي. إنها ليست النسخة النهائية.
[12] سيتم تناول معايير الاختيار بمزيد من التفصيل في دليل عمليات المشروع.

الإسهال القائمة بالفعل والعمل على تعزيز قدراتها، ودمج إجراءات الكشف عن الحالات المشتبه فيها وإدارتها وإحالتها في جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية. (3) تسهيل إشراك المجتمع المحلي وخلق الطلب على الخدمات الصحية والتغذية من خلال توعية المجتمع وتعزيز السلوكيات الصحية الرئيسية، بما في ذلك ممارسات النظافة والصرف الصحي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

المكون الفرعي 1-2: تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات التغذية الأساسية الوقائية والعلاجية (تنفيذ اليونيسف - 20.00 مليون دولار أمريكي)

سيدعم هذا المكون الفرعي تسليم حزمة خدمات التغذية الأساسية. وهذا يشمل خدمات تغذية الأمهات والأطفال وسيتم تقديمها في مرافق الرعاية الصحية الأولية وعلى مستوى المجتمع من خلال الفرق المتنقلة وشبكة واسعة من متطوعي الصحة والتغذية المجتمعية. وتشمل الحزمة الخدمات التالية: تغذية الأمهات: (أ) مكملات حمض الفوليك. (ب) قياس الوزن بشكل منتظم. (ج) المشورة التغذوية بشأن التنوع الغذائي الملائم واستهلاك كميات كافية من الغذاء وأهمية الامتثال لاستهلاك الحديد وأهمية الراحة. (د) علاج التخلص من الديدان بعد الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. وبالنسبة لتغذية الأطفال سيتم دعم التدخلات الآتية: (أ) الرضاعة الطبيعية لعمر الطفل والمشورة المتعلقة بالتغذية التكميلية. (ب) رصد النمو وتعزيزه. (ج) مكملات فيامين "أ". (د) علاج التخلص من الديدان. (هـ) إضافة الحديد إلى مساحيق المغذيات الدقيقة المتعددة. (و) استخدام الزنك في علاج الإسهال. (ز) اكتشاف وإحالة حالات سوء التغذية النشط لدى الأطفال دون سن الخامسة والأطفال والنساء الحوامل والمرضعات من خلال الفحص الدوري لقياس محيط منتصف أعلى الذراع (المواك) والإحالة إلى أقرب مرفق معالجة [المرافق الصحية والفرق المتنقلة]. (ح) علاج سوء التغذية الحاد من خلال المراكز العلاجية للمرضى الخارجيين في المناطق التي توجد بها معدلات إصابة مرتفعة. (ط) تقديم خدمات نموذجية لليافعين (مكملات حمض الفوليك والاتصال الاجتماعي وتغيير السلوك) في محافظتين.

المكون الفرعي 1-3: تحسين إمكانية الوصول إلى حزمة خدمات الحد الأدنى على مستوى الرعاية الصحية الأولية والتخصصية (تنفيذ منظمة الصحة العالمية - 26.25 مليون دولار أمريكي)

سيكفل هذا المكون الفرعي استمرار الرعاية في مراكز الإحالة الأولى والمستشفيات من خلال دعم ما يأتي: (أ) إدارة حالات سوء التغذية الحاد الشديد في مراكز التغذية العلاجية للمرضى الداخليين/المنشآت الثابتة للمرضى الذين يعانون من مضاعفات أو الذين يخفقون في برنامج العلاج في العيادات الخارجية. (ب) توفير خدمات الرعاية الأساسية في حالات الطوارئ في مجال التوليد ورعاية المواليد الجدد، وخدمات الرعاية الشاملة في حالات الطوارئ في مجال التوليد ورعاية المواليد الجدد في مراكز الإحالة المستهدفة. (ج) إدارة حالات الكوليرا من خلال دعم مراكز علاج الإسهال والوقاية منها. (د) فحص الأمراض غير المعدية ومضاعفاتها وإدارتها، بما في ذلك مرض السكري وارتفاع ضغط الدم والأورام والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. (هـ) الحفاظ على قدرة بنوك الدم الوطنية؛ (و) تعزيز قدرات مختبرات الصحة العامة المركزية.

المكون الفرعي 1-4: استدامة جاهزية النظام الصحي الوطني وبرامج الصحة العامة (تنفيذ منظمة الصحة العالمية – 13.15 مليون دولار أمريكي)

19. سيدعم هذا المكون الفرعي برامج الصحة العامة والتدابير على الصعيد الوطني من خلال: (أ) الوقاية بدعم حملات الصحة العامة على المستوى الوطني، بما في ذلك التطعيم والأمراض المدارية المهمَلة، لمنع تفشي الأمراض. (ب) النظام المتكامل لمراقبة التغذية، الذي يهدف إلى توفير معلومات مستمرة عن التغذية والصحة والأمن الغذائي لدعم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. (ج) تعزيز النظم وتدابير بناء القدرة على التحمل بما من شأنه دعم القدرات المخبرية الوبائية والتشخيصية للمؤسسات المحلية، ولا سيما مختبرات الإحالة على مستوى المحافظات. (د) صيانة النظام الإنذار الإلكتروني المبكر بانتشار بالأمراض. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز هذا المُكَوّن الفرعي تأهب نظام الصحة العامة للتصدي لتفشي الأمراض من خلال دعم فرق الاستجابة السريعة على المستوى الوطني على مستوى المديريات والمحافظات، مما سيكفل التنسيق والاستجابة الفورية المتعددة القطاعات لمواجهة الامراض المتفشية.

المكون 2: تحسين إمكانية الحصول على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وتعزيز النظم المحلية (تنفيذ مكتب الأمم لخدمات المشاريع – 26.24 مليون دولار أمريكي) – المكون الفرعي 2-1: دعم تنفيذ وإدارة المشروع

يهدف هذا المكون إلى تقديم خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي للسكان من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية للمياه والصرف الصحي التي يتراوح حجمها بين المتوسطة والكبيرة، والاستجابة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19) والسيول المباغتة وتعزيز بناء قدرات مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية على المستوى اللامركزي. وسيساعد المشروع في الحفاظ على نظام إمدادات المياه والصرف الصحي وتعزيزه من خلال دعم جملة أمور منها إدارة المشتريات والعقود، والبنية التحتية منخفضة الكربون والمقاومة للتغيرات المناخية، والتصميم الفني، وإدارة الأصول، وتشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي على المدى المتوسط والطويل، وإدارة المعلومات، والإجراءات الوقائية والقدرات القيادية لمؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية...وما إلى ذلك.

المكون الفرعي 2-1: استعادة إمكانية الحصول وتحسين جودة خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية المختارة (تنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - 21.51 دولار أمريكي)

يهدف هذا المكون الفرعي إلى استعادة إمكانية الوصول إلى خدمات إمداد المياه والصرف الصحي وتحسين نوعيتها على المستوى اللامركزي. وسينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا المشروع بالشراكة مع المؤسسات الوطنية والمحلية المستقلة المعنية بالمياه والصرف الصحي، مثل وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، ومشروع الأشغال العامة، ومؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية المختارة على أساس الأولوية (التي لديها محطات معالجة مياه الصرف الصحي) والفروع المحلية للمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية المختارة استنادا إلى معايير اختيار واضحة وشفافة. ونظرا للصلة القوية بين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي والمسائل البيئية والصحية، سيركز هذا المكون الفرعي على استعادة إمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الصرف الصحي ذات الأولوية، عن طريق الاستثمار في المجالات الملحة ذات الصلة (إعادة تأهيل وتوسيع نطاق المرافق المتوسطة إلى الكبيرة بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وخطوط شبكات المياه والصرف الصحي الرئيسية، ومحطات معالجة المياه، ومحطات معالجة الصّرف الصّحي وآبار المياه ومحطات الضخ والتعزيز، والأشغال المدنية ذات الصلة بالبناء والهياكل، وما إلى ذلك) من أجل تحسين تقديم الخدمات. وسيساعد هذا المكون الفرعي على رصد جودة خدمات المياه والصرف الصحي من خلال إعادة تأهيل المختبرات العامة لاختبار جودة المياه والصرف الصحي وتعزيز ورفع القدرات التشغيلية للمؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي وفروعها في المناطق المستهدفة، والمرافق المستقلة وفروع خدمات إمداد المياه والصرف الصحي ومشاريع إمداد المياه في المناطق الريفية في المناطق المستهدفة في تسليم خدمات ومشاريع إمداد الريف بالمياه في تقديم خدمات المياه المأمونة والصرف الصحي (على سبيل المثال، تركيب محطات معالجة مياه الصرف الصحي اللامركزية الصغيرة على أساس تجريبي، وشراء واستخدام المولدات الكهربائية؛ شراء وتركيب وتخزين مواد التشغيل والصيانة مثل؛ قطع الغيار، وأجهزة القياس، وغرف التفتيش، ومركبات صيانة الصرف الصحي، الآلات والأدوات ومعدات المختبرات واللوازم الاستهلاكية. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم هذا المكون الفرعي تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي الرئيسية من خلال توفير المواد الكهربائية (مثل المحركات الغاطسة ولوحات التحكم والمحولات وما إلى ذلك) وحلول الطاقة المستدامة البديلة، ولا سيما الألواح الشمسية لتوفير بيئة نظيفة وفعالة من حيث التكلفة، ومصدر طاقة موثوق للمناطق المحرومة.

المكون الفرعي 2-2: الدعم الطارئ لتدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة استجابة لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والفيضانات المفاجئة (تنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - 4.37 مليون دولار أمريكي)

يهدف هذا المكون الفرعي إلى الاستجابة لمواجهة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثير الفيضانات المفاجئة على المستوى اللامركزي وسيتم تنفيذه من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشراكة مع المؤسسات الوطنية (وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية ومشروع الأشغال العامة) ومؤسسات المياه والصرف المحلية المعنية وفروعها، والوحدات المستقلة وفروع خدمات إمداد المياه والصرف الصحي ومشاريع إمداد

المياه في المناطق الريفية من أجل تحسين جهوزيتها وقدراتها على الاستجابة للأثر المحتمل لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) وسائر الأمراض الأخرى (مثل الكوليرا). سيركز هذا المكون الفرعي على المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية ذات الأولوية المختارة على المستوى اللامركزي بما في ذلك مخيمات النازحين والمراكز الصحية والمدارس والأسواق المحلية، من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية ومتطلبات ولوازم المياه والإصحاح والنظافة العامة؛ توفير معدات الحماية الشخصية والمواد غير الغذائية لموظفي المياه والصرف الصحي، ونقل المياه بالشاحنات إلى المرافق الصحية الرئيسية، ومخيمات النازحين داخليًا، وتوفير الوقود لمؤسسات المياه والصّرف الصّحي المحلية (إذا لزم الأمر)، وقطع الغيار، والمعدات واللوازم الضرورية لفائدة المجالات ذات الأولوية بالنسبة لشبكات المياه والصّرف الصّحي (حيث لا تدرج تحت المكون الفرعي 2-1). وسيعمل هذا المُكَوّن الفرعي أيضًا بإفراغ مياه الصّرف الصّحي من خلال شاحنات شفط المياه (الإفراغ) بناء أو إصلاح الحمامات في الأماكن العامة لتشجيع السكان على غسل اليدين بشكل مناسب وتغيير السلوك بشأن النظافة بالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وإنشاء وتشغيل نقاط توزيع المياه وخزانات المياه ومضخات المياه لمساعدة المجتمعات الضعيفة على التكيف بشكل أفضل مع صدمات تغير المناخ والمخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية مثل الجفاف (عن طريق زيادة توافر المياه) والفيضانات (تحسين ضخ المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي).

سيتم إعادة تأهيل المرافق الصحية والمدارس المختارة بناءً على معايير واضحة وشفافة بما في ذلك الوصول إلى مصدر مياه مستدام، والتنظيم المجتمعي لتولي الوظيفة والإشراف عليها بمجرد اكتمال إعادة التأهيل، وضمان تكامل تدخلات إعادة التأهيل بما في ذلك المياه والإصحاح والنظافة العامة، والصحة...الخ. بناء تقييم الاحتياجات التفصيلية وما إلى ذلك. إعادة تأهيل مياه الإصحاح والنظافة العامة قد يشمل إعادة تأهيل أنظمة/شبكات المياه والصّرف الصّحي داخل مباني المنشآت ذات الصلة، وربط نظام المياه والصّرف الصّحي في المنشآت بأقرب شبكات عامة، وتنظيف بلاط وجدران المراحيض، وتوفير خزانات للمياه، ومواسير/مضخات/صنابير المياه، أحواض الغسيل اليدوي، وتركيب ألواح الطاقة الشمسية وما إلى ذلك. سيتم توفير نقل المياه بالشاحنات إلى المرافق/المنشآت الصحية الرئيسية وإمداد مؤسسات المياه والصّرف الصّحي المحلية بالوقود كتدخلات انتقالية طارئة وستبني على النتائج المحققة من استراتيجيات الخروج المنفذة في إطار المشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية في اليمن نحو تحقيق تدخلات أكثر استدامة. ستتم معالجة جودة المياه في مصادر المياه ونقاط التوزيع والشاحنات الناقلة (الوايتات) ومستويات الأسرة من خلال اختبار جودة المياه لمقدمي الخدمات العامة والخاصة. سيتم تعزيز قدرة مؤسسات المياه والصّرف الصّحي من خلال إعادة تأهيل المختبرات وتوفير المعدات الرئيسية وتعزيز قدرة الموظفين المحليين على مراقبة جودة المياه وتحليلها وإعداد التقارير. كجزء من المشاركة المجتمعية، ستشارك جمعيات مستخدمي المياه العاملة و/أو السلطات المحلية في المديريات خاصة تلك التي لديها نساء في لجنة الإدارة في تحديد الأولويات وتنفيذ الأنشطة وتشغيل وصيانة المشاريع كلما أمكن ذلك لضمان الملكية النظام المعاد تأهيله واستدامة تقديم الخدمات والاستثمارات. علاوة على ذلك، سيأخذ هذا المُكَوّن الفرعي في الاعتبار مزيجًا من شبكات الصّرف الصّحي والحلول خارج الشبكة كلما أمكن ذلك لضمان تعظيم التأثير، وسيتبنى، من بين أمور أخرى، أدوات تحديد الأولويات التي تم تطويرها في إطار نظام البنك بشأن الصرف الصحي الشامل على مستوى المدينة.

المكون الفرعي *2-3*: تعزيز بناء قدرة منشآت المياه والصّرف الصّحي على المستوى المحلي *(تنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - 0.35 مليون دولار أمريكي)*

يهدف هذا المكون الفرعي إلى تعزيز جهود مؤسسات المياه والصّرف الصّحي المحلية الرئيسية على المستوى اللامركزي. نظرًا لأن بناء القدرات للمؤسسات المحلية في المناطق الحضرية سيتم تغطيته في إطار المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن الذي يتم تنفيذه من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[13]، فإن هذا المُكَوّن الفرعي سيستهدف بشكل أساسي تعزيز قدرة المؤسسات المحلية في المناطق شبه الحضرية، المناطق الريفية ومؤسسات المياه والصّرف الصّحي المحلية في المدن الحضرية وفروعها في المناطق شبه الحضرية التي لا يغطيها

[13] بهدف تكميل وإدماج تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والاستفادة المثلى من الأموال، تم إعداد خطة بناء القدرات في إطار المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن بناءً على التشاور التفصيلي مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المحليين. تتضمن الخطة تدريباً متعدد القطاعات لقطاعات المياه والنقل والطاقة...وغيرها. فضلاً عن أنشطة تدريبية محددة للمؤسسات المحلية لكل قطاع على المستوى اللامركزي.

المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. وهذا يشمل التدريب على الجوانب الفنية وغير المتعلقة بالمشروع (بما في ذلك التخطيط حول الوقت الذي يكون فيه من الملائم الانضمام بالنسبة للنساء) لدعم المؤسسات المحلية لتولي مهمة تقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية خارج حدود المشروع. قد يشمل الدعم توفير بدل يومي للموظفين الرئيسيين إذا لزم الأمر بناءً على شروط مرجعية (ToR) واضحة مع النواتج ذات الصلة والجداول الزمنية الواضحة. سيبني الدعم القدرات المتوسطة والطويلة الأجل على المستوى المحلي ويغطي الموضوعات بما في ذلك إدارة المشتريات والعقود والمعايير الاجتماعية والبيئية والبنية التحتية منخفضة الكربون والمرونة للمناخ، والتصميم الفني وإدارة الأصول ومعالجة المظالم ومشاركة المواطنين المراعية للمنظور الجنساني وبناء قدرات مؤسسات المياه والصّرف الصّحي المحلية على مساواة عدد النساء بعدد الرجال في التوظيف ومزايا التنوع بين الجنسين في مكان العمل، وما إلى ذلك، والاحتياجات الهامة الأخرى التي يمكن تحديدها.

المكون *3*: دعم المشروع وإدارته وتقييمه وتنظيمه *(تنفيذ اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - 18.81 مليون دولار أمريكي)*

سيدعم هذا المكون تنفيذ المشروع وتنظيمه وإدارته ورصده وتقييمه ومراعاة جوانبه البيئية والاجتماعية، بما في ذلك: (أ) التكلفة المباشرة. (ب) التكلفة غير المباشرة. (ج) توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لرصد المشروع وتقييمه وتنسيقه على المستوى المحلي. (د) إجراء عمليات تدقيق مستقلة لأنشطة المشروع. (هـ) مراجعة الحسابات. (و) الرصد من طرف مستقل. (ز) دعم تقديم المساعدة النفية الرامية إلى تعزيز النظام وتحسين تقديم الخدمات.

يُعيّن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طرف مستقل معني بالرصد لإجراء تحقيق مستقل للنتائج المنجزة في المشاريع الفرعية الممولة في إطار المكون الثاني للمشروع. وسيعمل الطرف المستقل المعني بالرصد على تعيين موظفات للعمل ضمن فريقه. وسيقدم هذا الطرف تقريراً ربع سنوياً عن مخرجات الأنشطة وتحسين وصول المستفيدين المستهدفين إلى خدمات الرعاية الصحية والتغذية، وعن العمليات الائتمانية والإجراءات الوقائية التي يتبعها الشركاء المحليون. وسيُعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشروط المرجعية الخاصة بالطرف المستقل المعني بالرصد والاتفاق بشأنه مع البنك الدولي.

المكون *4*: الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة *(تنفيذ اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - 0 دولار أمريكي)*

27. يهدف هذا المكون إلى دعم قدرة البلد على الاستجابة في الحالات الطارئة باتباع الإجراءات التي تحكمها الفقرة (12) من منشور سياسة العمليات رقم (10.00) بشأن (الاستجابة السريعة للأزمات والطوارئ) ويُحتمل أن تحدث كارثة طبيعية أو وباء أو حالة طوارئ أخرى أثناء تنفيذ المشروع، مما قد يتسبب في وقوع آثار سلبية كبيرة على الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو جميعها. وتحسباً لمثل هذه الأحداث الطارئة يسمح مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتلقي الدعم من خلال إعادة تخصيص التمويل من المكونات الفرعية الأخرى للمشروع أو العمل كقناة للحصول على تمويل إضافي من مصادر التمويل الأخرى المخصصة للحالات الطارئة المستوفية للشروط وذلك بغرض التخفيف من الآثار الضارة المحتملة في المكون لإعلان حالة الطوارئ من قبل الجمهورية اليمنية أو المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة، وسيتم إعداد "الدليل التشغيلي للاستجابة لحالات الطوارئ" بشكل مشترك والاتفاق عليه مع البنك الدولي لاستخدامه في حالة تفعيل هذا المكون.

2.2. المستفيدون من المشروع

تُنفّذ تدخلات المشروع على المستوى الوطني وبالتالي لا تستهدف أنشطة المشروع مناطق جغرافية محددة. وسيتم توجيه جميع الأنشطة وتنفيذها وفقاً للوضع الأمني في كل محافظة. أما المناطق التي تشهد نزاعات مستمرة فسيتم الوصول إليها بمجرد أن يسمح الوضع الأمني بذلك ويضمن إمكانية تقديم الخدمات. وبالمثل، ستختلف حزمة الخدمات من محافظة إلى أخرى بناءً على صحة السكان واحتياجات المياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي وقدرة مزودي الخدمات المحليين المتواجدين على التنفيذ.

بناء على الأنشطة المقترحة، فمن المتوقع أن يقوم المشروع بما يأتي: (أ) تزويد 2.96 مليون شخص في اليمن

بالخدمات الصحية والتغذوية والسكانية الأساسية. (ب) تدريب 8,000 من العاملين في مجال الصحة. (ج) إنشاء نظام ترصُّد الأمراض والإنذار المبكر لوباء الكوليرا وتفشي الأمراض الأخرى في 300 موقع جديد. بالإضافة إلى ذلك، ستتم إدارة الحالات المشتبه إصابتها بالكوليرا والملاريا والبلهارسيا والتراخوما والتي سيتم دمجها في الحزمة من أجل استمرار تقديم الخدمات.

سيكون عدد المستفيدين الرئيسيين من مكون المياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي من سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية[14] والريفية المختارة في اليمن (850,000[15])، بمن فيهم النازحين والفئات المهمشة مثل النساء والفتيات والأطفال[16] الذين يعتبرون هم المستفيدون الأساسيون من الخدمات المحسنة من خلال زيادة إمكانية وصولهم إلى هذه الخدمات المقدمة في مجال مياه الشرب وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها. وسوف تستفيد المؤسسات الوطنية والمحلية المستقلة – التي تُقيم شراكات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار هذا المكون – وموظفوها أيضاً من المساعدة الفنية والاستثمارات في تعزيز أدائها وتحسين تقديم خدماتها، وهذا بدوره سيحسن عقدها الاجتماعي مع العملاء وسمعتها العامة في مجتمعاتها المحلية. وتشمل المساعدة الفنية حزمة التدريب التي سيتم تقديمها في إطار المكون الفرعي لبناء القدرات. وبدعم محتمل من مشروع الصرف الصحي الشامل على مستوى المدن التابع للبنك الدولي، يمكن إجراء تقييم القدرات والاحتياجات الفعلية للمؤسسات المحلية على المستوى اللامركزي.

[14] لرفع تقارير عن المستفيدين الفعليين الذين تم الوصول إليهم كجزء من مؤشرات المياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي، وسيتم احتساب الأشخاص الذين تم الوصول إليهم في المناطق شبه الحضرية كجزء من المستفيدين في المناطق الحضرية.

[15] تُصنف الأرقام حسب النوع الاجتماعي.

[16] وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، تشكل النساء (خاصة ربات الأسر) والأطفال 76 في المائة من السكان النازحين في اليمن. ويعيش أكثر من نصف النازحين (25 في المائة) في أسر تُعيلها نساء.

الترتيبات المؤسساتية والتنفيذية

يعتبر المشروع الحالي عملية طارئة يجري تنفيذها وفق سياسة العمليات رقم (2.30) وسياسة العمليات رقم (10.00) الفقرة (12). ويستعين بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه الجهة المتلقية للأموال المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية وهيئةً منفذة بديلة على أساس استثنائي وفقاً للاتفاقية الإطارية للإدارة المالية المبرمة بين البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وسينظم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي ترتيبات الإدارة المالية هذه، والتي تنص على استخدام اللوائح المالية للأمم المتحدة. وسيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إجراءاته الخاصة بالشراء باعتبارها ترتيبات شراء مسموح باتباعها بموجب القسم (3-و) من إطار سياسات المشتريات للبنك الدولي.

وقد صمم هذا المشروع ليكمل العمليات الطارئة الحالية لمجموعة البنك الدولي في اليمن، وليصبح جزءا لا يتجزأ من إستجابة البنك الدولي للطوارئ في اليمن. ويأتي هذا المشروع ليتمم المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (P172979) ومشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن (P159053) والتي تركز على تحسين سبل العيش والبنية التحتية واستعادة الخدمات في المناطق الحضرية والريفية.

والمشروع مصمم بهدف العمل مباشرة مع المؤسسات المحلية المستقلة، مثل مشروع الأشغال العامة ووحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، بوصفهما جهات منفذة لصالح المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات المحليين مثل المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي.

3.1. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سيتم تنفيذ المكون 2 من المشروع من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق التنفيذ المباشر فضلا عن اتفاقيات التعاون في المشروع المبرمة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشريكين تنفيذيين محليين وهما: 1-مشروع الأشغال العامة 2-وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية. وسيضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي: (أ) تحمل المسؤولية عن تنفيذ المشروع. (ب) رصد أهداف ونتائج المشروع، بما في ذلك تنفيذ الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية بالتنسيق مع الشركاء المحليين. (ج) معالجة مسائل المشتريات والإدارة المالية وإدارة المدفوعات ذات الصلة، بما في ذلك إعداد طلبات السحب في إطار المشروع. (د) ضمان استيفاء جميع متطلبات الإبلاغ الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية بموجب اتفاق تمويل المشاريع. يوضح الشكل 2 أدناه هيكل إدارة المشروع وإدارته المقرر وضعه في إطار المشروع.

الشكل *(1)* هيكل حوكمة المشروع وإدارته

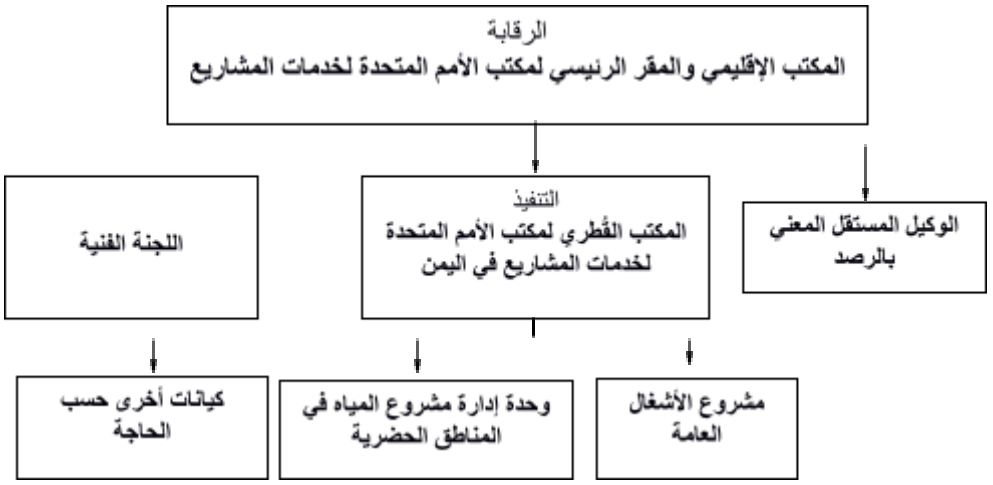

يستضيف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء فريقا لدعم إدارة وتنفيذ المشاريع يتألف من فريق الإدارة العليا للمشاريع (مدير المشروع، أخصائيو المشتريات، أخصائيو المالية، موظف الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية، وموظف النوع الإجتماعي ، وموظفان للصحة والسلامة، وموظف للخدمات اللوجستية، وموظف إداري.) وسيقوم الفريق بالعمل على تظافر الجهود لضمان الوفاء بمتطلبات البنك الدولي ومتطلبات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إدارة والإشراف على فريق تنفيذ مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن والمشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن (ويتألف فريق التنفيذ من عدة مجموعات مثل موظفي المشتريات وشركائهم، وشركاء وموظفو الشؤون المالية، وفريق موظفين لدعم اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية).

ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مكتبًا ومركزًا إقليميًا في عمان، الأردن، يقدم أيضاً الدعم والمشورة حسب الحاجة. ويستضيف المركز أيضا مستشارا إقليميا للرقابة والإدارة يشرف على العمليات في المنطقة ويقدم المشورة الإدارية إلى المدير الإقليمي والأخصائي في مجال خدمات الصحة والسلامة المهنية لتقديم الدعم إلى خدمات الصحة والسلامة الصحية. كما يتلقى المكتب الإقليمي الدعم من مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كوبنهاغن، الدانمارك، الذي يوفر الرقابة المؤسسية العالمية والدعم البرنامجي.

3.1.1 الرصد من طرف مستقل

سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتعيين وكيل مستقل معني بالرصد (يتكون من شركة تدقيق دولية وشركة فنية ذات خبرة) للتحقيق بصورة مستقلة من صحة النتائج المحققة في المشاريع الفرعية الممولة في إطار هذا المشروع على أساس الشروط المرجعية والتي وضعها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووافق عليها البنك الدولي، بما في ذلك رصد وتنفيذ الجوانب البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية.

3.1.2 تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي

يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمسؤولية التنفيذ الشامل لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. وبشكل أكثر تحديداً، سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الآتي:

- أن يتم فحص المشاريع الفرعية بحثا عن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، كما يجري إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع في الوقت المناسب، حسب الحاجة.
- أن تتضمن وثائق العطاءات وعقود البناء بنودا تعاقدية فعالة وقابلة للنفاذ لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.
- عدم بدء أي أنشطة قبل وضع المخاطر البيئية والاجتماعية المطلوبة وتدابير إدارة الأثر.
- أن يكون الأداء البيئي والاجتماعي للمقاولين في جميع الأوقات يفي بمتطلبات المشروع البيئية والاجتماعية.

وسيتلقى اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية الدعم من خبير دولي غير متفرغ يساعد في إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية لإدارة المخاطر ورصدها ورفع تقارير بها في جميع مراحل تنفيذ المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم كل شريك تنفيذي (كل من مشروع الأشغال العامة ووحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية) بتعيين موظف للإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وموظفا للصحة والسلام، وذلك للقيام برصد وإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي في الموقع على مستوى المشروع الفرعي ورفع تقارير بذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

3.2 الشركاء المنفذون

مع الاحتفاظ بالمسؤولية العامة عن التنفيذ والجوانب الائتمانية والإجراءات الوقائية للمكون 2 من المشروع، سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الشركاء المحليين على تنفيذ أنشطة المكون 2 من المشروع. تم إنشاء هؤلاء الشركاء المحليين من خلال تدخلات البنك الدولي والجهات المانحة الدولية الأخرى، ولديهم سنوات من الخبرة في تنفيذ استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية، ولديهم سجل تنفيذ قوي في إطار المشروع الطارئ للخدمات المتكاملة الحضرية في اليمن. خلال الأزمة، استمرا في دعم تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين، والاستفادة من معارفهم الخاصة بالقطاع، والعلاقات مع الكيانات المحلية، والخبرة على أرض الواقع. ولديهم سجل جيد في التنفيذ الناجح لمتطلبات الإجراءات الوقائية، بما يتوافق مع سياسات البنك الدولي. وعلى الرغم من الصراع، قامت وحدات إدارة المشروع هذه بتحسين قدراتها فيما يتعلق

الإجراءات الوقائية خلال المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن والعديد من برامج بناء القدرات والتدريب. نظرًا لأنهم لم ينفذوا بعد مشاريع ضمن الإطار البيئي والاجتماعي، سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التدريب المناسب، كما هو موضح في القسم 9.5 من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.

3.2.1. مشروع الأشغال العامة

مول البنك الدولي ووكالات تنمية إقليمية وثنائية ودولية أخرى مشروع الأشغال العامة وقاموا بدعمه منذ إنشائه في عام 1996م. وفي الفترة ما بين عامي 1996م و2015م، نفذ مشروع الأشغال العامة 5,149 مشروع في حوالي 11,200 قرية و1,300 حي حضري، بتكلفة إجمالية قدرها 648 مليون دولار أمريكي. حيث لعب مشروع الأشغال العامة دور هام في تحسين إمكانية حصول المجتمعات المحلية الفقيرة على التعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والري، ضمن خدمات أخرى. وقد أظهرت تجربة البنك مع مشروع الأشغال العامة أن هذه المؤسسة تتمتع بسمعة طيبة فيما يتعلق بالعناية الائتمانية الواجبة والتسليم الفعال للنتائج والحياد السياسي. ويضطلع مشروع الأشغال العامة حاليا بدور تنفيذي هام في تنفيذ المكون الفرعي لخدمات البلدية من المستوى الثالث في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. وكان أداؤه مرضيا للغاية. يوجد مقر مشروع الأشغال العامة في صنعاء ويضم تسعة مكاتب إقليمية وموظفين أساسيين حاليا يبلغ عددهم 53 موظفا.

3.2.2. وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

نفذت وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية العديد من مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي في اليمن. تم تأسيسها في عام 2002م كوحدة إدارة للمشروع مستقلة مالياً وإدارياً لإدارة جميع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ قرض البنك الدولي القابل للتكيف الخاص بإمدادات المياه والصرف الصحي (P057602). خلال تنفيذ هذا المشروع، حشدت الوحدة الأموال من مختلف الجهات المانحة. وقد نفذت مشاريع تضم 1000 كيلومتر من شبكات إمدادات المياه و250 كيلومترًا من خطوط الصرف الصحي، وخزانات بسعة إجمالية 40,000 مترا مكعبا، وثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وحفر وإنشاء 65 بئراً إنتاجية واستقصائية والعديد من أعمال إعادة التأهيل الطارئة. وتعد وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية الشريك المحلي المنفذ للمكون الفرعي للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. يقع مقرها في مدينتي صنعاء وعدن وتربطها علاقات وثيقة بالمؤسسات المحلية.

3.3. أصحاب المصلحة الوطنيون الآخرون

3.3.1. مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية

مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية (LCs) هي مؤسسات عامة لامركزية ومُنظمة وذات طابع تجاري تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (237) لسنة 1999م، والتي تخدم المدن الرئيسية والمدن الثانوية في محافظات معينة. ووفقاً للقانون، تتولى مجالس مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية المسئولية عن جميع جوانب تطوير وتوفير الخدمات التي تقع ضمن اختصاصها، بما في ذلك تصميم وبناء نظم إمداد المياه والملكية والتشغيل والرصد والمراقبة اللاحقة لها، بالإضافة إلى تحديد التسعيرة.

قبل تصعيد النزاع، تم إنشاء 23 مؤسسة محلية و 10 مرافق مستقلة ملحقة، وغطت مناطق خدمتهم حوالي 50 في المائة من سكان المناطق الحضرية في البلاد، مع تغطية الباقي بواسطة ناقلات خاصة. وتقدم هذه المؤسسات المحلية الخدمات للمدن الكبيرة بينما تقوم المرافق المستقلة الملحقة بتقديم الخدمات في المدن الثانوية في نفس المحافظة.

سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضمان أن يكون تنفيذ الأنشطة التي تندرج ضمن المكون 2 من المشروع بالشراكة والتعاون التام مع هذه المؤسسات المحلية المعنية.

3.3.2. المجالس المحلية

المجالس المحلية هي عبارة عن هيئات إدارية يتم انتخابها من قبل المجتمع المحلي لكل محافظة / مديرية. وتتعاون هذه المجالس المحلية مع الدوائر الحكومية في تنفيذ وتشغيل والإشراف على المشاريع. كما أنها تتواصل مع الجهات المانحة

لتمويل المشاريع المطلوبة وتسهيل تسليم مختلف مشاريع خدمات البنية التحتية الهامة إلى مكتب الوزارة ذات الصلة.

3.3.3. منظمات المجتمع المدني

هناك أكثر من 12,000 منظمة مجتمع مدني مسجلة في اليمن، لكن بضع مئات فقط من منظمات المجتمع المدني لديها القدرات والموارد اللازمة للوفاء بمهامها. ونتيجة لذلك، سيكون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع انتقائيًا في إشراك منظمات المجتمع المدني في أنشطة المشروع.

ومع ذلك، في إطار المكون 2 من المشروع وبدءًا من السنة الثانية من التنفيذ، سيتوسع المشروع ليشمل أنشطة إضافية ستستند إلى أولويات المجتمع المحددة من خلال آليات مشاركة المواطنين والمصادقة المجتمعية على خيارات الاستثمار. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ هذه الأنشطة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني أو خبراء فنيين آخرين، حسب الحاجة.

3.4. البنك الدولي

سيقوم البنك الدولي بالتنسيق بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تنفيذ الآليات المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع والإشراف العام عليها، مثل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إعادة التوطين بما يكفل قبول البنك الدولي لنطاق وجودة هذه الخطط.

وسيقوم البنك الدولي أيضا برصد تنفيذ مختلف الوثائق المعدة من خلال بعثات رقابية منتظمة (التي ستضم اختصاصيا بيئيا و/أو اجتماعيا) التي سيجري خلالها استعراض الوثائق، وزيارات ميدانية وعمليات معاينة عشوائية بواسطة الوكيل المستقل المعني بالرصد حسب الحاجة.

3.5. لجنة التنسيق الفني للمشروع

فيما يتعلق بالمكون 2 من المشروع ولتسهيل عملية تخطيط الاستثمار وضمان التنسيق عبر القطاعات، سيرأس مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لجنة فنية مؤلفة من ممثلين من الشركاء المحليين (مشروع الأشغال العامة ووحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية). وسيتم إشراك أعضاء آخرين خلال المشروع، إذا لزم الأمر. وسينضم البنك الدولي إلى اللجنة الفنية بصفة مراقب. ستلعب اللجنة الفنية دورًا استشاريًا وستجتمع بشكل دوري وحسب الحاجة. وستشمل مهامها الرئيسية ما يأتي: أ) إجراء مراجعة دورية للتقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتقديم توصيات للتحسين، حسب الحاجة. ب) مراجعة المشاريع الفرعية المقترحة لخطط الاستثمار السنوية والتوصية بقائمة مختصرة. ج) نقل الجوانب الاستراتيجية للمشروع واستثماراته إلى الجهات المانحة وأصحاب المصلحة.

الإطار القانوني والتنظيمي

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي للأغراض التالية:

(i) تلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي، بما في ذلك إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي، وغيرها من الإرشادات والتوجيهات.

(ii) الامتثال للقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية.

4.1. متطلبات البنك الدولي

4.1.1. الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

يحدد إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي التزام البنك الدولي بالتنمية المستدامة، ويتضمن مجموعة عشرة معايير بيئية واجتماعية تحدد المتطلبات الإلزامية التي ينبغي أن يفي بها المقترض والمشاريع خلال دورة حياة المشروع، وهي

- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1):** تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2):** العمالة وظروف العمل
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3):** الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4):** الصحة والسلامة المجتمعية
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5):** حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6):** حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للمورد الطبيعية الحية
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7):** الشعوب الأصلية / المجتمعات التقليدية المحرومة تاريخياً في أفريقيا جنوب الصحراء
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8):** التراث الثقافي
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9):** الوسطاء الماليون
- **المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10):** إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

تحدد هذه المعايير الأهداف والمتطلبات اللازمة لتفادي المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وتقليلها والحد منها، وتسوية أي آثار متبقية أو بذل التعويض. وفي سياق المكون 2-مشروع رأس المال الطارئ في اليمن، يجب على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمكون 2 من المشروع كجزء من عملية التقييم البيئي والاجتماعي، وفقًا للمعيار البيئي والاجتماعي رقم (1). وتحدد المعايير البيئية والاجتماعية 2-10 التزامات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تحديد ومعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي قد تتطلب اهتمامًا خاصًا.

4.1.2. إرشادات البيئة والصحة والسلامة

يتطلب الإطار البيئي والاجتماعي أيضًا من جميع المشاريع تطبيق المتطلبات ذات الصلة من إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي[17]. وهذه هي مستندات مرجعية فنية، مع أمثلة عامة وأمثلة خاصة بالصناعة لممارسات الصناعة الدولية السليمة .وهي تحدد الإجراءات المقبولة لمنع التلوث والحد منه ومستويات الانبعاثات في المشروعات التي يمولها البنك الدولي.

تحتوي الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على مستويات وقياسات الأداء التي تعتبر بشكل عام قابلة للتحقيق في منشآت جديدة باستخدام التكنولوجيا الحالية بتكاليف معقولة. قد يتضمن تطبيق الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة على المنشآت القائمة وضع أهداف خاصة بالموقع، مع جدول زمني مناسب لتحقيقها.

قد ينطوي تطبيق المبادئ التوجيهية على المرافق القائمة على إنشاء أهداف خاصة بالموقع مع جدول زمني مناسب لتحقيقها. قد توصي عملية التقييم البيئي بمستويات أو تدابير بديلة (أعلى أو أقل)، والتي، إذا وافق عليها البنك الدولي،

[17] يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للإرشادات الخاصة بالقطاعات الصناعية على شبكة الانترنت بالنقر على الرابط الآتي : www.ifc.org/ifcext/enviro.nsf/Content/EnvironmentalGuidelines.

تصبح متطلبات خاصة بالمشروع أو الموقع.

إذا كانت المستويات أو التدابير الأقل صرامة من تلك المنصوص عليها في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة مناسبة، في ضوء ظروف المشروع المحددة، يلزم تقديم تبرير كامل ومفصل لأي بدائل مقترحة كجزء من التقييم البيئي الخاص بالموقع. يجب أن يوضح هذا التبرير أن اختيار أي مستويات أداء بديلة يحمي صحة الإنسان والبيئة. عندما تختلف لوائح البلد المضيف عن المستويات والتدابير الواردة في الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة، فمن المتوقع أن تطبق المشاريع التدابير الأكثر صرامة.

في سياق المكون 2 من مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن، سيستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة[18]، الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمياه والصرف الصحي[19]، وإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمنشآت إدارة النفايات. تغطي الإرشادات العامة المخاطر المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة المهنية وصحة المجتمع وسلامته. يغطي القسم 1.6 من الإرشادات العامة بشأن إدارة النفايات.

4.1.3 تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

يُصَنِّف البنك الدولي جميع المشاريع في واحد من أربعة تصنيفات: مخاطر شديدة (عالية)، مخاطر كبيرة (ضخمة)، مخاطر معتدلة (متوسطة)، ومخاطر طفيفة (منخفضة). ويأخذ هذا التصنيف في الاعتبار المسائل ذات الصلة مثل نوع المشروع وموقعه وحساسيته ونطاقه، وطبيعة وحجم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، وقدرة والتزام الجهة المتلقية (بما في ذلك أي كيان آخر مسؤول عن تنفيذ المشروع) بإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية بطريق تنسجم مع المعايير البيئية والاجتماعية. وقد تكون مجالات المخاطر الأخرى وثيقة الصلة بتنفيذ تدابير ونتائج التخفيف البيئية والاجتماعية حسب المشروع المحدد والسياق الذي يتم فيه تطويره. وقد تشتمل على اعتبارات قانونية ومؤسسة وطبيعة التخفيف والتكنولوجيا المقترحة والهياكل والتشريعات الحكومية والاعتبارات المتعلقة بالاستقرار والنزاع والأمن.

صنَّف البنك الدولي المخاطر البيئية والاجتماعية لمشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن على أنها كبيرة (ضخمة)، وسيقوم البنك بمراجعة تصنيف المخاطر على أساس دوري أثناء تنفيذ المشروع وسيغير التصنيف حسب ما يزم ووفقا لذلك بما يضمن بقاء التصنيف ملائما. وسيتم نشر أي تغيير في التصنيف على موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

4.1.4 إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي

يفحص إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية المخاطر والآثار عندما يتكون المشروع من سلسلة من المشاريع الفرعية، ولا يمكن تحديد المخاطر والآثار ذات الصلة حتى يتم تحديد تفاصيل المشاريع الفرعية أثناء التنفيذ. يقوم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي بما يلي:

- يوضح المبادئ والقواعد والإرشادات والإجراءات لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية.
- يحتوي على تدابير وخطط لتقليل وتخفيف و / أو تعويض المخاطر والآثار السلبية، ومخصصات لتقدير تكاليف هذه التدابير وإعداد ميزانية لها، ومعلومات عن الوكالة أو الوكالات المسؤولة عن معالجة مخاطر المشروع وآثاره، بما في ذلك قدرتها على إدارة البيئة والمخاطر والآثار الاجتماعية.
- يضم معلومات كافية عن المنطقة التي من المتوقع أن تكون فيها المشاريع الفرعية، بما في ذلك أي نقاط ضعف بيئية واجتماعية محتملة في المنطقة؛ والآثار المحتملة التي قد تحدث وتدابير التخفيف التي يمكن توقع استخدامها.

في سياق المكون 2 من مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن وبالنظر إلى ظروف الصراع، سيقوم البنك الدولي بمراجعة واعتماد جميع الأدوات التي تم إعدادها بموجب إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.

---

18 https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e22c050048855ae0875cd76a6515bb18/Final%2B-%2BWater%2Band%2BSanitation.pdf (MOD=AJPERES؟

19 https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e22c050048855ae0875cd76a6515bb18/Final%2B-%2BWater%2Band%2BSanitation.pdf MOD=AJPERES؟

4.1.5. إجراءات إدارة العمالة

بموجب المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) بشأن العمالة وظروف العمل، يجب على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وضع إجراءات لإدارة العمالة فيما يتعلق بالمكون 2 من مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن. تم إعداد إجراءات إدارة العمالة كوثيقة قائمة بذاتها وفقًا للقالب المحدد.

الغرض من إجراءات إدارة العمالة يتمثل في تسهيل تخطيط وتنفيذ المكون 2 من المشروع. وتحدد متطلبات العمل الرئيسية والمخاطر المرتبطة بالمكون 2 من المشروع، ومساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تحديد الموارد اللازمة لمعالجة قضايا العمل في المشروع. تعد خطة إدارة المشروع وثيقة حية، تم البدء فيها في وقت مبكر من إعداد المشروع، وتتم مراجعتها وتحديثها خلال تطوير المشروع وتنفيذه.

ستعمل خطة إدارة العمالة الدقيقة والمحدثة على تمكين مختلف الأطراف المرتبطة بالمشروع، على سبيل المثال، موظفو وحدة تنفيذ المشروع، والمقاولون والمقاولين من الباطن وعمال المشروع، من الحصول على فهم واضح لما هو مطلوب في قضية عمل محددة. سيعتمد مستوى التفاصيل الواردة في خطة إدارة العمالة على نوع المشروع والمعلومات المتاحة. في حالة عدم توفر المعلومات ذات الصلة، يجب ملاحظة ذلك ويجب تحديث إجراءات إدارة العمالة في أقرب وقت ممكن.

عند إعداد وتحديث إجراءات إدارة العمالة، يشير المقترضون إلى متطلبات القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) والمذكرة الإرشادية على المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2).

4.1.6. خطة إشراك أصحاب المصلحة

في سياق مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن، سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتشاور مع البنك الدولي، بوضع خطة لإشراك أصحاب المصلحة وتنفيذها والتي تتناسب مع طبيعة وحجم المكون 2 من المشروع والمخاطر والآثار المحتملة. تتضمن خطة إشراك أصحاب المصلحة الآتي:

- شرح توقيت وأساليب المشاركة مع أصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع، مع تحديد مميزات الأطراف المتأثرة بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى.
- شرح نطاق وتوقيت المعلومات التي سيتم إبلاغها إلى الأطراف المتأثرة بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى، فضلاً عن نوع المعلومات التي يتعين الحصول عليها منهم.
- مراعاة الخصائص والمزايا الرئيسية لأصحاب المصلحة، والمستويات المختلفة للمشاركة والتشاور التي ستتناسب مع مختلف فئات أصحاب المصلحة.
- تحديد كيفية التواصل مع أصحاب المصلحة طوال فترة إعداد المشروع وتنفيذه.
- شرح التدابير التي ستُتخدم لإزالة العوائق التي تحول دون المشاركة والكيفية التي سيتم بها تسجيل آراء المجموعات المتأثرة بدرجات مختلفة. وستشمل خطة مشاركة أصحاب المصلحة، إن أمكن، تدابير مختلفة للسماح بالمشاركة الفعالة لأولئك الذين تم تحديدهم كفئات محرومة أو معرضة للخطر. وقد يلزم توفر نُهج متخصصة ومستوى أعلى من الموارد للاتصال بهذه الفئات المتأثرة بدرجات مختلفة، بحيث يتسنى لها الحصول على المعلومات التي تحتاج إليها فيما يتعلق بالمشكلات التي يُحتمل أن تؤثر عليها.

وعندما تعتمد مشاركة أصحاب المصلحة مع الأفراد والمجتمعات المحلية بدرجة كبيرة على ممثلي المجتمع، سيبذل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جهودًا معقولة للتحقق من أن هؤلاء الأشخاص يمثلون، في الحقيقة وجهات نظر الأفراد والمجتمعات ومن أنهم يعملون على تسهيل عملية التواصل بطريقة مناسبة.

تم إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بمشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن كوثيقة مستقلة يتم الكشف عنها بشكل منفصل.

4.1.7. آلية التظلم

يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10) أن يقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آلية لمعالجة التظلمات وتشغيلها لتلقي تظلمات ومخاوف الأطراف المتأثرة بالمشروع وإيجاد الحلول المناسب لها فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي للمشروع في الوقت المناسب.

ينبغي أن تتناسب آلية معالجة التظلمات – التي يتطلبها المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10) – مع المخاطر والآثار المحتملة للمشروع وتكون سهلة المنال وشاملة. وستعمل هذه الآلية – حينما يكون ذلك ممكناً ومناسباً للمشروع – على استخدام آليات معالجة التظلمات الرسمية أو غير الرسمية المتاحة، ويتم استكمالها عند الحاجة بترتيبات خاصة بالمشروع المحدد.

- من المتوقع أن تعالج آلية التظلم الشواغل بسرعة وفعالية وبطريقة شفافة ملائمة من الناحية الثقافية ويسهل وصول جميع الأطراف المتأثرة بالمشروع إليه، دون تكلفة ودون الخوف من الانتقام. ولن تعمل هذه الآلية أو العملية أو الإجراء على إعاقة الوصول إلى سبل الانتصاف القضائية أو الإدارية. وسوف يقوم المقترض بإبلاغ الأطراف المتأثرة بالمشروع بعملية التظلم في سياق أنشطة المشاركة المجتمعية التي يضطلع بها، كما سيتاح للجمهور سجلا يوثق الردود على جميع التظلمات التي يتم تلقيها من خلال آلية التظلم.
- سيتم معالجة التظلمات بطريقة ملائمة ثقافياً وتتسم بالسرية والموضوعية والحساسية وتستجيب لاحتياجات ومخاوف الأطراف المتأثرة بالمشروع. وستسمح الآلية أيضاً بتقديم الشكاوى دون الكشف عن هوية مقدم الشكوى ويتم بالتالي معالجتها.

4.1.8 خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

في سياق مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن، سيشترك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف في وضع خطة للالتزام البيئي والاجتماعي، والتي تحدد التدابير والإجراءات المطلوبة لكي يحقق المشروع الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. وتكون نماذج خطة الالتزام البيئي والاجتماعي جزءاً من الاتفاقية القانونية.

سوف تأخذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار نتائج التقييم البيئي والاجتماعي ومتطلبات البنك الدولي بشأن العناية البيئية والاجتماعية الواجبة ونتائج المشاركة مع أصحاب المصلحة. وتمثل هذه الخطة ملخصاً دقيقاً للتدابير والإجراءات المادية اللازمة لتفادي المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي يحتمل أن تترتب على المشروع أو الحد منها أو تقليلها أو تخفيفها. ويحدد تاريخ إنجاز كل إجراء في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

سينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتفانٍ التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وفقاً للجداول الزمنية المحددة، وسيراجع حالة تنفيذ هذه الخطة كجزء من رصده وإعداده للتقارير ذات الصلة.

سيخطر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع البنك الدولي فورا بأي تغييرات مقترحة ضرورية سيتم إجراؤها على نطاق أو تصميم أو تنفيذ أو تشغيل المشروع والتي قد تؤدي إلى تغيرات سلبية في المخاطر أو الآثار البيئية أو الاجتماعية. وسيتم الكشف عن الخطة المحدثة.

4.1.9 الإفصاح عن المعلومات

يشترط البنك الدولي أن تكون جميع الوثائق المقدمة له من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستوفية للمتطلبات المبينة في سياسته بشأن الوصول إلى المعلومات.

سيطلب البنك الدولي من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم معلومات كافية حول المخاطر والآثار المحتملة للمشروع خلال مشاورات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع أصحاب المصلحة. وسيتم الكشف عن هذه المعلومات في الوقت المناسب ووضعها في مكان يسهل الوصول إليه وبصيغة ولغة مفهومة للأطراف المتأثرة بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى على النحو المنصوص عليه في المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10)، حتى يتسنى لهم تقديم مدخلات مثمرة في تصميم المشروع وتدابير التخفيف.

سيقوم البنك الدولي بالإفصاح عن الوثائق المتعلقة بالمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المتعلقة بمشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن. وستبين هذه الوثائق التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع وستُقدم في شكل مسودة أو في صيغتها النهائية (حال توفرها). وبطريقة ملائمة ستتناول الوثائق والمخاطر والآثار البيئية الرئيسية للمشروع وستوفر تفاصيل كافية للاسترشاد بها في إشراك أصحاب المصلحة وعملية صنع القرار في البنك الدولي. وسيتم الكشف عن الوثائق النهائية أو المحدثة حال توفرها.

4.1.10. مكونات الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة[20]

يتطلب البنك الدولي القيام بتنفيذ جميع الأنشطة الممولة من خلال مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة بطريقة تلبي المتطلبات الواردة في إطار العمل البيئي والاجتماعي، مع مراعاة أن هذا الشرط لا ينطبق إلا عند تفعيل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة. وسيتم إعداد دليلا تشغيليا للاستجابة لحالات الطوارئ على نحو مشترك والاتفاق عليه مع البنك الدولي لاستخدامه في حالة تفعيل هذا المكون. وستعتمد أنشطة مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة قدر الإمكان على الوثائق البيئية والاجتماعية للمشروع.

في حال تفعيل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة، سيقدم البنك الدولي المشورة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن العناصر الآتية:

- تأكيد الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها على أساس أحكام مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة – إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية- دون إجراء أي تقييم بيئي أو اجتماعي إضافي، وتأكيد ما هي الأنشطة التي تتطلب تقييما (وعلى أي مستوى) قبل أن يتم تنفيذها.
- إجراء تقييم بيئي أو اجتماعي أساسي سريع للأنشطة والمواقع المقررة لمكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة استنادا إلى المعلومات المتاحة بالفعل.
- تحديد خطة تسلسل تنفيذ الأنشطة من أجل:
  - حشد المساعدة التقنية والتمويل لإعداد أي أدوات حماية إضافية، مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة عمل إعادة التوطين، وما إلى ذلك.
  - إعداد وثائق الإجراءات الوقائية وقيام البنك بمراجعتها وتنقيحها والموافقة عليها واعتمادها.
  - المشاورات والإفصاح.
  - تحديد الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ الإجراءات الوقائية والرصد.
  - تقدير تكاليف إعداد الإجراءات الوقائية وتنفيذها.

وفي حال تجاوزت أنشطة مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة لنطاق الهدف الإنمائي الأصلي للمشروع ومن ثم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، ربما يُطلب من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إعداد إطار عمل تكميلي للإدارة البيئية والاجتماعية لمكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة كجزء من إعادة الهيكلة النهائية للمشروع. وسيشمل إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بمكون الاستجابة لحالات الطوارئ عملية فحص الأنشطة المحتملة والترتيبات والرصد المؤسسي للعناية البيئية والاجتماعية الواجبة وأي تدابير مطلوبة لبناء القدرات والإرشادات العامة بشأن الأشغال المدنية الصغيرة الطارئة. كما يشير الإطار أيضاً إلى أنواع إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ التي يمكن الاستمرار فيها بدون إجراء تقييم بيئي أو اجتماعي إضافي، مع بيان أيها يتطلب التقييم (وعلى أي مستوى) قبل الشروع في تنفيذها. وقد يحدد أيضاً أوجه المفاضلة، حيث يمكن أن تؤدي الاستجابات قصيرة الأجل المطلوبة إلى خلق مخاطر طويلة الأجل التي ينبغي إدارتها بعناية.

نظراً إلى أوجه عدم اليقين والتغييرات السريعة الملازمة لحالات الطوارئ والاستجابات، سيتم إنشاء إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية لمكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة استناداً إلى نهج مرن يعكس جانب "إدارة التكيف"، وذلك بالتركيز على رصد النتائج والآليات الرئيسية لإدخال المعلومات بسرعة وفعالية في عملية صنع القرار والإدارة.

سيستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نفس الإطار المؤسسي ونفس عملية الفحص والمعايير للتعامل مع مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة فيما يتعلق بمكونات المشروع الأخرى.

[20] يستند هذا القسم إلى الفقرات 17 من إرشادات البنك الدولي بشأن مكونات الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة (16 أكتوبر 2017)

4.2. متطلبات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الآن على تطوير مجموعة شاملة من الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية بحيث تكون قابلة للتطبيق على جميع المشاريع التي ينفذها. وسوف تستند الإجراءات الوقائية إلى النهج النموذجي للمعايير البيئية والاجتماعية التي تتبعها برامج الأمم المتحدة[21]. يُمثل النهج النموذجي خطوة رئيسية في التحرك نحو إيجاد نهج مشترك فيما بين كيانات الأمم المتحدة لمعالجة المعايير البيئية والاجتماعية لبرامج الأمم المتحدة.

وقد اعتمد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالفعل سياسة بشأن إدارة الصحة والسلامة والإدارة الاجتماعية والبيئية، ووضع إرشادات عامة بشأن الإدارة البيئية[22]، وإرشادات عامة بشأن الصحة والسلامة[23] والنماذج ذات الصلة. كما أنشأ وحدة للصحة والسلامة والشؤون الاجتماعية والبيئية ومقرها في كوبنهاغن.

وعند تطبيق الإرشادات العامة بشأن الإدارة البيئية والإرشادات العامة بشأن الصحة والسلامة على المقاولين، يمكن أن توفر هذه الإرشادات تعليمات واضحة وشاملة للمقاولين، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالسلامة في العمل. والنماذج المصاحبة لهذه الإرشادات العامة تعتبر عملية ويمكن تفعيلها بسهولة. وعموما، فإن هذه الإرشادات أكثر كفاءة عند التداخل مع الإرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة.

لا تغطي الإرشادات المتاحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى الآن بعض القضايا الحاسمة، مثل إدارة العمالة والاستغلال والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي، والصحة والسلامة المجتمعية، وإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح. كما أنها ليست متاحة للجمهور بعد. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من الإشارة إلى إرشادات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في وثيقة العطاءات الخاصة بالعقود التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فإنها لا تُدرج بشكل عام كبنود فنية للعقود. نتيجة لذلك، سوف يتخلف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لغرض هذا المشروع عن مجموعة من المتطلبات البيئية والاجتماعية (بما في ذلك العمالة) والصحة والسلامة المستمدة من متطلبات البنك الدولي وإرشاداته (انظر الملحق 5) والتي سيشملها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كبنود فنية في العقود التي يعدونها لهذا المشروع. الخيار متاح لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاستخدام بعض إجراءاته على المستوى التشغيلي، حيث تتجاوز متطلبات البنك.

4.3. المتطلبات والسياسات الوطنية

صاغت الجمهورية اليمنية السياسات وأعدت التشريعات القطاعية وإجراءات التنفيذ، وأنشأت المؤسسات المسؤولة عن الإدارة البيئية وانضمت إلى الاتفاقيات الدولي. أدى النزاع المستمر بشكل كبير إلى إضعاف قدرة المؤسسات المعنية على تنفيذ السياسات والقوانين القائمة. **ونتيجة لذلك، لم يُنظر في استخدام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع في اليمن.**

---

[21] https://unemg.org/wp-content/uploads/2019/07/FINAL_Model_Approach_ES-Standards-1.pdf

[22] إرشادات الإدارة البيئية الست لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هي:
الإدارة البيئية العامة 01 السجل العام للآثار البيئية
الإدارة البيئية العامة 02 إدارة النفايات والمواد الخطرة
الإدارة البيئية العامة 03 حماية المياه
الإدارة البيئية العامة 04 مياه الصرف الصحي
الإدارة البيئية العامة 05 إدارة حُفرة الإمداد
الإدارة البيئية العامة 06 الحفاظ على الآثار التاريخية والأثرية والثقافية

[23] الإرشادات العامة الأربعة عشر للصحة والسلامة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هي:
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 01 قواعد الموقع العامة
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 02 الرفع
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 03 الكهرباء
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 04 الحفريات
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 05 السلامة من الحرائق
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 06 الضوضاء
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 07 السقالات
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 08 الخدمات الباطنية
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 09 العمل في المرتفعات
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 10 الاستجابة للحوادث أو الأحداث الكبيرة
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 11 الأماكن الضيقة
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 12 إنشاء الموقع
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 13 مرافق الرعاية
الإرشادات العامة للصحة والسلامة 14 مخيم البناء

4.3.1. خطة العمل الوطنية للبيئة

الوثيقة الأساسية للإدارة البيئية في اليمن هي خطة العمل الوطنية للبيئة التي أعدتها الجمهورية اليمنية في عام 1995م، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وتحدد خطة العمل الوطنية للبيئة الإجراءات ذات الأولوية فيما يتعلق بالقضايا البيئية الرئيسية مثل الموارد المائية، وموارد الأراضي، والموائل الطبيعية، وإدارة النفايات.

4.3.2. قانون حماية البيئة

قانون حماية البيئة (القانون رقم 26 لسنة 1995م)، الصادر عام 1995 في أعقاب خطة العمل الوطنية للبيئة. ويشكل الإطار التشريعي البيئي في اليمن، ويتضمن أحكام حماية البيئة وإصدار التصاريح ومتطلبات إعداد عمليات تقييم الأثر البيئي. ويتم تنفيذ أحكام القانون من خلال اللائحة رقم 000/148.

كم أن القانون قد صُمم أيضاً لتحقيق الآتي: 1) إدراج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية على جميع مستويات ومراحل التخطيط. 2) حماية البيئة الوطنية من التأثير الضار للأنشطة التي تتم ممارستها خارج الحدود الوطنية. 3) تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بحماية البيئة ومكافحة التلوث وحفظ الموارد الطبيعية، والقضايا البيئية العالمية مثل استنفاد طبقة الأوزون والتغير المناخي.

هيئة حماية البيئة[24]

بموجب قانون حماية البيئة، تم إنشاء مجلس حماية البيئة ومنحه سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وتحسين جودة البيئة ومنع تلوثها. وبموجب المرسوم رقم (101) لسنة 2005م، تم إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة لتحل محل مجلس حماية البيئة مع تحديد أهدافها ومهامها وإدارتها. وتتضمن المهام الموكلة إلى الهيئة العامة لحماية البيئة الآتي:

- إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط المناسبة لحماية البيئة
- إجراء المسوحات البيئية
- تقييم المناطق/الموارد/الأنواع الإحيائية التي يتعين حمايتها من خلال التدابير اللازمة للمحافظة على النظام الإيكولوجي بما في ذلك النباتات والحيوانات والحياة البرية والبحرية وفقاً للقوانين المعمول بها ورصد تطبيقها.
- وضع مقترحات تشريعية لحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية.
- وضع خطة طوارئ وطنية لمكافحة الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي بالتشاور مع الجهات المعنية بتنفيذ قانون حماية البيئة والقوانين/اللوائح الأخرى ذات الصلة.
- مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي لمشاريع القطاع العام/الخاص لمنحها الموافقة ورصد تنفيذها.
- تنسيق البرامج والأنشطة ذات الصلة مع الوكالات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بحماية البيئة.
- جمع البيانات وتقييم وتقدير حالة البيئة وإنشاء نظم مناسبة للرصد.
- وضع معايير مناسبة لحماية البيئة من التلوث وصياغة مبادئ توجيهية للسياسة العامة لمكافحة التلوث الصناعي وحماية البيئة الحيوانية والنباتية والبحرية.

تقييمات الأثر البيئي

يشترط قانون حماية البيئة إعداد تقييمات الأثر البيئي للمشاريع من قبل القطاعين العام والخاص. تتولى الجهة المقدمة للاقتراح المسئولية عن إجراء تقييم الأثر البيئي، ولكن يمكن إعداد التقرير من قبل هذه الجهة أو السلطة المختصة أو كليهما. تقوم الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية بإصدار تكليف إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي بناءً على طلب

[24] المعلومات المتعلقة بالهيئة العامة لحماية البيئة هي معلومات إرشادية بحتة، ولن تؤدي الهيئة أي دور أثناء تنفيذ المشروع.

الوكالات الممولة والتماس المشورة من الهيئة العامة لحماية البيئية.

تتولى الهيئة العامة لحماية البيئة المسؤولية عن تنفيذ إجراءات الفحص والمساعدة في تحديد نطاق بيان الأثر البيئي وتقييمه والموافقة عليه. غير أنه لا يوجد حتى الآن إطار تنظيمي لدعم تنفيذ قانون حماية البيئة ولا يتم تنفيذ أحكام تقييمات الأثر البيئي للمشاريع بشكل صارم، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع غير الممولة دولياً.

بالنظر إلى السياق الحالي، فمن غير المتوقع إجراءات تعديلات على إجراءات تقييم الأثر البيئي أثناء تنفيذ المشروع. وسيتم أخذ الإجراءات الحالية في الاعتبار، ولكن لا يوجد توقع في هذه المرحلة أن تقوم وكالة حماية البيئة بمراجعة وثائق الإجراءات الوقائية للمشروع.

المعايير والمواصفات البيئية الوطنية

قام مجلس حماية البيئة السابق بإصدار المعايير والمواصفات البيئية كملاحق للائحة التنفيذية، تغطي جودة مياه الشرب، وجودة مياه الصرف الصحي للزراعة، وجودة الهواء المحيط، والانبعاثات، والضوضاء، والتنوع البيولوجي والمناطق المحمية. وتشمل هذه نماذج الطلبات القياسية المعدة للاستخدام من قبل جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة.

أصدر مجلس حماية البيئة مشروع مسودة المعايير بشأن جودة مياه الصرف الصحي وجودة الهواء إلا أنه لا تتوفر مجموعة شاملة من المعايير حتى الآن. ويتم استخدام المعايير الدولية مكانها، لا سيما تلك المعايير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

يحدد المرسوم رقم (148) لسنة 2000م الحدود المسموح بها للملوثات ليتم استخدامها من قبل جميع الهيئات الحكومية (انظر الملحق رقم 2).

4.3.3. قانون المياه[25]

ينظم قانون المياه (القانون رقم 33 لسنة 2002م، المحدث بالقانون رقم 41 لسنة 2006م) إمدادات المياه والصرف الصحي. يتكون هيكل مؤسسات قطاع المياه من وزارتين على المستوى الوطني (وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري) والهيئة العامة للموارد المائية. وفقاً لقانون المياه المعدل ولائحته الداخلية، تتحمل وزارة المياه والبيئة / الهيئة الوطنية للموارد المائية مسؤولية مشتركة عن تنظيم وتطوير الموارد المائية. بينما تتحمل وزارة الزراعة والري مسؤولية صياغة السياسات والتشريعات التي تنظم استخدام مياه الري بما يتماشى مع سياسات وخطط المياه الوطنية وبموجب الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجه الاستثماري. وتعتبر وزارة المياه والبيئة هي الوزارة الرائدة في الإشراف على الموارد المائية، بما في ذلك في المناطق الريفية. وتشرف وزارة المياه والبيئة أيضاً على شركات/مؤسسات المياه المحلية (مرافق الخدمات العامة) وجميع موردي المياه (بما في ذلك القطاع الخاص) للقطاعين المنزلي والصناعي.

تقوم كل المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي بالعمل بموجب مرسوم صادر بتاريخ إنشائها ينص على الأحكام والقواعد الخاصة بتنظيم إدارة المؤسسة المحلية، وكذلك وظائف الهيئات العامة المترابطة ومهامها ومسؤولياتها. وبالتالي، هناك مرسوم صادر يخص كل مدينة من المدن الخمس التي يستهدفها المشروع (صنعاء وعدن وتعز وإب والمكلا). توفر كل مؤسسة محلية خدمة إمدادات المياه والصرف الصحي لكافة مجموعات المستهلكين في منطقة محددة.

إمدادات المياه

بمقتضى المادة (54) أو قانون المياه المحدث، تتمتع وزارة المياه والبيئة "بسلطة حماية الموارد البيئية من التلوث والحفاظ على جودتها النوعية ومنع الأنشطة التي تؤدي إلى تلوثها أو تدهور نوعيتها ومكافحة حالات التلوث الطارئ بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والصلة".

كذلك قانون المياه "يوفر أساساً قانونياً للتحكم في استخراج المياه الجوفية". ويشمل تدابير مثل متطلبات التراخيص والتسجيل للآبار والحفارات وأنظمة رقابة أكثر صرامة في مستجمعات المياه الجوفية الشحيحة. كما يدعم قانون المياه تعزيز اللامركزية من حيث تشجيع لجان على مستوى الأحواض ويتطلب العمل بشكل وثيق مع المجالس المحلية لتنفيذ

[25] بناءً على الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجه الاستثماري (NWSSIP – 2004) والمعاناة الشديدة: الأزمة المحيطة بالفقر والنزاع والمياه في الجمهورية اليمنية (البنك الدولي، 2017)

تدابير إدارة المياه". عملت الحكومة على إنشاء نظام حقوق المياه وإنفاذ العقود التي تتضمن التنازل الطوعي عن هذه الحقوق ونقلها فيما بين الأطراف المتراضية وتُخوَّل الهيئة الوطنية للموارد المائية (من خلال مكاتبها الفرعية) بتنفيذ قوانين ولوائح المياه وتخصيص موارد المياه السطحية والجوفية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

مياه الصرف الصحي (المخلفات السائلة)

ينص قانون المياه على أنه لا يجوز التخلص من المخلفات السائلة المعالجة أو السماح باستخدامها إلا بعد التنسيق مع وزارة المياه والبيئة والسلطات المعنية، وبعد التشاور والتنسيق مع مستخدميها والمتضررين من استعمالها.

تنص المادة (54) من قانون المياه على أن تقوم الجهات المختصة وبالتنسيق مع وزارة المياه والبيئة بإصدار التراخيص الخاصة بما يلي: (1) التخلص من النفايات والحمأة ومياه الصرف والزيوت وتحديد مواقع وأساليب التخلص مهنها وإقامة منشآتها. (2) إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة طبقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة. (3) إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات المياه بما يتفق مع القوانين ذات الصلة.

يهدف تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجه الاستثماري إلى تحديد أنظمة الصرف الصحي المقبولة، مع الأخذ ف الاعتبار أن التضاريس اليمنية والتدفق المنخفض لمياه الصرف الصحي يمكن أن يتسبب في عدم وجود أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي المركزية من الناحية الاقتصادية.

4.3.4. إعادة التوطين

القانون الأكثر ارتباطًا بقضايا إعادة التوطين الخاصة بالمشروع هو قانون نزع الملكية للمنفعة العامة (القانون رقم 1 لسنة 1995م)، وبالأخص المواد 12-16 بشأن الحيازة المؤقتة، والمواد 21-27 التي تحدد أحكام حيازة الأراضي. وتعرض القوانين اليمنية والإطار التنظيمي على نحو موسع في إطار عمل إعادة التوطين، الذي يحدد القضايا والإجراءات الرئيسية بشأن الحيازة غير الطوعية (القسرية) للأراضي بموجب هذا القانون.

4.3.5. قانون العمل

يُلزم قانون العمل (القانون رقم 5 لسنة 1995م) أصحاب العمل بمعالجة قضايا السلامة والصحة المهنية، بما في ذلك تهوية أماكن العمل وإنارتها، وقاية العاملين من الانبعاثات (غاز أو غبار أو غير ذلك) ووقاية العاملين من المخاطر الناشئة من حوادث الأجهزة والآلات وتخصيص دورات مياه منفصلة للنساء وتوفير المياه الصالحة للشرب ولاستخدام العاملين، وتوفير معدات مكافحة الحرائق الأساسية ومخارج الطوارئ، وتوفير معدات الحماية الشخصية المناسبة، وتقديم التعويض العادل، وتيسير إمكانية الوصول إلى الفحوصات الطبية الدورية، وتوفير وسائل الإسعافات الأولية.

ينظم قانون العمل حقوق العمال وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية، بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية تعويضات التقاعد.

النوع الاجتماعي

ينص قانون العمل على المساواة بين المرأة والرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، مع ضرورة تحقيق التكافؤ بين العاملات والعاملين في الاستخدام والترقية والأجور والتدريب والتأمين الاجتماعية. وينظم القانون أيضاً وقت العمل للنساء الحوامل.

كما صادق اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1984م، وأعد استراتيجية وطنية لتنمية المرأة في عام 1997م، والتي تم تحديثها في عام 2015م. تم تفويض تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الوزارات والهيئات المعنية (المرسوم رقم 55 لسنة 2009م). بناءً على التعديلات التي اقترحتها اللجنة الوطنية للمرأة، تم تعديل 24 قانونًا لضمان بناء التوازن بين الجنسين وفقًا للاتفاقية.

الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية

صادقت اليمن على ثماني اتفاقيات "أساسية" لمنظمة العمل الدولية، تغطي الموضوعات التي تعتبر مبادئ وحقوقا أساسية في العمل:

1. اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)
2. اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)
3. اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29) (وبروتوكولها لعام 2014)
4. اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)
5. اتفاقية الحد الأدنى للسن، 1973 (رقم 138)
6. اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)
7. اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)
8. اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)

يصادق القانون رقم (7) لسنة 2001م على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل. تشير اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى عمل الأطفال على أنه عمل خطير عقليا أو جسديا أو اجتماعيا أو أخلاقيا وضاراً أو يتعرض مع تعليم الأطفال من خلال حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة وإجبارهم على التسرُّب من المدرسة أو إلزامهم بمحاولة الجمع بين الحضور إلى المدرسة والعمل الشاق المفرط. ومع ذلك، نجد ان هناك صعوبة في رسم الخط الفاصل بين الأشكال "المقبولة" لعمل الأطفال وعمالة الأطفال لأن الأمر يعتمد على عمر الطفل وأنواع العمل المنجز والظروف التي يجري تأدية العمل فيها والظروف الوطنية.

4.3.6. الاتفاقيات الدولية

الجمهورية اليمنية دولة طرف في عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية، أهمها:

- اتفاقية التراث العالمي
- الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث النفطي
- اتفاقية التنوع البيولوجي
- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة
- اتفاقية التجارة الدولية بشأن الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي
- بروتوكول كيوتو (اليمن لم تصبح بعد طرفا في اتفاقية باريس للمناخ)
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر
- اتفاقية التغيير في البيئة
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها
- اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها موطنًا للطيور المائية
- قانون البحار

- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

بشكل عام، ليست الهيئات الوطنية حالياً في وضع يسمح لها بمعالجة التعقيدات الفنية ومتطلبات الإبلاغ الواردة في الاتفاقيات الدولية. ومن غير المتوقع أن تشكل أنشطة المشروع انتهاكا لأي اتفاقية دولية تكون الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.

4.4. مقارنة بين متطلبات البنك الدولي والمتطلبات اليمنية

يقارن الجدول التالي المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي مع المتطلبات اليمنية، ويحدد الفجوات ويقترح الإجراءات الموصى بها.

الجدول *1*. مقارنة بين المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والمتطلبات البيئية والاجتماعية اليمنية ذات الصلة بالمشروع

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): التقييم البيئي		
تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع وتقييمها وإدارتها بطريقة تتسق مع المعايير البيئية والاجتماعية.	يتطلب قانون حماية البيئة (القانون رقم 26 لسنة 1995) تجهيز تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أثناء إعداد جميع المشاريع وإدراج تدابير تخفيف الآثار في رأس مال المشروع والتكاليف المتكررة (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 89 لسنة 1993). ينبغي أن يصف تقييم الأثر البيئي ما يأتي: (1) أنشطة المشروع المقترح وتصميم النشاط والبيئة المحيطة التي قد تتأثر بما في ذلك خريطة استخدام الأراضي للمناطق المجاورة، واحتياجات الطاقة وأنواعها ومصادرها، والمواد الخام وخدمات البنية التحتية وخطة الطوارئ والسلامة للطرق، والتخلص من النفايات... وغيرها. (2) و (3) البدائل التي تستخدم مواد أقل تلوثاً، بالإضافة إلى النظر في "البديل في حالة عدم الموافقة على المشروع". (الفقرة (ب) من المادة (37) من قانون حماية البيئة) يتطلب دليل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أن تأخذ تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار موافقة أو رفض المجتمعات المحلية للمشروع المقترح، مع دليل وتسجيل للمشاورات، وما إذا تم قبوله وهل ينبغي أن يتضمن بيانات خط الأساس والمؤشرات وخطة الرصد. كما يتضمن أيضاً متطلبات الرصد وبناء القدرات والتحقق من نتائج واستنتاجات الرصد (المادة (60) من قانون حماية البيئة).	تتوافق المتطلبات الوطنية مع أهداف إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، ويكمل كل منها الآخر. سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمتطلبات الوطنية الخاصة بأنشطة المشروع.
اعتماد نهج التسلسل الهرمي للتخفيف في توقع المخاطر والآثار وتفاديها. عندما يكون تفادي المخاطر والآثار مستحيلاً، يتم تقليصها وخفضها إلى مستويات مقبولة. بمجرد تقليص المخاطر وخفضها إلى الحد الأدنى، يتم التخفيف. في حالة استمرار وجود آثار متبقية، يتم تسويتها أو تعويضها حيثما يكون ذلك مجديا من الناحية الفنية والمالية	ليس في القانون اليمني ما يعادل التسلسل الهرمي للتخفيف. يمنح القانون الوطني الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع التلوث وليس فقط لتخفيف الآثار بعد حدوثها أو التعويض عنها. وينبغي أن تنفذ جميع المشاريع الجديدة تقييمات الأثر البيئي لمنع حدوث الآثار السلبية وينبغي أن تحصل على ترخيص بيئي. ولا يجوز الترخيص للمشاريع أو المرافق الجديدة التي قد تضر البيئة والموارد الطبيعية أو تلوثها أو تسهم في تدهورها. وتلتزم المشاريع والمرافق الجديدة باستخدام أفضل الممارسات المتاحة للإنتاج النظيف وتطبيق تدابير حماية البيئة أو منع التلوث.	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي
اعتماد تدابير متفاوتة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة أو المعرضة للخطر، ولا يكونون محرومين من تقاسم المنافع والفرص التنموية الناتجة عن المشروع.	مشمولة في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م	تتوافق المتطلبات الوطنية مع أهداف إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، ويكمل كل منها الآخر. سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمتطلبات الوطنية الخاصة بأنشطة المشروع.

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
الاستفادة من المؤسسات والأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات البيئية والاجتماعية الوطنية في تقييم المشاريع وتطويرها وتنفيذها، كلما كان ذلك مناسباً.	ينبغي على مجلس حماية البيئة إبلاغ مقدمي المشاريع المقترحة بنتائج الفحص/التدقيق في غضون ثلاثة أشهر من تقديم مقترح المشروع وتحديد أداة التقييم البيئي المناسبة والدراسات المطلوبة اللازمة لتقييم المخاطر والآثار المحتملة. يُتيح دليل تقييم الأثر البيئي إمكانية استخدام إجراءات وقواعد التقييم الإقليمية والدولية عند الاقتضاء. وفي حال رُفض المشروع يجب أن تشير مذكرة الرفض إلى الأساس الذي بني عليه قرار الرفض مع ذكر البنود ذات الصلة من الإطار التنظيمي. ويوفر دليل تقييم الأثر البيئي أيضًا إمكانية اعتراض مقدمي المشروع على أي رفض وإمكانية الاستئناف أمام المحكمة المختصة خلال فترة مدتها 60 يومًا، بحيث يتعين على المحكمة إصدار حكم نهائي في غضون ستة (6) أشهر. المادة (3)، الباب الأول من قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م ولائحته التنفيذية رقم (148) لسنة 2000م.	سيأخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الاعتبار القوانين واللوائح الوطنية الواردة في إطار العمل البيئي والاجتماعي.
التشجيع على تحسين الأداء البيئي والاجتماعي على نحو يعترف بقدرة المقترض ويعززها.	مشمولة في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م	سيأخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الاعتبار القوانين واللوائح الوطنية الواردة في إطار العمل البيئي والاجتماعي.
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): العمالة وظروف العمل		
لا يوجد له مماثل في المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)	تزويد كل موظف بتفاصيل العمل المكتوبة مشمولة قانون العمل اليمني رقم 5 لسنة 1995: المواد 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34	سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية عند توظيف العمال.

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
تعزيز السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل.	مشمولة قانون العمل اليمني رقم 5 لسنة 1995: 113، 114، 115، 116، 1117، 118 يتناول الباب التاسع من قانون العمل رقم (5) لسنة 1995م والقانون رقم (25) لسنة 1997م والقانون رقم (25) لسنة 2003م السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل في المواد من (113) إلى (118). يشتمل الباب العاشر من القانون تأمين العمل يتعين على أصحاب العمل توفير ظروف السلامة والصحة المعنية للازمة، بما في ذلك: تهوية أماكن العمل وإنارتها؛ وقاية العمال من الانبعاثات (غاز، غبار، وغير ذلك) ووقاية العمال من المخاطر الناشئة عن حوادث الأجهزة والآلات، وتخصيص دورات مياه منفصلة للنساء، وتوفير المياه الصالحة للشرب ولاستخدام العمال، وتوفير معدات مكافحة الحرائق الأساسية ومخارج للطوارئ، وتوفير معدات الحماية الشخصية المناسبة، وتقديم التعويض العادل، وتيسير إمكانية الحصول على الفحوصات الطبية الدورية، وتوفير وسائل الإسعافات الأولية. وعلى السلطة المختصة التأكد من توافر بيئة العمل المناسبة والشروط والظروف الملائمة للسلامة والصحة المعنية. وتتولى وزارة العمل تقديم المشورة والنصح لأصحاب الأعمال في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتنظيم وتنفيذ برامج التدريب على الوقاية من الحوادث، وتبادل المعلومات الفنية وتحديد وتقييم وسائل تدابير الوقاية من الحوادث... وغيرها. ويجوز - بقرار من الوزير - تشكيل لجان فرعية للسلامة والصحة المهنية في المحافظات والقطاعات والصناعات التي تشمل في عضويتها الجهات ذات العلاقة. ويحدد قرار التشكيل مهام هذه اللجان واختصاصاتها والقواعد المنظمة لعملها. الجهات ذات العلاقة. ويحدد قرار التشكيل اختصاصات هذه اللجان واختصاصاتها والقواعد المنظمة لعملها. وفي حالة امتناع صاحب العمل عن تنفيذ قواعد حماية العمل والعمال وتعليمات السلامة المهنية، يجوز استصدار أمر من الوزير بإيقاف العمل لمدة أسبوع حتى يتم توضيح أسباب الإخلال. وعلى الوزير إحالة الأمر إلى اللجنة التحكيمية المختصة في حالة تمديد فترة الإيقاف الجزئي أو طلب الإيقاف الكلي: فإذا تبين استمرار الخطر وأن صاحب العمل لم يقم بإزالته، يستحق العمال الذين توقفوا عن العمل بسبب ذلك كامل اجورهم.	سيُطلب من كل مقاول أن يكون لديه مسؤول الصحة والسلامة المهنية ومسعف أول. يجب على المقاولين الاحتفاظ بسجلات للحوادث ويجب الإبلاغ عنها والتحقيق فيها بانتظام. سيقوم المقاولون بإجراء محادثات يومية حول مجموعة الأدوات، وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإجراء محادثات تعريفية أسبوعية للعمال والمقاولين.

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
تعزيز المعاملة العادلة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص لعمال المشروع.	مشمولة في قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995، المواد: 5، 42، 67	سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية عند توظيف العمال.
حماية عمال المشروع، بما في ذلك العمال الضعفاء مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال (في سن العمل، وفقًا لهذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)) والعمال المهاجرين والعمال المتعاقدين والعاملين في المجتمع وعمال الإمداد الأولي، حسب الاقتضاء.	مدرج في قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995م، في المواد 5، 15، 42، 43، 44، 45، 46، 47(أ)، 47(ب)، 89 وقانون تنظيم النقابات العمالية رقم (35) لسنة 2002م وقانون التأمينات الاجتماعية رقم (26) لسنة 1991م. ينظم قانون العمل حقوق العمال وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية تعويضات التقاعد. **النوع الاجتماعي (الجنس)** صادق اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 1984، وأعد استراتيجية وطنية لتنمية المرأة في عام 1997، والتي تم تحديثها في عام 2015. تم تفويض تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى الوزارات والسلطات المعنية (المرسوم رقم (55) لسنة 2009م). بناءً على التعديلات التي اقترحتها اللجنة الوطنية للمرأة، تم تعديل 24 قانونًا لضمان بناء التوازن بين الجنسين وفقًا للاتفاقية. ينص قانون العمل (قانون 5/1995) على أن المرأة متساوية مع الرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، وأنه يجب الحفاظ على المساواة بين العاملات والعاملين في التوظيف والترقية والأجور والتدريب والتأمين الاجتماعي. كما ينظم وقت العمل للحوامل.	سيتم تطبيق التشريعات الوطنية. ومع ذلك، سيتم تطبيق معايير البنك الدولي حيثما توجد فجوات. سوف يسود المعيار الأعلى بين التشريعات الوطنية ومعايير البنك الدولي دائمًا في حالة عدم اليقين في المتطلبات المعمول بها.
منع استخدام جميع أشكال العمل الجبري وعمل الأطفال.	**العمل القسري** مدرج في قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995م في المادة (55) **عمالة الأطفال** مدرج في قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995م في المادة (49) كما صادق اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (القانون رقم (7) لسنة 2001م). تحدد الاتفاقية حداً أدنى لسن الالتحاق بالعمل. كما صادق اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. يشير إلى عمل الأطفال على أنه عمل خطير عقليًا أو جسديًا أو اجتماعيًا أو أخلاقيًا وضارًا للأطفال؛ ويتدخل في تعليمهم من خلال حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة، من خلال إجبارهم على ترك المدرسة قبل الأوان؛ أو بمطالبتهم بمحاولة الجمع بين الحضور إلى المدرسة والعمل الشاق المفرط. قد يكون من الصعب رسم خط بين الأشكال "المقبولة" لعمل الأطفال وعمل الأطفال، لأنه يعتمد على عمر الطفل، وأنواع العمل المنجز، والظروف التي يؤدى في ظلها.	**العمل القسري** سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية وكإجراء احترازي لإجراء استقراء وسيتم إجراء تفتيش عشوائي على أساس منتظم لضمان الامتثال **عمالة الأطفال** يُحظر على المقاول توظيف أي شخص يقل عمره عن 18 عامًا. ستتم المراقبة من خلال نظام الهوية الوطنية المطلوب من كل موظف تنتج عن العمل. إذا تم العثور على مقاول قام بإشراك أطفال دون السن القانونية في المشروع: سيتم الإبلاغ عن حالة رسمية وسيتم إنهاء العقد.
دعم مبادئ الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية للعاملين في المشروع بما يتوافق مع القانون الوطني.	مدرج في قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995م في المادة (55) في المادتين 151 و152 وقانون تنظيم النقابات العمالية رقم (35) لسنة 2002م	يجب على المقاولين إبلاغ العمال بحقهم في التنظيم وفقًا للقانون.

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
تزويد عمال المشروع بوسائل يمكن الوصول إليها لإثارة مخاوف مكان العمل.	مدرج في قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995م في المادة (55) في المواد 129، 130، 132، 136.	سيُطلب من المقاولين الامتثال للتشريعات الوطنية في هذا الصدد. سيُطلب من المقاولين أن يكون لديهم إجراء للتظلم وإبلاغ العمال بذلك أثناء الاستقراء. سيطلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والرصد المستقل (TPM) من المقاولين تسجيل تظلمات العمال في التقارير الشهرية
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته		
تعزيز الاستخدام المستدام للموارد، بما في ذلك الطاقة والمياه والمواد الخام.	مدرج في قانون حماية البيئة وقانون المياه رقم (33) لسنة 2002م وقانون المناجم والمحاجر رقم (42) لسنة 2002م وقانون الكهرباء رقم (1) لسنة 2009م واستراتيجية الطاقة المتجددة.	تتوافق المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ويكمل كل منهما الآخر.
تجنب أو تقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة عن طريق تجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع.	يعطي القانون الوطني الأولوية لمبدأ حماية البيئة ومنع التلوث، وليس فقط لتخفيف الآثار أو تعويضها. يجب أن تنفذ جميع المشاريع الجديدة تقييمات الأثر البيئي لمنع التأثيرات العكسية ويجب أن تحصل على تصريح بيئي. لا يُسمح بأي مشروع أو هيكل جديد من شأنه الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية أو تلويثها أو تدهورها، ويجب أن تستخدم جميع المشاريع الجديدة أفضل الممارسات المتاحة للإنتاج النظيف وتطبيق تدابير حماية البيئة / منع التلوث. يشجع القانون اليمني القطاعات والمشاريع ذات الصلة على توفير القدرات المؤسسية والتدريب للمشاريع لتعزيز قدراتهم ومعرفتهم في التعامل مع القضايا البيئية. كما يشجع البحث والتطوير في جميع الجوانب البيئية (قانون حماية البيئة، المادة 90).	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلاً من المتطلبات البيئية والاجتماعية (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع
تجنب أو تقليل انبعاثات الملوثات المناخية قصيرة وطويلة العمر المرتبطة بالمشروع	مدرج في قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995)، وهو التزام يمني بموجب اتفاقية تغير المناخ.	سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية على المشروع
تجنب أو تقليل توليد النفايات الخطرة وغير الخطرة.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م وقانون مبيدات الآفات رقم (25) لسنة 1999م وقانون النظافة العامة رقم (39) سنة 1999م وقانون إنشاء صناديق النظافة رقم (20) لسنة 1999م.	سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية على المشروع
تقليل وإدارة المخاطر والآثار المرتبطة باستخدام مبيدات الآفات	مدرج في قانون المبيدات رقم (25) لسنة 1999م وقانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م	سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية على المشروع
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): صحة المجتمع وسلامته		
توقع وتجنب الآثار السلبية على صحة وسلامة المجتمعات المتضررة من المشروع خلال دورة حياة المشروع من كل من الظروف الروتينية وغير الروتينية.	لا يتناول القانون اليمني صحة المجتمع وسلامته على وجه التحديد	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
تعزيز الجودة والسلامة، والاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ، في تصميم وإنشاء البنية التحتية، بما في ذلك السدود.	لا يوجد مكافئ في القانون اليمني. ومع ذلك، فإن التزامات المساهمة الوطنية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والقوانين الوطنية المختلفة الأخرى (المادتين 5 و 7 من قانون حماية البيئة، الفصل 2، المادة 5 و 7) تعالج الشواغل البيئية العالمية، مثل طبقة الأوزون وتغير المناخ	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
تجنب أو تقليل تعرض المجتمع لمخاطر المرور والسلامة على الطرق المرتبطة بالمشروع والأمراض والمواد الخطرة.	لا مكافئ في القانون اليمني	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للأحداث الطارئة	مدرج في قانون العمل اليمني رقم 5 لسنة 1995، المادتين 119، 121	تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية على المشروع.
ضمان تنفيذ حماية الموظفين والممتلكات بطريقة تتجنب أو تقلل من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة بالمشروع.	لا يوجد مكافئ في القانون اليمني	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): حيازة الأرض والقيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي		
تجنب إعادة التوطين غير الطوعي، أو عند الضرورة، تقليل إعادة التوطين غير الطوعي من خلال استكشاف بدائل تصميم المشروع	مدرجة في القوانين اليمنية مثل قانون التخطيط العمراني	سيتم تطبيق كل من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
تجنب الإخلاء القسري	مدرج في الدستور اليمني والقانون المدني.	سيتم تطبيق كل من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي لا يمكن تجنبها من حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي من خلال: (أ) تقديم تعويض في الوقت المناسب عن خسارة الأصول بتكلفة الاستبدال و (ب) مساعدة النازحين في جهودهم لتحسين، أو على الأقل استعادة، سبل العيش ومستويات المعيشة، بالقيمة الحقيقية، إلى مستويات ما قبل النزوح أو إلى المستويات السائدة قبل بداية تنفيذ المشروع، أيهما أعلى	يتناول قانون الملكيات العامة البارزة الاستيلاء غير الطوعي على الأراضي مما يؤدي إلى نقل أو فقدان المأوى وفقدان الأصول أو سبل العيش وتعويض عادل وفي الوقت المناسب لا يوجد أي إجراء لاستعادة سبل العيش في القانون اليمني.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
تحسين الظروف المعيشية للفقراء أو المستضعفين النازحين ماديا، من خلال توفير السكن اللائق، والوصول إلى الخدمات والمرافق، وضمان الحيازة.	يتم الدفع مقابل الإزعاج وفقدان الإقامة وخسارة الأرباح وبدلات النقل. التعويض هو على أساس نقدي فقط. لا يعترف القانون اليمني بأي مجموعات ضعيفة، لكنه يعترف بواضعي اليد.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
تصور أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها كبرامج تنمية مستدامة، وتوفير موارد استثمارية كافية لتمكين الأشخاص النازحين من الاستفادة بشكل مباشر من المشروع، حسب طبيعة المشروع.	يتطلب القانون المدني وقانون الإدارة المحلية الدفع الفوري والعادل للتعويض على أساس نقدي لاستبدال الأرض المفقودة ضمن مسافة لا تزيد عن 20 كم من موقع المشروع. توفر الحكومتان في صنعاء وعدن السكن اللائق، والوصول إلى المرافق الخدمية، وأمن الحيازة، لتحسين الظروف المعيشية للفقراء والمستضعفين الذين نزحوا جسديًا.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
ضمان تخطيط أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها مع الكشف المناسب عن المعلومات والتشاور الهادف والمشاركة المستنيرة للمتضررين.	في القانون اليمني، يجب إبلاغ الأشخاص المتأثرين بالمشروع بشأن قرارات إعادة التوطين من خلال لجان التعويضات التي تتفاوض معهم وتجمع معلومات حول جرد الأصول وعدد أفراد الأسرة وغيرها. يجب إبلاغ الأشخاص المتأثرين بالمشروع بحقوقهم، والتشاور معهم، وتقديم تعويضات كاملة وعادلة وسريعة بناءً على القيمة السوقية للممتلكات للأصول المفقودة التي تُعزى مباشرة إلى المشروع. يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع الاعتراض على المبلغ إلى محكمة الأراضي من خلال مفوض المنطقة لاختيار البدائل يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع أولاً السعي وراء الرضا من خلال الممارسات العرفية المحلية لحل النزاعات. يمكنهم بعد ذلك بدء الإجراءات القانونية وفقًا للقانون الوطني.	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية		

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
حماية التنوع البيولوجي والموائل والحفاظ عليها.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف والنهج التحوطي في تصميم وتنفيذ المشاريع التي يمكن أن يكون لها تأثير على التنوع البيولوجي.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
دعم سبل عيش المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والتنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال اعتماد ممارسات تدمج احتياجات الحفظ وأولويات التنمية.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). سيتم تطبيق كلاهما.
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): لشعوب الأصلية / أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخياً		
غير ذات صلة		
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): الموروث الثقافي		
حماية الموروث الثقافي من الآثار السلبية لأنشطة المشروع ودعم الحفاظ عليه.	يتطلب قانون حماية البيئة (رقم 26 لسنة 1995، الفصل 3، المادة 37) إنشاء قائمة وطنية لجميع المواقع ذات الموروث الثقافي المهم أو الحساسية البيئية مثل مواقع الأراضي الرطبة والشعاب المرجانية والمناطق المحمية والمتنزهات الوطنية. أثناء تخطيط المشاريع في المناطق الحضرية والريفية، يجب أن تخطط المشاريع لحماية الموروث الثقافي. إذا كان هناك ما يشير إلى وجود أي تراث ثقافي، فيجب استشارة السلطة المختصة قبل البدء في أعمال المشروع. يجب أن تقع أعمال المشروع على مسافة لا تقل عن 500 متر من أقرب تراث ثقافي معروف (المرسوم الرئاسي 21/1994، ومرسوم البرلمان 14/1994 والقانون 8/1997 المعدل لقانون الآثار 21/1994، المادة 12). في حالة العثور على تراث ثقافي فوق سطح الأرض أو تحت الأرض بالصدفة، يجب استشارة السلطات الحكومية ويجب حراسة الموقع بأمان حتى يأتي خبراء السلطة الحكومية ذات الصلة والتحقيق فيه والقبض عليه، في المقابل يحق للباحث مكافأة مناسبة بغض النظر عن قيمة الموروث الثقافي وعمره. الهيئة العامة للآثار والمتاحف (GOAM) تمتلك الصلاحية لوقف أي أعمال يمكن أن تضر الآثار ومناطق الموروث الثقافي والحفاظ على العمل الميداني الثقافي ونتائج الحفريات (القرار الجمهوري رقم 21 لسنة 1994م، وقرار مجلس النواب رقم 14/1994م والقانون رقم (8) لسنة 1997م بتعديل المادة 9 من قانون الآثار رقم (21) لسنة 1994م). وافقت اليونسكو ومكتب الدوحة التابع للهيئة العامة للآثار والمتاحف وجامعة أكسفورد على الإطلاق المشترك لقاعدة بيانات منصة إدارة التراث اليمني في عام 2017	المتطلبات اليمنية أكثر تحديداً. سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن أي تراث ثقافي يتم مواجهته أثناء العمل سيتم إبلاغه إلى GOAM وقاعدة بيانات منصة إدارة التراث اليمني تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع.
معالجة الموروث الثقافي كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة	إجراء مسوحات ميدانية من قبل المتخصصين ووصف الموقع المقترح للمشروع بما في ذلك الخريطة والحدود والأحياء مع تصميم البنى التحتية والمرافق والخدمات وجميع المدخلات والمخرجات (دليل قانون حماية البيئة وتحليل الأثر البيئي).	المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) متوائمة ومتكاملة. سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية
تعزيز التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالموروث الثقافي.	لا يوجد شرط مماثل بموجب القانون اليمني	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات ESF

متطلبات البنك الدولي	المتطلبات اليمنية	الإجراء الموصى به
تعزيز التقاسم العادل للمنافع من استخدام الموروث الثقافي.	لا يوجد شرط مماثل بموجب القانون اليمني	سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات ESF
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9): الوسطاء الماليون		
غير ذات صلة		
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10): إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات		
إنشاء نهج منظم لإشراك أصحاب المصلحة من شأنه أن يساعد المقترضين على تحديد أصحاب المصلحة وبناء علاقة بناءة معهم والحفاظ عليها، ولا سيما الأطراف المتأثرة بالمشروع.	نصت المادة 35 من الدستور اليمني على أن حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وأنها واجب على كل مواطن. تعتبر مشاركة المجتمع والمنظمات غير الحكومية جزءًا أساسيًا من الاستشارة أثناء التخطيط للمشاريع المقترحة، وهي عملية مستمرة قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروع (دليل الهيئة العامة لحماية البيئة لتحليل الأثر البيئي). علاوة على ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية والأفراد رفع دعوى مباشرة ضد أي شخص أو كيان يتسبب في ضرر للبيئة والموارد الطبيعية أو المشاركة في تدهورها وتلوثها (المادة 4 من قانون حماية البيئة، الفقرة 4 والمادة 82).	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تقييم مستوى اهتمام أصحاب المصلحة ودعم المشروع وتمكين آراء أصحاب المصلحة من أن تؤخذ في الاعتبار في تصميم المشروع والأداء البيئي والاجتماعي.	مشمول في قانون الإدارة المحلية	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
تعزيز وتوفير وسائل للمشاركة الفعالة والشاملة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع طوال دورة حياة المشروع بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم.	مشمول في قانون الإدارة المحلية	سيتبع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)
ضمان الكشف عن معلومات المشروع المناسبة عن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب، ومفهومة، ويسهل الوصول إليها وبطريقة وشكل مناسب.	يجب أن تتضمن تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) قائمة مرجعية وملخصًا غير تقني للاستخدام العام والإفصاح في شكل ولغة مفهومة لعامة الناس (دليل EPA تحليل الأثر البيئي).	تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع.
تزويد الأطراف المتأثرة بالمشروع بوسائل يمكن الوصول إليها وشاملة لإثارة المشكلات والتظلمات، والسماح للمقترضين بالاستجابة لهذه المظالم وإدارتها	تسمح المادة 51 من الدستور باللجوء إلى القضاء. ينص قانون الملك العام البارز وقانون الإدارة المحلية على حق التظلم أمام لجنة التقدير / المحاكم. لمعالجة المظالم، يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع أولاً الحصول على الرضا من خلال الممارسات العرفية المحلية لحل النزاع. يمكنهم بعد ذلك بدء الإجراءات القانونية وفقًا للقانون الوطني الإقليمي.	تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ولم يتم ملاحظة أي فجوات كبيرة سيتم تطبيق كل من أهداف الصندوق البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية على المشروع.

الفصل 5
خط الأساس البيئي والاجتماعي

5.1. المياه والصّرف الصّحي

حتى قبل النزاع المستمر، كان اليمن يعاني من ندرة حادة في المياه. تفاقمت أزمة المياه خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب النمو السكاني السريع والسحب المفرط للمياه الجوفية الأحفورية المحدودة لاستخدامها في الري. وهذا نتيجة للعديد من العوامل بما في ذلك سياسة الحكومة التي تشجع المزارعين على التحول من الزراعة البعلية التقليدية إلى الزراعة المروية، وسوء إدارة الموارد المائية الشحيحة. قبل بدء النزاع، غطت إمدادات المياه العامة ما يقرب من نصف سكان المناطق الحضرية. تم إمداد النصف الآخر من السكان بالمياه من خلال تدخلات غير منظمة للقطاع الخاص وبتكلفة عالية وبجودة مياه سيئة.

تفاقمت أزمة المياه والصرف الصحي في اليمن بسبب الصراع المستمر والنزوح الداخلي ووباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والكوارث الطبيعية. وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، اعتبارًا من أكتوبر 2020م، يفتقر حوالي 18 مليون شخص إلى المياه النظيفة والصرف الصحي في اليمن. يتم توصيل المياه المنقولة بالأنابيب لحوالي ثلث السكان فقط. أثر النزاع المسلح بشكل خطير على البنية التحتية وأدى إلى توقف شبه كامل في توصيل خدمات المياه. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لتحديث 2020 لتقييم الاحتياجات لليمن، فإن ما يقدر بنحو 38% من مرافق المياه والصرف الصحي في المدن الكبرى متضررة حاليًا وفقدت وظائفها. أظهر تقييم أجري في 2016م[26] أيضًا كيف أدى عدم القدرة على دفع الرواتب الأساسية لموظفي المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي[27] إلى الحد من تشغيل مرافق وخدمات المياه. على الرغم من أن المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي ومكاتبها الفرعية والمرافق المرتبطة بها قد احتفظت بعدد كبير من الموظفين، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك الاستدامة المالية، واستبدال البنية التحتية أو إصلاحها، ومطالب العملاء ومكافآت القوى العاملة. وبالتالي، يعتمد جزء كبير من سكان الحضر على صهاريج المياه الخاصة غير المنظمة. بسبب نقص خدمات المياه والصرف الصحي العاملة، تواجه العديد من المدن في اليمن، بما في ذلك عدن وصنعاء، حاليًا تفشي وباء الكوليرا بشكل كبير.

5.2. **الموارد المائية**

يعاني اليمن من شح حاد في المياه بسبب موقعه الجغرافي في منطقة قاحلة إلى شبه قاحلة. وتقدر موارد المياه العذبة المتجددة السنوية الحالية في اليمن ب 80 م3 للفرد الواحد، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 8900 م3 للفرد الواحد وأقل من عتبة الندرة المطلقة البالغة 500 م3 للفرد الواحد. يبلغ إجمالي كمية المياه المستخدمة سنويا في اليمن حوالي 3.9 مليار متر مكعب، منها 90 بالمائة للأنشطة الزراعية و 8 بالمائة لقطاع إمدادات المياه البلدية و 2 بالمائة للقطاع الصناعي. والواقع أن العديد من المدن الكبرى تتحمل بالفعل العبء الأكبر المتمثل في ندرة المياه: وتعاني تعز من نقص شديد في المياه؛ وتقوم المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في صنعاء بإغلاق ستة آبار عميقة موجودة في المتوسط كل عام، كما أن عدم توفر مصادر جديدة يحد من التوسع. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر المدن الساحلية، بما فيها عدن والحديدة – المركزان الاقتصادي والتجاري – إلى مياه الشرب الآمنة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تسرب مياه البحر وتدهور نوعية المياه بسبب تسرب مياه الصرف غير المعالجة من حفر الآبار وخزانات الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي غير العاملة. وتستخدم حوالي 90% من مياه اليمن في الإنتاج الزراعي، وذلك أساسا من خلال الري من الآبار الجوفية. وقد أدى ذلك إلى سرعة استخراج المياه الجوفية الأحفورية/غير المتجددة، لا سيما في أحواض المياه في المرتفعات العليا والمناطق المحيطة بصنعاء. أما طبقات المياه الجوفية الرئيسية التي تزود بعض المدن الكبرى، بما في ذلك العاصمة صنعاء، فهي عرضة للاستنزاف التام في المستقبل المنظور. وقد انخفضت فرص الحصول على المياه

[26] أجرته المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي

[27] في قطاع المياه والصرف الصحي في اليمن، تعتبر المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي هي المؤسسات العامة المقدمة لهذه الخدمات العاملة في مختلف المراكز الحضرية.

المحسنة لعدة سنوات، ولا تزال هناك فجوات كبيرة في إمكانية الحصول على المياه في المرافق الصحية. وحتى قبل النزاع الدائر، انخفض الوصول إلى مصادر المياه النظيفة بين عامي 1990م و2010م من 96 بالمائة إلى 72 بالمائة في المناطق الحضرية، ومن 59 بالمائة إلى 47 بالمائة في المناطق الريفية.

إمداد المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

قد انخفض الحصول على المياه المحسنة لعدة سنوات، ولا تزال هناك فجوات كبيرة في الوصول إلى المرافق الصحية. وحتى قبل الصراع الجاري، انخفضت إمكانية الوصول إلى مصادر المياه النظيفة بين عامي 1990م و 2010م من 96 في المائة إلى 72 في المائة في المناطق الحضرية، ومن 59 في المائة إلى 47 في المائة في المناطق الريفية.

وبوجه عام، انخفضت إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة على الصعيد الوطني من 66 في المائة إلى 55 في المائة خلال نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، ازداد الاعتماد على شاحنات المياه الخاصة كمصدر لإمدادات المياه بمرور الوقت. ويستطيع 53% من السكان الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة التي تشتمل على المراحيض المجففة، وشبكات المجاري بالأنابيب، وصهاريج التجفيف، والصب في المراحيض الحفر، ومراحيض الحفر المحسنة المهوية، ومراحيض الحفر المحفورة باللوح، ومراحيض التسميد. وقد تحسنت إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة في كل من المناطق الريفية والحضرية بمرور الوقت، حيث ارتفعت من 24 في المائة في عام 1990 إلى 53 في المائة في عام 2010 على الصعيد الوطني. وانخفض التغوط في العراء، الذي كان سائدا في معظم الأحيان في المناطق الريفية، انخفاضا كبيرا من 44 في المائة من سكان الريف في عام 1990م إلى 22 في المائة في عام 2010م. ومع ذلك، قد لا تصف هذه الأرقام الوضع الحالي بشكل دقيق بسبب عدم وجود بيانات موثوقة عن المياه والإصحاح والنظافة العامة، لاسيما خلال النزاع.

- يعاني جزء كبير من البنية التحتية للمياه من حالة سيئة كما أن الخسائر المادية مرتفعة. ويقوم القطاع الخاص بتوفير احتياجات الأسر المعيشية غير المتصلة عن طريق الناقلات والشبكات المحلية ومحال المياه، كما أنه يلبي النقص في الإمدادات للأسر المعيشية المتصلة بالشبكة. ولكن يمكن ان تكلف المياه من ناقلة خاصة عشرة اضعاف ما تتطلبه مياه الشبكة. إن الفقراء في أغلبيتهم من غير المرتبطين بالشبكات، وبالتالي يتعين عليهم دفع هذه الأسعار المرتفعة.

- النقص يعني أن الشبكات الموسعة قد أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من العرض، حيث كان متوسط نصيب الفرد من العرض في بعض المدن الكبيرة قبل الأزمة لا يزيد عن 30 لترا للفرد في اليوم. ومن الواضح ان هذه المرافق تعمل فقط من أجل البقاء . كما أنها متنازعة بين ثلاث سلطات، وأحيانا غير متوافقة: التوسع في تقديم الخدمات بأسعار معقولة، وتبني نهج تجاري، وحماية الفقراء، وكل هذا يعتمد على موارد مائية شحيحة. وفي جميع المدن، تظل رسوم الخدمات أقل من مستويات استعادة تكاليف التشغيل والصيانة.

ومع وجود منشآت كبيرة وواضحة في قلب المراكز السكانية، أثبتت مرافق المياه في المناطق الحضرية أنها عرضة بشكل استثنائي للاضطرابات. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد خدمات المياه على الطاقة والمواد وقطع الغيار التي عانت إمداداتها من انقطاع واسع النطاق. وفي جميع المراكز الحضرية، تعاني المرافق من نقص الكهرباء والديزل، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج من الآبار، فضلا عن استمرار مشاكل التوزيع. كما أدى انخفاض أداء العرض والظروف العامة التي تتسم بالفوضى إلى انخفاض كل من الفواتير ومدفوعات العملاء، مما أدى إلى حدوث أزمة في التدفقات النقدية، مما أثر بدوره على أداء تقديم الخدمات. وزادت المياه غير المربحة مع ارتفاع عدد عمليات الربط غير القانونية.

وقد أدى النزاع إلى تفاقم فجوات الخدمات والتحديات المؤسسية في قطاع المياه والصرف الصحي. وقد انخفض الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة بنسبة تصل إلى 50 بالمائة نتيجة للصراع. وقد أصبح توصيل الخدمات، الذي كان متقطعا في معظم المدن قبل الصراع، أكثر تفاوتا، مما اضطر المستهلكين إلى البحث عن مصادر بديلة مكلفة لإمدادات المياه ذات النوعية المشكوك فيها، بما في ذلك صهاريج المياه الخاصة. وبالإضافة إلى تدمير مرافق المياه والصرف الصحي، أوقفت العديد من مرافق المياه الخدمات جزئيا أو كليا بسبب الأضرار المادية، ونقص الوقود، وانقطاع الكهرباء، وعدم كفاية تحصيل الإيرادات، وسرقة المياه، والعبث بعدادات المياه،

والتغيب الشديد بين الموظفين الفنيين غير المحفزين الذين لم يتلقوا رواتبهم منذ أكثر من ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة كبيرة في عدد حالات تعطل شبكات الصرف الصحي منذ بدء النزاع المسلح بسبب نقص الصيانة الذي يعزى أساسا إلى انخفاض الإيرادات اللازمة لدفع أجور العمال. وقد ساهم تدهور حالة إمدادات المياه والصرف الصحي بشكل كبير في أزمة الكوليرا، التي بدأت في أكتوبر 2016م، والتي هدأت بحلول يناير 2017م، ولم يتم تنشيطها إلا في أبريل 2017م. وبحلول 27 تموز/يوليو 2019م، بلغ المجموع التراكمي لحالات الكوليرا المشتبه فيها 1,920,526 حالة، وعدد الوفيات المرتبطة بالكوليرا 3,504 حالات. أظهرت الأشهر الستة الأولى من عام 2019م موجة جديدة من تفشي الكوليرا تم فيها الإبلاغ عن 949,699 حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا و 742 حالة وفاة مرتبطة بها.

ندرة المياه والصراعات الاجتماعية

أدى الصراع الدائر إلى تفاقم ندرة المياه المزمنة، التي كانت بالفعل محركا للهشاشة. وحتى قبل النزاع، أشار تقرير غير منشور إلى أن حوالي 4000 شخص قتلوا كل عام بسبب نزاعات اجتماعية تتعلق بندرة المياه. وفي حين أنه لم يجر حتى الآن تقييم شامل لأثر النزاع على موارد المياه واستخدامات المياه، فقد أثر النزاع بشكل واضح على تنفيذ قانون المياه ونظامه الداخلي، وأضعف مؤسسات قطاع المياه، وأدى إلى زيادة عمليات الحفر غير القانونية، فضلا عن استخراج المياه الجوفية الحفرية المحدودة. وقد برزت صهاريج المياه الخاصة كمصادر بديلة للمياه تشتري المياه ذات النوعية المشكوك فيها ولكن بسعر مرتفع مباشرة من أصحاب الآبار الضحلة. وقد تم تسجيل بعض هذه الآبار لدى الجهات المسؤولة (كما في صنعاء، أظهر استطلاع للرأي أن 75 في المائة من أصحاب الآبار الخاصة مسجلون لدى وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لمشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، في حين أن البعض الآخر غير مسجل (كما في عدن مثلا، خلصت الدراسة نفسها إلى عدم تسجيل أي من مالكي الآبار). وفي حين أن صهاريج المياه قد سدت ثغرة واسعة في توصيل خدمات المياه، لا سيما خلال النزاع، فإن هناك مؤشرات على أن الصهاريج يمكن أن تكون مصدرا لتلوث المياه بسبب انعدام التفتيش الصحي وتلوث مصادر المياه. وفي السنوات الأخيرة، نفذ صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) برنامج تفتيش صغيرا، كما تم إخضاع العديد من صهاريج المياه في صنعاء للطلاء الداخلي والخارجي بالإضافة إلى إضافة حبوب الكلور. وقد أفاد قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عن انخفاض شديد في قدرة الآبار ومواعيد الضخ (من 22 ساعة إلى ساعتين)، كما أدى إلى جفاف الآبار بالكامل في محافظة حجة إلى حدوث توترات بين النازحين داخليا والمجتمع المضيف. وقد زادت الملوحة وإجمالي المواد الصلبة الذائبة زيادة كبيرة في الآبار الضحلة والآبار العميقة، فوق الحد الذي حددته منظمة الصحة العالمية (تظهر بعض الاختبارات ما يصل إلى 6,000 جزء في المليون، في حين أن آخر اختبار أجري في عام 2015 أظهر وجود 800). وعلى نحو مماثل، في مدينة إب، تم الإبلاغ أيضا عن العديد من حالات الصراع الخطيرة على المياه. وبالنظر إلى أن موارد المياه الجوفية قد استنفدت بالفعل بمعدل ينذر بالخطر ولا سيما في الأحواض الرئيسية في المرتفعات، بما في ذلك صنعاء وتعز وعمران وصعدة ورداع، فإن استمرار استخراج موارد المياه الجوفية المحدودة دون مراقبة أو رقابة هو أمر يبعث على القلق، لا سيما في ضوء الصلة بين الموارد المائية والهشاشة والصراع والعنف.

وبالتنسيق مع الهيئة العامة لمشاريع إمدادات المياه الريفية، والشركات المحلية المعنية بالمياه والصرف الصحي، والمؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي -الفروع، أجرى المكتب مؤخرا جردا تقييميا سريعا لإحصاء الحالة وأرقام آبار مياه الشرب في 17 حكومة للمنطقة الريفية وفي 45 مدينة في المناطق الحضرية اليمنية.

وتشير النتائج إلى أنه بالنسبة للمناطق الحضرية، يقدر العدد الإجمالي لآبار مياه الشرب الموجودة حاليا ب 795 بئرا، 75 في المائة منها تعمل حاليا و 18 في المائة فقط تعمل بالطاقة الشمسية.

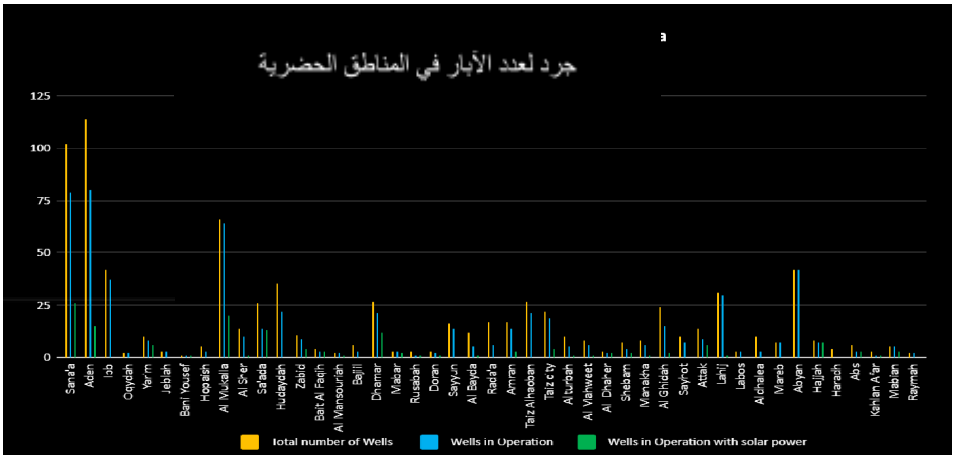

أما في المناطق الريفية، فإن العدد الإجمالي المقدر لآبار مياه الشرب الموجودة حاليا يبلغ نحو 5 آلاف بئر من أصل 68 في المائة هي قيد التشغيل حاليا، و 21 في المائة فقط منها تعمل بالطاقة الشمسية.

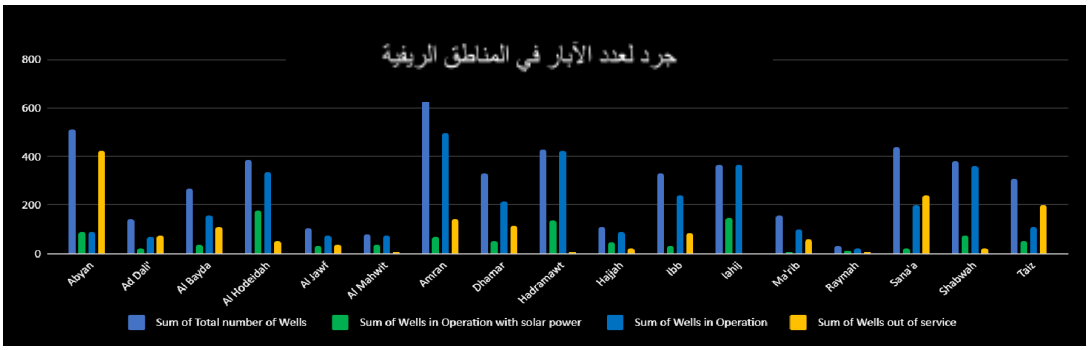

ومع مراعاة الاحتياجات الضخمة والأموال المتاحة، سيستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معايير الاختيار على النحو المبين في القسم 2-3 أدناه.

5.3. نظام الصرف الصحي العام[28]

إن نظام الصرف الصحي العام في اليمن يعاني بشكل عام من سوء التطوير؛ كان تمديد شبكات المجاري موضع إهمال في الماضي لأسباب مختلفة. ومن بين 23 مرفقا من المرافق التي جرى التحقيق فيها، لا تشغل سوى 12 مرفقا من هذه المرافق شبكة عامة لجمع مياه الصرف الصحي. ولا توجد أنظمة صرف صحي في صعدة، المنصورية، وهي الفروع التابعة لحجة، كما أن نظام الصرف الصحي في أبين ولحج لا يتألف إلا من عدد قليل من خطوط الصرف الصحي التي تقع تحت مسؤولية المجلس المحلي. من ناحية أخرى، معظم مراكز العمل المحلية التي لديها أنظمة صرف صحي لم تصل حتى 50 في المئة من سكان الحضر بالشبكة. وتختلف النسبة المئوية لسكان الحضر المرتبطين بنظام الصرف الصحي العام تباينا كبيرا فيما بين المرافق. وكانت أقل تغطية في عمران وتعز والشهر بحوالي 36 إلى 40 في المائة. وبلغت أعلى نسبة تغطية في زبيد 74% تليها عدن بنسبة 69٪ على التوالي. يتعين على السكان غير المتصلين بشبكة الصرف الصحي العامة التخلص من مياه الصرف الصحي في البالوعات أو خزانات الصرف الصحي أو غير ذلك من الوسائل.

بالنسبة للمنازل والعملاء الآخرين المتصلين بشبكة الصرف الصحي، يتم جمع مياه الصرف الصحي ونقلها عن طريق المجاري أو الضخ عبر محطات الرفع إلى محطة معالجة مياه الصرف الصحي أو مباشرة إلى الوادي أو البحر. تتطلب بعض المرافق، كما هو في عدن والحديدة والمكلا، عدة محطات ضخ للصرف الصحي مما يزيد ليس فقط في أعمال الصيانة ولكن أيضًا في تكلفة التشغيل. إلى جانب ذلك، فإن تشغيل محطة الضخ يعتمد على توفر الكهرباء. وفي أوقات انقطاع التيار الكهربائي، من المحتمل أن تغمر المياه العادمة بعض المناطق.

<u>خصائص مياه الصرف الصحي</u>

تؤثر قلة وفرة المياه واستهلاكها على خصائص مياه الصرف الصحي. يصل الطلب الحالي على الأكسجين

[28] الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – تقييم احتياجات الضرر – المرحلة الثالثة، 2018م

الكيميائي الحيوي لمياه الصرف الصحي المؤثرة على محطات معالجة مياه الصرف الصحي في الجبال إلى 1000-1200 ملجم/لتر بينما في المناطق الساحلية يصل إلى ما بين 500-700 ملجم / لتر وهذا يعادل ضعف إلى ثلاثة أضعاف التركيز الموصى به من قبل ميتكالف وإيدي[29].

أنظمة المعالجة القائمة

هناك سبعة عشر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في المرافق التي تم تقييمها تعمل بأحد أنظمة المعالجة الأربعة التالية:

(1) أحواض تثبيت النفايات كما في ذمار، تعز، عدن، باجل، بيت الفقيه، عمران، المكلا والحديدة؛

(2) خزانات إيمهوف (غرفة مناسبة لاستقبال ومعالجة مياه الصرف الصحي) يليها مرشح بالتنقيط (مرشح تقطيري) كما هو في محافظة حجة.

(3) خزانات الحمأة المنشطة -التهوية الموسعة كما في صنعاء وإب.

(4) خزانات إيمهوف (غرفة مناسبة لاستقبال ومعالجة مياه الصرف الصحي) يليها أحواض تثبيت النفايات كما هو في زبيد.

يواجه مشغلو أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي العديد من التحديات والمشكلات. وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر والطبيعة غير المتوقعة لمياه الصرف الصحي (ارتفاع الطلب على الأكسجين الكيميائي الحيوي) والحمأة يؤدي إلى ضعف كفاءة المعالجة. تستهلك أنظمة المعالجة التي تستخدم طريقة المعالَجة بالحمأة المنشطة مع استقرار الحمأة المتزامن (التهوية الموسعة) طاقة عالية. ومن ناحية أخرى، فإن ما يسمى بأنظمة المعالجة منخفضة التكلفة، والتي تضم أحواض تثبيت وخزانات إيمهوف متبوعة بمرشحات تقطيرية كما هو مستخدم لدى معظم مؤسسات المياه والصرف المحلية، قد أثبتت أنها تعمل بشكل مرضٍ نظرًا لبساطة العمليات ومرونتها.

وقد تجاوزت بعض محطات معالجة مياه الصرف الصحي حد سعة التدفق الاسمي. يتجاوز مقدار التدفق إلى حد بعيد الحد المقبول، فعلى سبيل المثال في صنعاء وإب وحجة (طريقة المعالجة الثانوية). والنتيجة هي أن محطة معالجة مياه الصرف الصحي غير قادرة على معالجة مياه الصرف الصحي بشكل فعال مما تسبب إلى جانب المشاكل البيئية في انبعاث روائح كريهة والتي تؤثر على السكان في المناطق المحيطة.

إعادة استخدام مياه الصرف الصحي

تعتمد إمكانية استخدام مياه الصرف الصحي المستصلحة منخفضة التكلفة للري على تضاريس المدن المخدومة: بينما تقوم مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية الموجودة في المناطق الساحلية بتصريف مياه الصرف الصحي المعالجة مباشرة في البحر، فمن المحتمل أن تستخدم تلك المدن الواقعة في المنطقة الجبلية مياه الصرف الصحي المعالجة دون تكلفة ضخ عالية.

الجدول 2. معالجة مياه الصرف الصحي

رقم البند	المؤسسة	المدينة / المرفق	تكنولوجيا معالجة مياه الصرف الصحي	سعة تصميم محطة معالجة مياه الصرف الصحي م3/يوم	التدفق محطة معالجة مياه الصرف الصحي م3/يوم
1	**أبين**	(جعار/زنج بار)	يتم تصريف مياه الصرف الصحي التي تم جمعها دون معالجة في جعار مباشرة إلى الوادي، وفي زنجبار إلى بحيرة كبيرة تقع في وسط المدينة		
2			أحواض تثبيت النفايات	500	250
3	**عدن**	عدن	أحواض تثبيت النفايات	70,000	18,000
4			حوض تثبيت النفايات	25,000	35,000
5			حوض تثبيت النفايات	5,000	5,000
6	**الضالع**	الضالع	خزان صرف صحي + بِرْكة	250	لا توجد بيانات

[29] هندسة مياه الصرف الصحي: المعالجة وإعادة الاستخدام، بواسطة ميتكالف وإيدي.

			تثبيت نفايات		
7	**عمران**	عمران	حوض تثبيت النفايات	2100	2000
8	**ذمار**	ذمار	حوض تثبيت النفايات	15,000	5,200
9	**حضرموت**	المكلا	حوض تثبيت النفايات	15,000	8,000
10		الشحر	لا يوجد نظام معالجة، وتصريف مياه الصرف الصحي المجمعة مباشرة إلى البحر دون أي معالجة		
11	**الحديدية**	الحديدة	حوض تثبيت النفايات	54000	
12		المنصورية	لا يوجد نظام جمع ولا نظام معالجة.		
13		بيت الفقيه	حوض تثبيت النفايات	3,816	904
14		باجل	حوض تثبيت النفايات	3,700	990
15		زبيد	خزان إيمهوف متبوعًا بحوض تثبيت النفايات	1500	840
16	**إب**	إب	الحمأة المنشطة	3,200	11,322
17	**لحج**	الحوطة /تبن	لا يوجد نظام جمع ولا نظام معالجة.		
18	**صعدة**	صعدة	لا يوجد نظام جمع ولا نظام معالجة.		
19	**صنعاء**	صنعاء	الحمأة النشطة	50,000	55,000
20			الحمأة النشطة	500	0
21	**تعز**	تعز	حوض تثبيت نفايات	17,000	لا توجد بيانات
22		المخا	لا يوجد نظام جمع ولا نظام معالجة.		
23		التربة	لا يوجد نظام جمع ولا نظام معالجة.		

ومن أجل تحديث تقارير التقييمات الفردية للكيانات المحلية المستهدفة الخمسة لتشمل عام 2019م، قام فريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بجمع وتحليل جميع البيانات ذات الصلة بالكيانات المحلية المستهدفة من خلال إجراء المقابلات والاستبيانات والاستعراض المكتبي للدراسات ذات الصلة. وتعرض الأقسام التالية الحالة المستكملة، والاحتياجات المؤسسية، والتوصيات المتعلقة بالكيانات المحلية الخمسة المستهدفة في إطار مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن استنادا إلى تقييم الأضرار والاحتياجات – المرحلة الثالثة[30].

1. المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن

تأسست المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في عدن بموجب المرسوم الجمهوري رقم (267) لسنة 2000م بوصفها الهيئة العامة لخدمات المياه والصرف الصحي في مدينة عدن. مما يجعلها أكبر مؤسسة محلية في الدولة. تعد مدينة عدن ثاني أكبر مدينة في اليمن وتتكون من ثماني مديريات: مديرية البريقة، مديرية المنصورة، مديرية المعلا، مديرية الشيخ عثمان، مديرية التواهي، مديرية كريتر ومديرية دار سعد، ويبلغ إجمالي عدد سكانها 957,171 نسمة[31]. حوالي 86٪ موصولين بشبكة إمداد المياه العامة و 69% موصولين بشبكة الصرف الصحي.

مصدر المياه الرئيسي والحيوي هو المياه الجوفية من 116 بئراً موزعة على ثلاثة حقول آبار، 46 منها تقع في

[30] الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – تقييم الأضرار والاحتياجات – المرحلة الثالثة، 2018م
[31] الإسقاط السكاني الجهاز المركزي للإحصاء

حقل بير ناصر المائي وحوالي 41 في حقل بئر أحمد المائي. كما توجد آبار إضافية في حقل مياه المناصير. يتكون الإنتاج الاسمي للمياه في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن سنويًا مما يلي:

حقل بئر ناصر 22,301,568 متر مكعب.
حقل بير أحمد 22,075,200 متر مكعب.
حقل المناصير 11,672,640 متر مكعب.

يحصل العملاء على المياه من خلال شبكة نقل وتوزيع يبلغ إجمالي طولها 1111 كم. يتكون نظام الصرف الصحي من حوالي 391 كم من شبكة تجميع الأنابيب وثلاث محطات معالجة مياه الصرف الصحي بسعة إجمالية تبلغ 100,000 متر مكعب في اليوم.

الجدول 3. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي للمؤسسة المحلية بعدن *(2014م – 2017م)*

المعلمة الرئيسية	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة		2019م[32]	التحسين/ الانحراف %
	2014 (قبل الأزمة)	2017 (الوضع الراهن)		
سكان مدينة عدن	855,850	957,171	1,098,903	15%
عدد توصيلات المياه	123,513	128,850	134,295	4%
السكان المخدومون (بالمياه)	790,483	824,640	872,918	6%
تغطية خدمة المياه	92%	86%	86%	0%
أرقام توصيل مياه الصرف الصحي	105,345	103,169	118,972	15%
السكان المرتبطون (الصرف الصحي)	674,208	660,282	773,318	17%
إنتاج المياه م3	41,375,088	3,927,3017	43,603,998	11%
تغطية الصرف الصحي	79%	69%	70%	2%
فاتورة المياه م3	24,507,612	20,302,259	21,882,066	8%
مياه غير مدرة للدخل	41%	55%	50%	9%-
استهلاك المياه (نصيب الفرد من الطلب في اليوم)	86	67	70	4٪

وفقًا للجدول 2 أعلاه، هناك زيادة طفيفة في توصيلات المياه (4٪) في عام 2019م بينما تبقى تغطية خدمة المياه كما هي عند 86% على الرغم من زيادة عدد السكان داخل مناطق الخدمة بنسبة 15% في نفس العام. وبالمثل، زادت أعداد توصيلات الصرف الصحي بنسبة 15% في عام 2019م لكن مع توسع طفيف في تغطية الصرف الصحي بنسبة 2%. تُعزى هذه التحسينات الطفيفة والمهمة إلى دعم المانحين وتدخلاتهم؛ البنك الدولي على وجه الخصوص، الذي ساهم في ترميم وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في مدينة عدن كما يتضح من زيادة إنتاج المياه من 39 مليون متر مكعب في عام 2017 إلى 43.6 مليون متر مكعب في عام 2019 (زيادة 11%) والزيادة. من استهلاك المياه (نصيب الفرد من الطلب في اليوم) من 67 لترًا للفرد في عام 2017 إلى 70 لترًا في عام 2019م، بزيادة قدرها 4%.

1.1. الحوكمة / الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من 8 أعضاء يمثلون الحكومة المركزية والسلطة المحلية والقطاع الخاص والمستفيدين

[32] التقرير المالي السنوي لعام 2019م، وبيان مؤشرات الطوارئ لعام 2019م للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي صنعاء – الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

المحليين. ولم تعقد أي اجتماعات في عام 2019م بسبب القضايا السياسية والأمنية في عدن. لذلك، تم إهمال التوجيه والرقابة على المرافق من خلال المجالس إلى حد كبير خلال السنوات الماضية.

1.2. التنظيم / التوظيف

الهيكل تنظيمي للمؤسسة المحلية مختلف مقارنة بالهيكل العام للمؤسسات المحلية اليمنية الأخرى حيث يتألف من:

نائبان للمدير العام أحدهما لشؤون المياه والآخر للصرف الصحي.
إدارتان رئيسيتان تحت الإشراف المباشر للمدير العام:

- الإدارة المالية والإدارية
- دائرة التخطيط والمشاريع.

وقسم لإدارة العملاء خاضع لإشراف المدير المالي والإداري.

الشكل 1: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المحلية بمدينة عدن

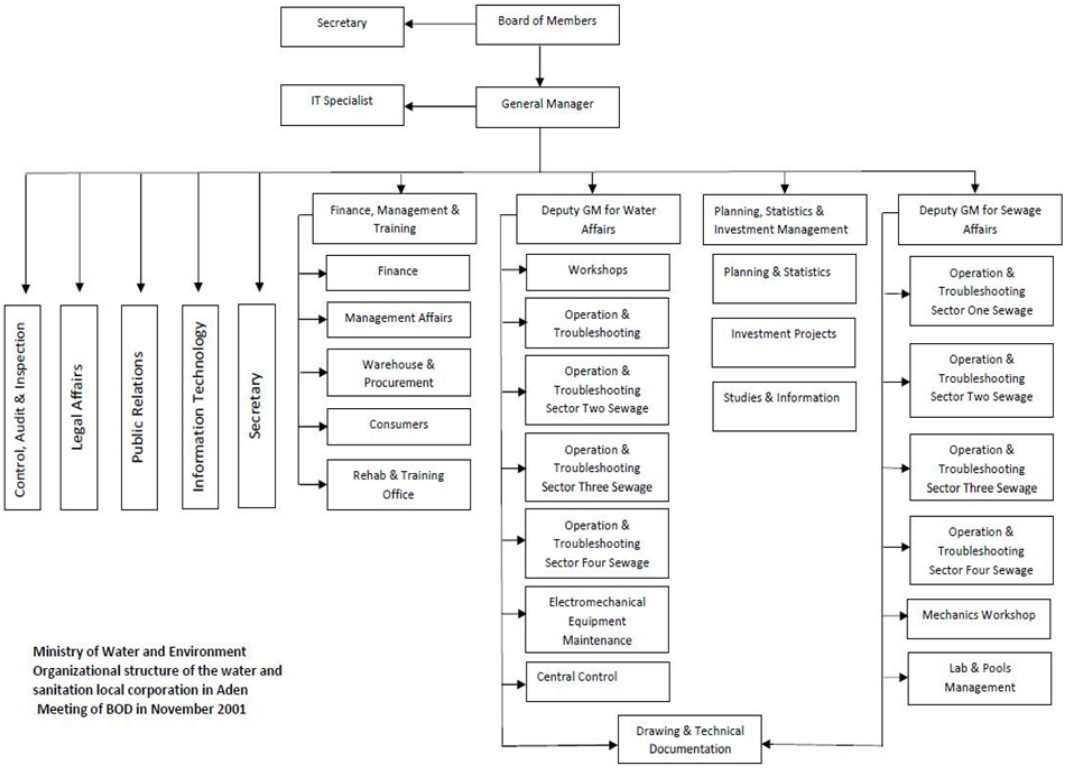

اعتبارًا من عام 2019م، توظف المؤسسة المحلية ما مجموعه 2,025 موظفا بمن فيهم العمال المتعاقدون والعمال اليوميون، وهذا يمثل زيادة طفيفة في إجمالي عدد الموظفين اعتبارًا من عام 2017م، ومع ذلك، يشير هذا العدد من الموظفين إلى أن المؤسسة المحلية مليئة بالموظفين الزائدين نظرًا لوجود 15 موظفًا في كل 1000 توصيلة مياه وصرف صحي وهذا أعلى من معيار (NWS SIP 09/2007) الذي يحدد 7 موظفين لكل 1000 توصيلة.

المعلمة الرئيسية	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة	2019	نسبة الإناث إلى مجموع الموظفين
إجمالي عدد الموظفين (بما في ذلك المتعاقدون والعمال اليوميون)	عدد	2,020	2,025	8%

عدد الموظفين لكل 1000 اتصال	عدد / 1000	16	15	-

1.3. المالية / العملاء

جرى تدقيق البيانات المالية الأخيرة للمؤسسة المحلية في عدن من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عام 2013م. وفي عام 2019م، تظهر المؤشرات المالية تحسينات طفيفة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادة الملحوظة في تحصيل المدفوعات من 28% في عام 2017 إلى 36% في عام 2019م. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى تحسن العلاقة بين عملاء عدن والمؤسسات المحلية نتيجة لتحسين خدمات المياه (العرض والتكرار). نتيجة للدعم المستمر والتدخل من قبل المانحين الدوليين من خلال توفير الوقود / الكهرباء وأعمال إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه، ارتفع إجمالي إيرادات المؤسسة المحلية بنسبة 29% في عام 2019 على الرغم من النمو الضئيل في خدمة تغطية المياه والصرف الصحي. وباقي تعريفات الخدمة دون تغيير. ومع ذلك، فإن إجمالي الإيرادات المبلغ عنها لا يغطي سوى 58% من نفقات التشغيل والصيانة للمؤسسة المحلية، والمدفوعات المحصلة التي زادت إلى 36% لا تغطي سوى 21% من النفقات الفعلية. بينما زاد إجمالي الإيرادات في عام 2019م، ارتفع إجمالي النفقات أيضًا بنسبة 56%؛ ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة الرواتب والأجور بنسبة 32% وفقًا لقرار الحكومة المركزية بزيادة أجور جميع موظفي القطاع العام.

الجدول *4*. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن

المعلمات الرئيسية	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات – المرحلة الثالثة	2019م[33]	نسبة التحسن /الانحراف
إجمالي المبالغ المفوترة	ريال يمني	4,107,348,739	4,193,360,496	2%
إجمالي المبالغ المحصلة	ريال يمني	1,167,639,049	1,509,104,958	29%
كفاءة التحصيل	%	28%	36%	29%
إجمالي الإيرادات	ريال يمني	4,094,217,703	4,016,041,094	2%-
التكلفة الإجمالية للتشغيل والصيانة	ريال يمني	4,630,023,749	7,233,290,682 [34]	56%
التكلفة الفعلية للكهرباء والوقود	ريال يمني	1,585,557,786	3,530,186,682	123%
مصروفات الراتب الفعلية	ريال يمني	2,803,133,855	3,703,104,000	32%
النسبة المئوية للرواتب للتكلفة الإجمالية	%	61%	51%	15%-
النسبة المئوية للكهرباء والوقود من إجمالي الإيرادات	%	39%	88%	127%
النسبة المئوية لتغطية تحصيل النفقات	%	25%	21%	17%-
العجز (ريال يمني)		522,675,010-	3,217,249,588-	516%
تاريخ آخر بيان مالي لمدقق خارجي (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)		للسنة 2013	للسنة 2017	

[33] قائمة مؤشرات طوارئ القدرة على الصمود يناير إلى ديسمبر 2019م، معلومات المؤسسة المحلية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

[34] قائمة مؤشرات طوارئ القدرة على الصمود يناير إلى ديسمبر 2019م، فاتورة تأجير الطاقة، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

1.4. نظم معلومات دعم التشغيل والصيانة

النظام المتاح هو للفوترة والمحاسبة ومراقبة المخزون والأصول الثابتة ونظام مؤشر معلومات الأداء ورسم خرائط نظم المعلومات الجغرافية وكشوف المرتبات (الرواتب). فمنذ عام 2000م، يقوم النظام بإصدار دورات منتظمة من التقارير المالية والإدارية. قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الدعم الفني لصيانة النظام بالإضافة إلى معدات تكنولوجيا المعلومات وطابعة الفواتير لتمكين استمرارية النظام وتشغيله.

2. المؤسسة المحلية للمياه والصّرف الصّحي بصنعاء

تأسست المؤسسة المحلية لمياه الشرب والصّرف الصّحي في صنعاء بموجب القرار الجمهوري رقم (35) لسنة 2000م لتكون الهيئة العامة لخدمات المياه والصّرف الصّحي في مدينة صنعاء. ويحدد المرسوم مهام ومسؤوليات جميع الجهات المعنية؛ وزارة المياه والبيئة، مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة المحلية. وتعتبر المؤسسة المحلية للمياه والصّرف الصّحي بصنعاء ثاني أكبر مؤسسة محلية للمياه والصّرف الصّحي في البلاد.

تُقسم المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بصنعاء المدينة إلى ستة مناطق ولديه ستة مكاتب في هذه المناطق؛ كل منهم مسؤول عن توزيع المياه وخدمة العملاء في منطقتهم الجغرافية. مصدر المياه الرئيسي والحيوي هو المياه الجوفية من 120 بئراً موزعة على أربعة حقول آبار مائية:

19 منها تقع في حقول الآبار الغربية
35 في حقول الآبار الشرقية
37 بئرا في حقل مسيك
29 في حقل آبار عصر

يأتي الإنتاج السنوي الاسمي للمياه في خط إنتاج صنعاء من:

حقول الآبار الغربية بمساحة 5,313,457 متر مكعب
حقول الآبار الشرقية 5,890,029 م 3
حقل بئر مسيك بمساحة 10,579,096 متر مكعب
بئر عصر بمساحة 7,665,104 متر مكعب

يحصل العملاء على المياه من خلال شبكة نقل وتوزيع يبلغ إجمالي طولها 1035 كم. يلخص الجدول أدناه نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بصنعاء منذ عام 2014م.

الجدول 5. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي للمؤسسة العامة *(2014-2017)*

المعلمات الرئيسية	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة		2019م	التحسن الانحراف %
	2014 (قبل الأزمة)	2017 (الوضع الحالي)		
سكان مدينة صنعاء	2,824,000	3,234,000	3,444,367	7%
عدد توصيلات المياه	94,120	94,935	95,918	1%
السكان المخدومين بشبكات (الماء)	1,364,740	1,376,558	1,390,811	1%
تغطية خدمة المياه	48%	43%	40%	6%-
عدد توصيلات مياه الصرف الصحي	88,252	88,851	91,675	3%
السكان المرتبطون (بشبكة الصرف الصحي)	1279654	1,288,340	1,329,288	3%
تغطية الصرف الصحي	45%	40%	39%	4%-
إنتاج المياه متر مكعب	16,578,183	4,770,511	12,363,984	159%
المياه المفوترة متر مكعب	9,074,637	3,018,814	6,569,019	118%
مياه غير مدرة للدخل	45%	21%	47%	123%
استهلاك الماء لتر للفرد يوميا	18	6	13	116%

انخفضت تغطية خدمات المياه من 48% في عام 2014م (قبل الأزمة) إلى 43% في عام 2017 إلى 40% في عام 2019م. وبالمثل مع تغطية الصرف الصحي، فقد بلغت 45% في عام 2014م وانخفضت إلى 39% في عام 2019م. أحد الأسباب الرئيسية العوامل التي تعزى إلى هذه الانخفاضات هي معدل النمو الملحوظ بنسبة 22 % لسكان صنعاء منذ عام 2014م والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي نتيجة للصراع. من المهم الإشارة إلى أن هذه الانخفاضات في خدمات التغطية كان يمكن أن تكون أسوأ إذا تدخل المانحون الدوليون ودعموا قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في صنعاء. ساعد البنك الدولي، على وجه الخصوص، على استعادة وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في صنعاء بشكل كبير كما يتضح من الزيادة الكبيرة في إنتاج المياه من 4.7 مليون متر مكعب في عام 2017م إلى 12.3 مليون متر مكعب في عام 2019م (زيادة بنسبة 159 %) وزيادة استهلاك المياه - لتر للفرد يوميا (نصيب الفرد من الطلب في اليوم) من 6 لترات للفرد في عام 2017م إلى 13 لترًا في عام 2019م، بزيادة قدرها 116%. ومع ذلك، فإن النتيجة المحققة 13 لتر للفرد يوميا لا تزال أقل بكثير من المعايير الدولية البالغة 40 لترًا لسكان صنعاء.

2.1. الحوكمة / الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من 8 أعضاء يمثلون الحكومة المركزية والسلطة المحلية والقطاع الخاص والمستفيدين المحليين. لم يتم عقد أي اجتماعات في عام 2019 نتيجة للصراع. لذلك، تم إهمال التوجيه والتحكم في المرافق من خلال المجالس إلى حد كبير خلال السنوات الماضية.

2.2. التنظيم / التوظيف

المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في صنعاء لديها هيكل تنظيمي رئيسي (مقر الشركة المحلية للمياه والصرف الصحي) وهيكلين تنظيميين فرعيين، هما:

- الهيكل التنظيمي الفرعي للمناطق
- الهيكل التنظيمي الفرعي خاص بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي

الشكل 2: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في صنعاء

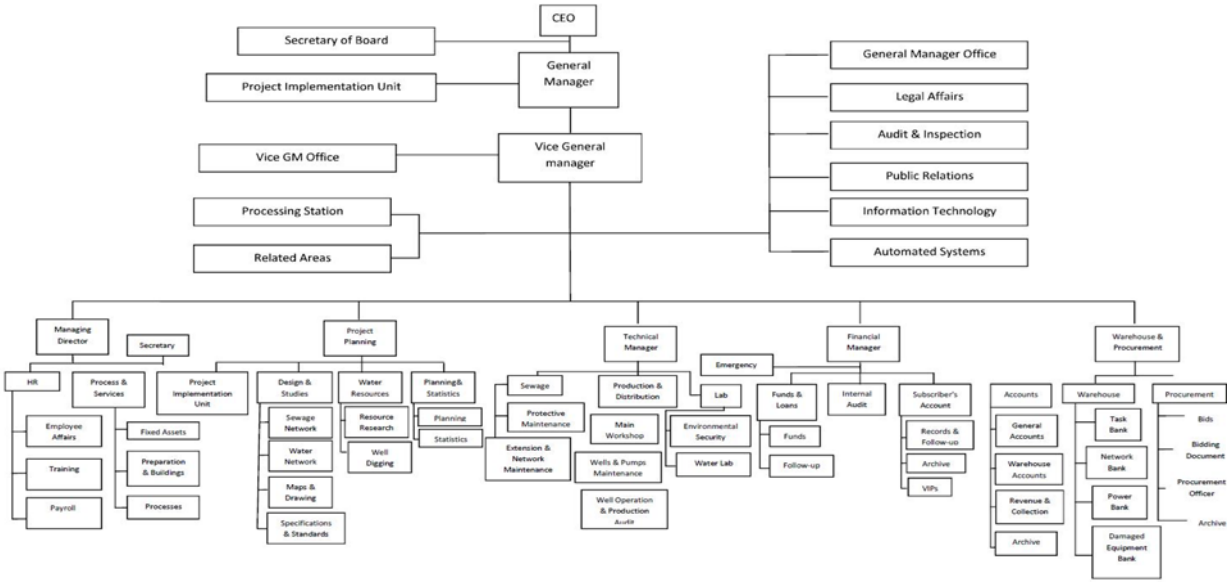

تمتلك المؤسسة المحلية للمياه والصّرف الصّحي في صنعاء ما مجموعه 1460 موظفًا (بمن فيهم العمال المتعاقدون واليوميون) في عام 2019م وهذا يمثل انخفاضًا طفيفًا قدره 54 من إجمالي عدد الموظفين في عام 2017 بسبب تقاعد الموظفين. ومع ذلك، يشير هذا العدد من الموظفين إلى أن المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في صنعاء تعاني من زيادة في عدد الموظفين نظرًا لوجود 15 موظفًا لكل 1000 توصيل بشبكة المياه والصّرف الصّحي، وهذا أعلى من المعيار المرجعي لخطة التنفيذ الاستراتيجية للخدمة الوطنية (09/2007) الخاصة بخدمات المياه والصّرف الصّحي 7 موظفين لكل 1000 توصيل بشبكة المياه والصّرف الصّحي.

المعلمات الرئيسية	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة	2019م [35]	نسبة الإناث إلى إجمالي الموظفين
إجمالي عدد الموظفين (متضمنًا المتعاقدون والعمالاليوميون)، 2019م	عدد	1,523	1,469	50%
عدد الموظفين لكل 1000 توصيلة، 2019م	عدد/10 00	16	15	-

2.3. المالية / العملاء

قام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتدقيق البيانات المالية الأخيرة للمؤسسة المحلية بصنعاء في عام 2013م، ويجري حاليًا مراجعة البيانات المالية لعام 2017م من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. على الرغم من الفجوات الهائلة في التقارير المالية على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن استئناف الرقابة المالية والإشراف على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يعد جانبًا مهمًا يجب على المؤسسة المحلية في صنعاء الاستناد عليه.

في عام 2019م، تظهر المؤشرات المالية تحسنًا طفيفًا يرجع بشكل رئيسي إلى الزيادة الملحوظة في تحصيل المدفوعات من 57٪ في عام 2017م إلى 77٪ في عام 2019م. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى تحسن العلاقة بين العملاء في صنعاء والمؤسسة المحلية. نتيجة لتحسين خدمات المياه؛ ويرجع ذلك أساسًا إلى الزيادة الحادة في إنتاج المياه (159٪) وفواتير المياه (118٪) في عام 2019م.

نتيجة للدعم المستمر والتدخل من قبل المانحين الدوليين من خلال توفير الوقود / الطاقة وأعمال إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه، ارتفع إجمالي إيرادات الشركة المحلية بنسبة 28٪ (إلى 4 مليارات ريال يمني) في عام 2019م؛ على الرغم من الانخفاض في خدمات تغطية المياه والصرف الصحي وبقية رسوم الخدمات دون تغيير.

ومع ذلك، فإن إجمالي الإيرادات المبلغ عنها لا يغطي سوى 46٪ من نفقات تشغيل وصيانة الشركة المحلية البالغة 8.8 مليار ريال، والمدفوعات المحصلة، التي ارتفعت إلى 77٪ في عام 2019م، يمكن أن تغطي فقط 35٪ من النفقات الفعلية لعام 2019م. والعامل الأساسي لهذا العجز هو ارتفاع إجمالي النفقات التي ارتفعت بنسبة 244٪ في عام 2019م نتيجة زيادة الرواتب والأجور بنسبة 11٪، وزيادة حادة بنسبة 1,279٪ في تكلفة الوقود والكهرباء.

الجدول 6. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بصنعاء

المعلمات الرئيسية	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة	2019م [36]	نسبة التحسن /الانحراف
إجمالي المفوترة	ريال يمني	3,136,096,232	4,009,564,708	28%
إجمالي المحصّل	ريال يمني	1,167,639,049	3,083,872,386	72%
كفاءة التحصيل	%	57%	77%	35%
إجمالي الماء المفوتر	م3	3,018,814	6,569,019	118%
إجمالي الإيرادات	ريال يمني	3,086,135,230	4,124,160,469	34%
التكلفة الإجمالية للتشغيل والصيانة	ريال يمني	2,560,790,466	8,806,952,671	244%
التكلفة الفعلية للكهرباء والوقود	ريال يمني	485,058,288	6,688,956,976	1279%
مصروفات الراتب الفعلية	ريال يمني	1,676,617,146	1,853,791,676	11%
النسبة المئوية للرواتب للتكلفة الإجمالية	%	65%	21%	68%-

[35] 2019 PIS of Sana'a LC & Resilience Emergency Indicators Sheet Jan-Dec 2019- GIZ

[36] التقرير المالي السنوي لعام 2019م، نظام المعلومات المؤسسية للمؤسسة المحلية بصنعاء وقائمة مؤشرات القدرة على الصمود للطوارئ (يناير – ديسمبر 2019م)، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

النسبة المئوية للكهرباء والوقود من إجمالي الإيرادات	%	16%	162%	932%
النسبة المئوية لتغطية تحصيل النفقات	%	70%	35%	50%-
العجز (ريال يمني)		575,305,766	4,682,792,202-	914%-
المبلغ المستحق (الإدارات)		10,222,590,189	14,165,904,454	39%
تاريخ آخر بيان مالي لمدقق خارجي (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)		للسنة 2013	للسنة 2017	

2.4. نظم المعلومات المستخدمة في دعم عمليات التشغيل والصيانة

النظام المتاح مخصص للفوترة والمحاسبة ومراقبة المخزون والأصول الثابتة ونظام مؤشر معلومات الأداء (PIIS) ورسم خرائط نظم المعلومات الجغرافية وكشوف المرتبات (الرواتب). منذ عام 2000م، يقوم النظام بإصدار دورات منتظمة من التقارير المالية والإدارية. قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الدعم الفني للحفاظ على النظام بالإضافة إلى أجهزة الفوترة المتنقلة للخادم لتمكين استمرارية النظام ووظائفه.

3. المؤسسة المحلية للمياه والصّرف الصّحي بمحافظة إب

تأسست المؤسسة المحلية للمياه والصّرف الصّحي في إب بموجب القرار الجمهوري رقم (21) لسنة 2001م لتكون الهيئة العامة الرسمية لخدمات المياه والصّرف الصّحي في المناطق الحضرية في محافظة إب. تغطي خدمة المؤسسة المحلية مدينة إب بالإضافة إلى التغطية المستقلة لير يم وفروعها: القاعدة وجبلة وحبيش والشعر، وعزلة بني سيف العالي.

تعتبر مدينة إب من أهم المدن المتوسطة الحجم في الدولة. يبلغ عدد سكانها 349,298 نسمة، حوالي 80% متصلون بالشبكة العامة للمياه و 66% متصلون بشبكة الصرف الصحي. مصدر المياه الرئيسي والحيوي هو المياه الجوفية من 29 م بئر مياه موزعة على حقل واحد رئيسي، ويبلغ إجمالي إنتاج المياه الاسمي للآبار 7.4 مليون متر مكعب في السنة.

يحصل العملاء على المياه من خلال شبكة نقل وتوزيع يبلغ طولها الإجمالي 286 كيلومترًا، ويتكون نظام الصرف الصحي من حوالي 195 كيلومترًا من شبكة الصرف الصحي ومحطة معالجة واحدة بسعة يومية تبلغ 3256 متر مكعب. يلخص الجدول أدناه نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي في المؤسسة المحلية منذ عام 2014م.

الجدول 7. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي في إب *(2014-2019)*

المعلمات الرئيسية	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة		2019	التحسن /الانحراف %
	2014 (قبل الأزمة)	2017 (الوضع الحالي)		
سكان مدينة إب	324,358	349,298	572,666	64%
عدد توصيلات المياه	25,334	28,607	33,223	16%
السكان المخدومين بشبكات (الماء)	248,273	280,349	348,842	24%
تغطية خدمة المياه	77%	80%	85%	6%
عدد توصيلات مياه الصرف الصحي	20,225	23,500	27,872	19%
السكان المرتبطون (بشبكة الصرف الصحي)	198,205	230,300	292,656	27%
تغطية الصرف الصحي	61%	66%	72%	9%
إنتاج المياه متر مكعب	4,940,540	5,219,242	4,495,706	14%-

	7%-	3,689,261	3,948,691	3,764,445	المياه المفوترة متر مكعب
	31%-	18%	26%	24%	مياه غير مدرة للدخل
	28%-	29	40	53	استهلاك الماء لتر للفرد يوميا

تحسنت تغطية خدمات المياه بشكل طفيف في عام 2019م على الرغم من زيادة عدد السكان داخل مناطق الخدمة بنسبة 64%. وجاءت الزيادة في تغطية الخدمة وعدد التوصيلات على حساب استهلاك المياه (لتر للفرد في اليوم) الذي انخفض بنسبة 28%. علاوة على ذلك، انخفضت كمية إنتاج المياه أيضًا بنسبة 14% بسبب انخفاض منسوب المياه الجوفية.

3.1. الحوكمة / الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أصحاب المصلحة في الحكومة المركزية، والسلطة المحلية، والقطاع الخاص، والمستفيدين. يتكون المجلس من 8 أعضاء. التقى مجلس الإدارة مرتين في عام 2019م حيث كانت التوجيهات والتحكم في المرافق من خلال المجالس موجودة خلال عام 2019م.

3.2. التنظيم / التوظيف

منذ عام 2012م، اعتمدت المؤسسة المحلية هيكلًا تنظيميًا بمهام وأدوار محددة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ووزارة المياه والبيئة ولكن لم تتم الموافقة على هذا الهيكل التنظيمي من قبل وزارة الخدمة المدنية والتأمين. الهيكل التنظيمي الحالي كما هو معروض في الشكل 3.

الشكل 3: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المحلية بمدينة إب

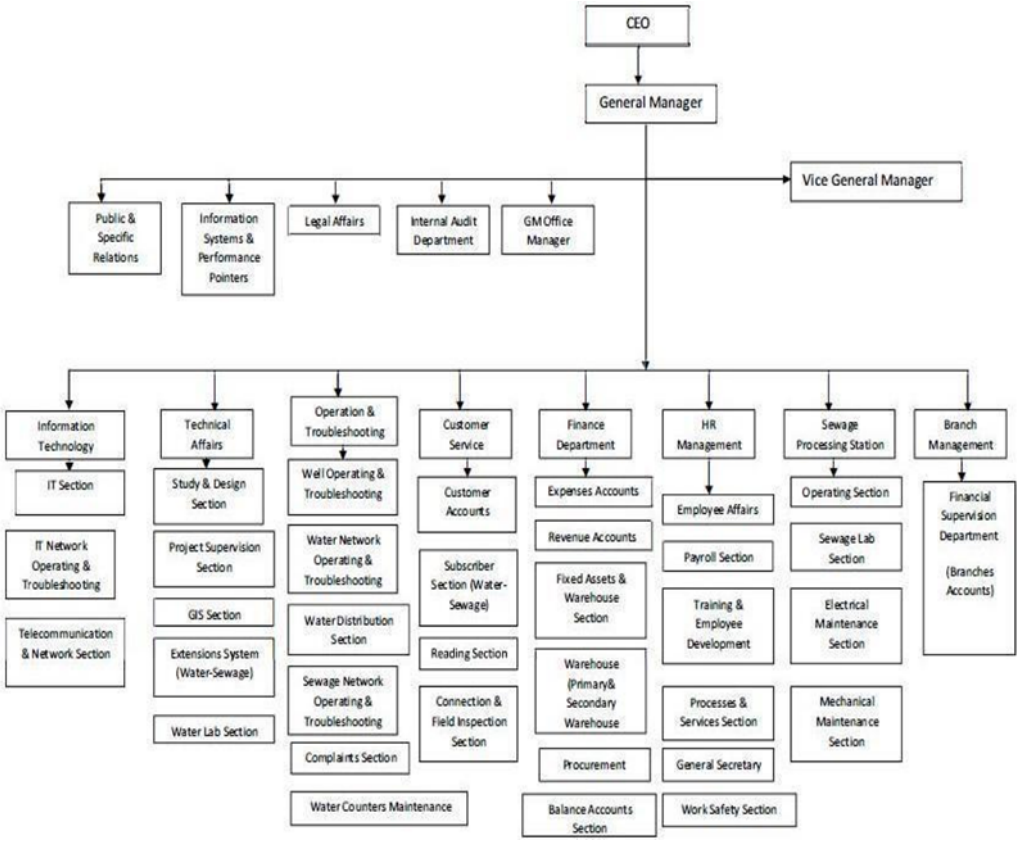

توظف المؤسسة المحلية ما مجموعه 318 موظفًا (بما في ذلك العمال المتعاقدون والعمالاليوميون) في عام 2019م، هناك تغيير في عدد الموظفين بمقدار 55 موظفًا، حاليًا المؤسسة المحلية مكتظ بالموظفين قليلاً بعدد 10 موظفين لكل 1,000 من توصيلات المياه والصرف الصحي وهذا أعلى من معيار NWS SIP 2007/09 المتمثل في 7 موظفين لكل 1000 توصيلة.

المعلمات الرئيسية	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة	2019	نسبة الإناث إلى إجمالي الموظفين
إجمالي عدد الموظفين (بما في ذلك المتعاقدون والعمال اليوميون)	عدد	263	318	6%
عدد الموظفين لكل 1000 اتصال	عدد/1000	9	10	-

3.3. الشؤون المالية / العملاء

تم تدقيق البيانات المالية الأخيرة للمؤسسة من قبل (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) لعام 2014م. في عام 2019م، أظهرت المؤشرات المالية أن القدرة المالية قد تدهورت حيث انخفضت كفاءة التحصيل من 92% في عام 2017م إلى 79% في عام 2019م. نتيجة لتدهور العلاقة بين العملاء والمؤسسة المحلية في مدينة إب بسبب انخفاض توافر المياه (لتر للفرد يوميا).
على الرغم من أن المؤسسة المحلية قد رفعت التعريفة الحالية التي زادت من مبالغ فواتير المياه بنسبة 57% في عام 2017م، إلا أن إجمالي إيراداتها لا تغطي سوى 77% من التكاليف التشغيلية بينما تغطي إيراداتها الفعلية المحصلة 61% فقط. ارتفع إجمالي التكلفة التشغيلية بنسبة 128% نتيجة لارتفاع تكلفة الوقود بنسبة 241%، كما زادت التكلفة الإجمالية للرواتب بنسبة 12% نتيجة زيادة عدد الموظفين في عام 2019م.

الجدول 8. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة إب

المعلمات الرئيسية	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة	2019	نسبة التحسن /الانحراف
إجمالي المفوترة	ريال يمني	1,011,900,651	1,591,823,837	57%
إجمالي المحصّل	ريال يمني	927,410,432	1,265,350,255	36%

كفاءة التحصيل	%	92%	79%	14%-
إجمالي الماء المفوتر	م3	3,948,691	3,689,261	7%-
إجمالي الإيرادات	ريال يمني	1,039,454,291	2,006,971,391	93%
التكلفة الإجمالية للتشغيل والصيانة	ريال يمني	930,453,640	2,071,710,494	123%
التكلفة الفعلية للكهرباء والوقود	ريال يمني	321,755,794	1,098,006,562	241%
مصروفات الراتب الفعلية	ريال يمني	389,932,963	435,059,204	12%
النسبة المئوية للرواتب للتكلفة الإجمالية	%	42%	21%	50%-
النسبة المئوية للكهرباء والوقود من إجمالي الإيرادات	%	31%	55%	77%
النسبة المئوية لتغطية تحصيل النفقات	%	100%	61%	39%-
العجز (ريال يمني)		81,447,011	479,886,657-	689%-
تاريخ آخر بيان مالي لمدقق خارجي (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)		للسنة 2013	للسنة 2017	

3.4. نظم المعلومات لدعم التشغيل والصيانة.

تستخدم الشركة المحلية نظام دعم إدارة العمليات، الذي قدمته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي منذ عام 2003م. النظام المتاح هو للفوترة والمحاسبة ومراقبة المخزون والأصول الثابتة ونظام مؤشر معلومات الأداء، وكشوف المرتبات (الرواتب).
تم تحسين الأنظمة بشكل طفيف من خلال دعم المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، والذي تضمن الدعم الفني للحفاظ على النظام بالإضافة إلى توفير الخوادم وأجهزة الفوترة المحمولة لتمكين استمرارية النظام ووظائفه.

الجدول 9. أوجه القصور والتوصيات للإجراءات المؤسسية للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة إب

الإدارة	أوجه القصور	التوصيات
الحوكمة / الإدارة	غياب الحوكمة والمساءلة والتوجيه من مجلس الإدارة	تدريب القدرات للإدارة ومجلس الإدارة
		بدء اجتماعات منتظمة ومنصة تدريب
تنظيم / التوظيف	تدني مؤهلات ومهارات بعض العاملين	تدريب الموظفين الرئيسيين على المسائل الفنية والمتعلقة بالعملاء.
	لا يوجد وعي بالمسؤوليات والمهام	إعداد الوصف الوظيفي
	خطة طوارئ غير مكتملة للطوارئ والكوارث	إعداد خطة الطوارئ للطوارئ والكوارث
المالية / العملاء	انخفاض كفاءة التحصيل في عدد المشتركين الذين يدفعون	متابعة الفواتير غير المسددة تقديم أجهزة الجمع المتنقلة الاتفاق مع وزارة المالية على سداد الديون مباشرة للمؤسسة المحلية
تكنولوجيا المعلومات	أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة قديمة الطراز نقص الخوادم والطابعات الوظيفية امدادات الكهرباء محدودة	شراء وتركيب الأجهزة والبرامج، الخادم، الطابعة، النظام الشمسي، التكييف التدريب على التطبيقات

4. المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمكلا

تأسست المؤسسة المحلية للمياه والصّرف الصّحي في حضرموت (المناطق الساحلية) بموجب القرار الجمهوري رقم (18) لسنة 2001م لتكون الهيئة العامة الرسمية لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الساحلية الحضرية بمحافظة حضرموت. ومع ذلك، فإن خدمات المؤسسة المحلية تغطي فقط مدينة المكلا بالإضافة إلى مرفق الشحر. تمثل المدينتان حوالي 28% من مجموع السكان في محافظة حضرموت.

مصدر المياه الرئيسي في المدينة هو المياه الجوفية. يبلغ إجمالي طول شبكة المياه 1,045 كيلومترًا وتتكون من 80 بئرًا للمياه و 5 حقول آبار رئيسية. يبلغ إجمالي إنتاج المياه الاسمي لحقول الآبار 16.7 مليون متر مكعب في السنة. يتكون نظام الصرف الصحي من شبكة صرف صحي بطول 148 كم ومحطة معالجة واحدة بسعة يومية تبلغ 15,000 متر مكعب.

الجدول *10*. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي في المكلا *(2014-2017)*

المعلمات الرئيسية	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة		2019م	التحسن / الانحراف %
	2014م (قبل الأزمة)	2017م (الوضع الراهن)		
سكان مدينة المكلا	322,353	351,427	415,643	18%
عدد توصيلات المياه	45,403	48,403	54,580	13%
السكان المخدومين بشبكات (الماء)	300,568	320,428	382,060	19%
تغطية خدمة المياه	93%	91%	92%	1%
عدد توصيلات مياه الصرف الصحي	30,871	32,714	35,855	10%
السكان المرتبطون (بشبكة الصرف الصحي)	204,366	216,567	250,985	16%
تغطية الصرف الصحي	63%	62%	60%	3%-
إنتاج المياه متر مكعب	14,860,193	14,666,771	17,899,139	22%
المياه المفوترة متر مكعب	8,390,685	7,974,426	12,448,427	56%
مياه غير مدرة للدخل	40%	42%	30%	12%-
استهلاك الماء لتر للفرد يوميا	78	70	89	28%

تم تحسين تغطية خدمة المياه بنسبة 19% في عام 2019م مع زيادة بنسبة 13% في عدد توصيلات المياه. يبدو أن زيادة خدمة المياه تتماشى مع زيادة السكان (18%) في مدينة المكلا. ويرافق ذلك أيضًا زيادة في إنتاج المياه بنسبة 22% وزيادة في استهلاك المياه (نصيب الفرد من الطلب في اليوم) من 70 لترًا للفرد في عام 2017م إلى 89 لترًا في عام 2019م.

تُعزى هذه التحسينات في عام 2019م إلى دعم المانحين وتدخلاتهم؛ فالبنك الدولي على وجه الخصوص ساهم

في ترميم وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في مدينة المكلا وهذا يتضح من زيادة إنتاج المياه من 14.6 مليون متر مكعب في عام 2017م إلى 17.9 مليون متر مكعب في عام 2019م (زيادة 22%) وتراجع المياه غير المدرة للدخل بنسبة 12%.

4.1. الحوكمة / الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من 8 أعضاء يمثلون الحكومة المركزية والسلطة المحلية والقطاع الخاص والمستفيدين المحليين. لم يتم عقد أي اجتماعات في عام 2019م نتيجة للصراع. لذلك، فإن توجيه وإدارة الخدمة من خلال مجلس الإدارة قد أهملت كثيرا خلال السنوات الماضية.

4.2. التنظيم / التوظيف

منذ عام 2012م، اعتمدت المؤسسة المحلية هيكلًا تنظيميًا بمهام وأدوار محددة تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارتها ووزارة المياه والبيئة ولكن لم تتم الموافقة على هذا الهيكل التنظيمي من قبل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية. الهيكل التنظيمي الحالي، هو كما هو معروض في الشكل 4.

الشكل 4: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمكلا

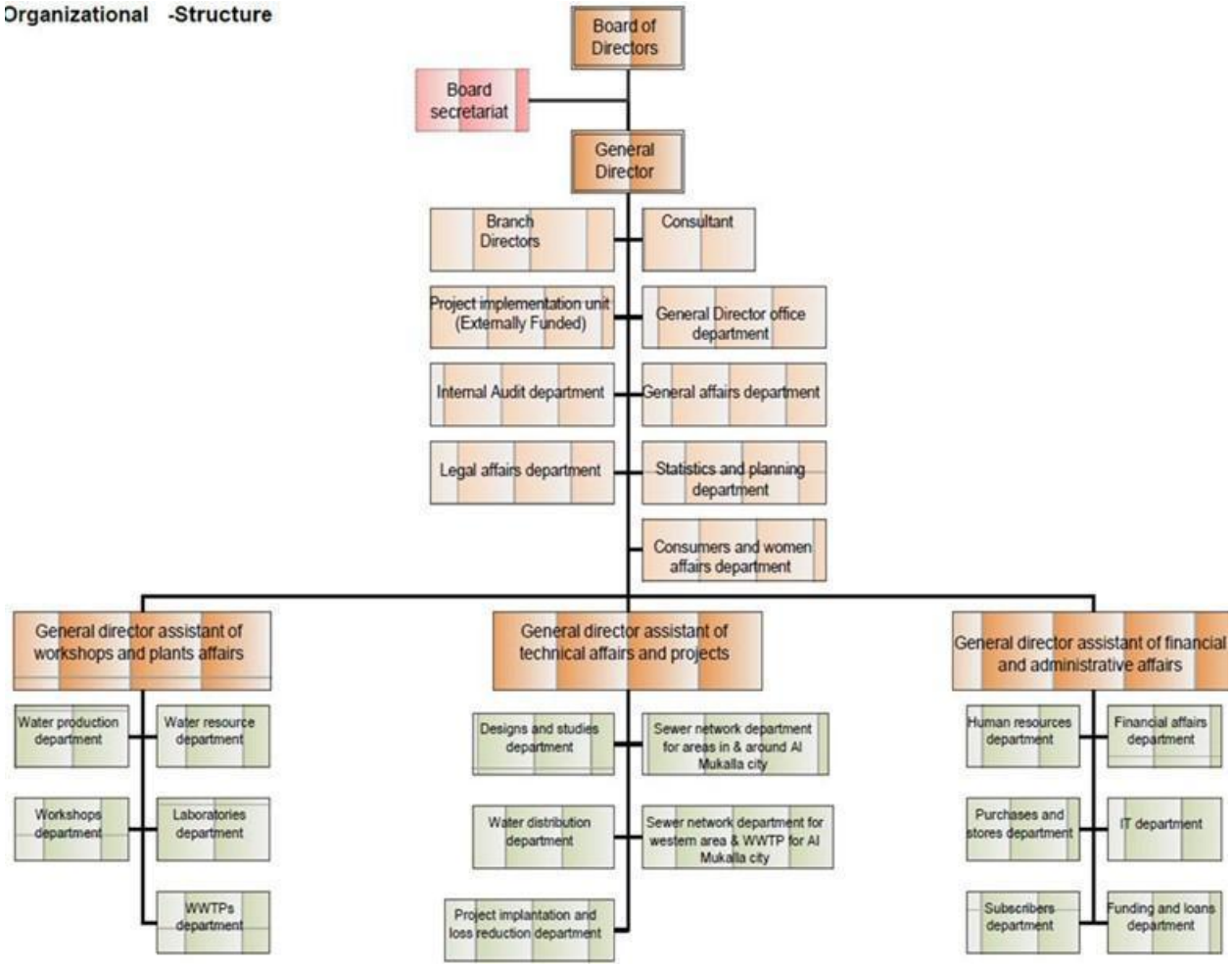

اعتبارًا من العام 2019م، توظف المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في المكلا 846 موظفًا بمن فيهم العمال المتعاقدون واليوميون، وهذا يمثل زيادة طفيفة قدرها 74 في إجمالي عدد الموظفين عن العام 2017م. ويوجد حاليا في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في المكلا عدد كبير من الموظفين يبلغ 16 موظفا لكل 1,000 توصيلة مياه وصرف صحي، وهذا أعلى من الرقم القياسي حسب المعيار (NWS SIP (09/2007)) والذي يحدد 7 موظفين لكل 1,000 توصيلة.

المعيار الرئيسي	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات (المرحلة الثالثة)	2019م	نسبة الموظفات الإناث إلى إجمالي الموظفين
إجمالي عدد الموظفين (بما في ذلك المتعاقدون والعمال اليوميون)	عدد	774	846	4%
عدد الموظفين لكل 1000 توصيلة	عدد/1000	16	16	-

4.3. المالية / العملاء

كانت آخر البيانات المالية للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في المكلا قد تمت مراجعتها من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عام 2016م. وفي العام 2019م، أظهرت المؤشرات المالية تحسنا ملحوظا، وذلك أساسا بسبب الزيادة الملحوظة في مجموع الإيرادات بنسبة 188 في المائة والزيادة في تحصيل المدفوعات بنسبة 4 في المائة. بيد أن القدرة المالية للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في المكلا تدهورت لأن إسترداد التكاليف (المدفوعات المحصلة كنسبة مئوية من إجمالي التكلفة) انخفض من 66 في المائة في العام 2017م إلى 44 في المائة في العام 2019. ويعزى هذا التدهور أيضا إلى زيادة تكلفة الوقود بنسبة 155 في المائة، وإلى زيادة الرواتب والأجور بنسبة 50 في المائة في العام 2019م، وفقا لقرار الحكومة المركزية بزيادة أجور جميع موظفي القطاع العام بنسبة 32 في المائة.

الجدول *11*. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمكلا

المعيار الرئيسي	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات (المرحلة الثالثة)	2019م	نسبة التحسن /الانحراف
إجمالي المفوترة	ريال يمني	1,423,439,366	1,972,034,291	39%
إجمالي المحصّل	ريال يمني	1,106,115,635	1,597,347,776	44%
كفاءة التحصيل	%	78%	81%	4%
إجمالي الإيرادات	ريال يمني	1,188,860,863	3,423,602,245	188%
التكلفة الإجمالية للتشغيل والصيانة	ريال يمني	1,684,347,000	3,661,978,850	117%
التكلفة الفعلية للكهرباء والوقود	ريال يمني	292,337,000	746,455,855	155%
مصروفات الراتب الفعلية	ريال يمني	1,087,754,000	1,629,666,995	50%
نسبة الرواتب للتكلفة الإجمالية	%	65%	45%	31%-
نسبة الكهرباء والوقود من إجمالي الإيرادات	%	25%	22%	11%-
نسبة تغطية تحصيل النفقات	%	66%	44%	34%-
العجز (ريال يمني)	ريال يمني	260,907,634-	1,689,944,559-	548%
تاريخ آخر بيان مالي مدقق من قبل مراجع حسابات خارجي (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)		لسنة 2014م	لسنة 2017م	

4.4. نظم معلومات دعم التشغيل والصيانة.

النظام المتاح هو للفوترة والمحاسبة ومراقبة المخزون والأصول الثابتة ونظام مؤشر معلومات الأداء وكشوف المرتبات (الرواتب). منذ عام 2000م، يقوم النظام بإصدار دورات منتظمة للتقارير المالية والإدارية ولكنه لا يتضمن وظيفة نظام المعلومات الجغرافية. قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الدعم الفني للحفاظ على النظام بالإضافة إلى خادم وطابعة لإعداد الفواتير لتمكين استمرارية النظام ووظائفه.

5. المؤسسة المحلية للمياه والصّرف الصّحي بتعز

أنشئت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في تعز بموجب مرسوم جمهوري رقم (20) لسنة 2001م كهيئة عامة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي بمدينة تعز. وهو المرسوم الذي يحدد مهام ومسؤوليات كافة الجهات المعنية (وزارة المياه والبيئة) ومجلس الإدارة وإدارة المؤسسة المحلية.

ونتيجة للقتال البري في مدينة تعز، تم تقسيم المدينة إلى قسمين يسيطر عليهما الطرفان المتصارعان. وقد تأسس خط جبهة في المدينة مما دفع الناس إلى السفر من جانب إلى آخر لمدة تصل إلى 8 ساعات بدلا من الرحلة المعتادة قبل الصراع والتي تستغرق 10 دقائق. ويبلغ عدد سكان المنطقة التي تخدمها المؤسسة المحلية للمياه

والصرف الصحي في تعز 654,330 نسمة (2017م) في حين أن 38 في المائة منهم فقط مغطون بشبكة المياه العامة و 30 في المائة بخدمة الصرف الصحي. المورد الرئيسي للمياه هو المياه الجوفية التي يتم الحصول عليها من 86 بئرا:

39 منها داخل البلدة (داخل الأحياء السكنية) و
23 في ميدان الآبار في منطقة الحيمة، منطقة حبير ومنطقة شيب الريحان شمال مدينة تعز، و9 في حقل بئر الضباب غرب مدينة تعز و
15 في حقل بئر الحجلة - العامرة.

يأتي إنتاج المياه السنوي الاسمي لمدينة تعز من:
حقول الآبار الواقعة في وسط المدينة والتي تبلغ مساحتها 1,784,592 متر مكعب
حقوق آبار منطقة الحيمة ومنطقة حبير ومنطقة شيب الريحان والتي تبلغ مساحتها 2,892,672 متر مكعب
حقل آبار منطقة الضباب ومساحتها 539,648 متر مكعب
حقل آبار الحجلة – العامرة ومساحتها 1,726,272 متر مكعب

وتقدم الخدمات للأسر المعيشية عن طريق خطب أنابيب نقل وتوزيع يبلغ طوله الإجمالي 804 كيلومتر ويتكون نظام الصرف الصحي من شبكة صرف صحي بطول 241 كم. وتقع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بلدة البريهي.

الجدول 12. نظرة عامة على خدمات المياه والصرف الصحي بتعز (2014-2019)

المعيار الرئيسي	تقييم الأضرار والاحتياجات (المرحلة الثالثة)		2019م
	2014م (قبل الأزمة)	2017م (الوضع الراهن)	
سكان مدينة تعز	633,075	654,330	654,467
عدد توصيلات المياه	52,124	52,124	53,162
تغطية خدمة المياه	80%	38%	لا توجد بيانات
عدد توصيلات الصرف الصحي	42,734	42,712	44,887
تغطية الصرف الصحي	70%	38%	لا توجد بيانات
إنتاج المياه متر مكعب	5,238,858	14,666,771	2,520,000
المياه المفوترة متر مكعب	3,676,672	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات
المياه الغير مدرة للدخل	30%	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات
استهلاك الماء لتر للفرد يوميا	19	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات

كانت إمدادات المياه هي المشكلة الأكثر إلحاحا في مدينة تعز حتى قبل الصراع. منذ منتصف مارس 2015م، دمر الصراع معظم مدينة تعز بما في ذلك معظم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. تقع الموارد المائية المشتركة للمؤسسة المحلية خارج المناطق المتضررة، ولا تستطيع المؤسسة المحلية نقل المياه إلى مناطق النزاع داخل المدينة. وبالتالي فإن المؤسسة المحلية غير قادرة على توفير المياه للمناطق الواقعة داخل مناطق النزاع. ومع ذلك، فإن لكل منطقة نزاع آبار مياه خاصة بها، ولكن هذه الآبار مغلقة بسبب عدم توفر المولدات وموارد الوقود. وقد وافقت المنظمة الإنسانية على التركيز على دعم إمدادات مياه الشرب بعد أن أكدت كل مجموعة قبولها بالسماح بتشغيل آبار المياه داخل المنطقة التي تسيطر عليها كل مجموعة من أجل تزويد المواطنين في المنطقة نفسها بالمياه.

5.1. الحوكمة / الإدارة

حاليا وبما أن قطاع الخدمات مقسم إلى جانبين: الحوبان والمدينة المحاصرة، وهناك إدارتان منفصلتان للمؤسسة المحلية؛ واحدة لكل جانب. ولم يستأنف سوى عدد قليل من الموظفين العمل على كلا الجانبين فيما يتعلق بإمدادات

المياه وإنتاجها، وتوزيع المياه، فضلا عن بعض المهام المالية والإدارية. ومن أصل 835 موظفًا كان لدى المؤسسة المحلية، كان هناك 316 موظفًا في عام 2019م.

5.2. المالية / العملاء

تم تنفيذ أنشطة مالية محدودة مثل دفع المرتبات جزئيا، وتحصيل بعض الإيرادات، والإشراف على المعونة الإنسانية المستلمة والدعم المقدم. وبما أنه لا يمكن التحقق من صحة البيانات المتاحة، فمن الصعب قليلا تحديث القدرة المالية للمؤسسة المحلية في تعز في الوقت الراهن.

الجدول 13. الملخص المالي للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بتعز

المعيار الرئيسي	الوحدة	تقييم الأضرار والاحتياجات المرحلة الثالثة	2019م
إجمالي المفوترة	ريال يمني	758,811,431	703,434,600
إجمالي المحصّل	ريال يمني	310,720,245	27,363,108
كفاءة التحصيل	%	41%	4%
إجمالي الإيرادات	ريال يمني	758,811,431	523,214,712
التكلفة الإجمالية للتشغيل والصيانة	ريال يمني	186,432,148	1,362,167,040
مصروفات الراتب الفعلية	ريال يمني	186,432,148	777,264,000
تاريخ آخر بيان مالي لمدقق خارجي (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)		للسنة 2013	للسنة 2013

5.3. نظم معلومات دعم التشغيل والصيانة

وبسبب تدمير المكاتب ونهبها، لم يتسن العودة إلى ظروف العمل العادية. يحتفظ مدير تقنية المعلومات بأحدث نسخة من قاعدة البيانات ونسخة من البرامج والتطبيقات على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به. وقد قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي دعما تقنيا قبل حدوث النزاع من أجل صيانة النظام وكذلك الخادم لتمكين إستمرارية النظام ووظائفه.

المناخ

اليمن بلد شبه استوائي جاف إلى حد كبير مع هطول الأمطار الذي يتميز بالعواصف الشديدة الموسمية والقصيرة العمر التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى فيضانات مفاجئة مع تآكل التربة وتدهور المدرجات الزراعية. كثيرا ما يتبع هطول الأمطار الغزيرة فترات جفاف طويلة. على الرغم من أن التقلبات العالية من سنة إلى أخرى تجعل من الصعب اكتشاف اتجاه في هطول الأمطار، يبدو أن المعدلات الإجمالية لهطول الأمطار في الصيف قد انخفضت في جميع المرتفعات الجبلية في اليمن منذ الخمسينيات، على الرغم من نقص البيانات المحلية لليمن، وهناك تناقضات بين مجموعات البيانات.

تشمل المخاطر المرتبطة بالمناخ في اليمن درجات الحرارة القصوى والفيضانات والانهيارات الأرضية وارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب مياه البحر والجفاف. تؤدي معظم هذه المخاطر إلى تفاقم ندرة المياه في البلاد، وتشكل تهديدات خطيرة للتنمية والأمن الغذائي، ومن المرجح أن تزداد شدتها وتواترها بسبب تغير المناخ.

التحديات المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بتغير المناخ [37و38و39]

يشكل تغير المناخ تهديدًا كبيرًا لتنمية اليمن في العديد من القطاعات. وتشمل التحديات ما يلي: (أ) هطول أمطار غزيرة وقصيرة المدى تؤدي في كثير من الأحيان إلى فيضانات مفاجئة، والتي يمكن أن تؤدي إلى أضرار كبيرة وخسائر كبيرة في المناطق الحضرية بسبب أصولها المادية المركزة وعدد سكانها. من المتوقع أن تزداد كثافة هطول الأمطار، وبالتالي الفيضانات، مع تغير المناخ؛ (ب) زيادة تقلب هطول الأمطار يمكن أن يؤدي إلى فترات جفاف طويلة. تعد أزمة المياه في اليمن من بين الأسوأ في العالم، ويلاحظ أن الإجهاد المائي آخذ في الازدياد، مع احتمال نضوب احتياطيات المياه الجوفية في الغالب خلال عقدين إلى ثلاثة عقود بغض النظر عن تغير المناخ؛ (ج) الغالبية العظمى من فقراء الحضر معرضون لمخاطر الانهيارات الصخرية والانهيارات الأرضية لأنهم يعيشون عادة في أراض هامشية وحساسة من الناحية البيئية؛ (د) من شأن ارتفاع مستوى سطح البحر أن يؤدي إلى زيادة الفيضانات الساحلية وإلحاق أضرار محتملة بالبنية التحتية ونوعية المياه الجوفية وإمداداتها. استجابة لهذه التهديدات، فإن تحسين البنية التحتية الحضرية وإدارة المياه والنفايات هي أولويات رئيسية. سيساعد المشروع في التخفيف من الآثار المحتملة لهذه التهديدات في الأنشطة ذات الصلة.

[37] مجموعة البنك الدولي. موجز عن تغير المناخ القطري: اليمن. استردادها من http://globalpractices.worldbank.org/climate/Pages/CountryBriefs/Yemen.aspx

[38] مجموعة البنك الدولي. بوابة المعرفة الخاصة بتغير المناخ: لوحة القيادة اليمنية. استردادها من http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/index.cfm?page=country_historical_climate&ThisRegion=Asia&ThisCCode=YEM

[39] مجموعة البنك الدولي. (2011 ، أبريل). الملامح القطرية لمخاطر المناخ والتكيف معها: اليمن.

المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، والتخفيف

يحدد هذا الفصل المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية (بما في ذلك العمالة) والصحة والسلامة المحتملة المرتبطة بأنشطة المشروع، وتدابير التخفيف المطابقة. سيكون لأنشطة المشروع آثار بيئية واجتماعية وصحية إيجابية قوية من خلال إعادة إنشاء الخدمات الحضرية. الآثار الصحية والبيئية بشكل عام صغيرة الحجم ويجب أن تسبب فقط بيئية سلبية طفيفة يمكن معالجتها بسهولة من خلال التصميم والبناء والتشغيل والصيانة المناسبين.

لن يمول المكون 2 من المشروع الأنشطة التي تنطوي على حيازة دائمة للأرض تتسبب في النزوح المادي أو الاقتصادي علاوة على ذلك، من المتوقع أن يقوم المقاولون المحليون بتنفيذ جميع الأعمال باستخدام العمال المقيمين بالفعل في المدن التي تجري فيها الأعمال. يجب أن تؤدي المشاريع الفرعية إلى الحد الأدنى من تدفق العمالة، ولا يُتوقع من المقاولين بناء أو تشغيل معسكرات عمل سكنية لاستضافة هؤلاء العمال.

سوف يعتمد اختيار الأنشطة على الاحتياجات ذات الأولوية التي سيحددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتشاور مع المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي والسلطات المحلية في المديريات ذات الصلة والمجتمعات المحلية. سيقوم المشروع فقط بإعادة بناء أو استعادة أو إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة. لن يكون هناك توسعة للمنشآت القائمة ولن يتم إنشاء منشآت جديدة، وسيتم تسليم المرافق المعاد تأهيلها إلى السلطات المحلية المختصة.

ومع ذلك، فإن تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع كبير لأن المكون 2 يتضمن أعمال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل التي ستشمل أعمال حفر وأعمال ترابية. قد تسبب هذه الأنشطة مخاطر وآثارًا على العمال والمجتمعات، فضلاً عن البيئة، إذا لم ترافق إجراءات التخفيف الكافية تنفيذها.

تم تصنيف المخاطر والآثار البيئية لهذا المشروع على أنها "كبيرة" نظرًا لطبيعة وحجم أعمال إعادة التأهيل المقترحة لأنظمة المياه والصرف الصحي في إطار المكون 2. قد تشمل المخاطر والآثار البيئية المتوقعة في إطار هذا المشروع: الضوضاء والغبار والنفايات الجيل، وكذلك سلامة العمال بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية بسبب العمل المدني لإعادة تأهيل خدمة المياه والصرف الصحي والنظافة. من المتوقع أن تكون المخاطر والآثار البيئية خاصة بالموقع، وقابلة للعكس، ومنخفضة الحجم يمكن تخفيفها باتباع التدابير المناسبة. للتخفيف من المخاطر والآثار البيئية المحتملة، سيتم تنفيذ مراقبة الوقاية من العدوى لإدارة المخاطر والحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) أثناء أنشطة المشروع. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع للتخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والأعمال المدنية بما في ذلك البنود الخاصة بالمقاولين.

من المتوقع أن يكون للمشروع تأثيرات محلية على المجتمع يمكن أن تكون ناجمة عن الأعمال المدنية (تحريك التربة) أثناء التنفيذ. يمكن أن تشمل هذه التأثيرات على صحة وسلامة العمال والمجتمعات المحلية، وعرقلة حركة المرور، وإزعاج المشاة والوصول إلى المنازل وأنشطة المعيشة اليومية، وغيرها مثل البنية التحتية تحت الأرض واضطراب الخدمات مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية الكابلات تحت الأرض.

يمكن أن تُعزى مخاطر المشروع الإضافية إلى عدوى فيروس كورونا (كوفيد-19) وانتشارها خلال المشاورات وأنشطة المشروع الأخرى إذا لم يتم تطبيق تدابير حساسة. سيتبع المشروع إرشادات منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى مذكرة البنك الدولي الاستشارية بشأن المشاورات العامة ومشاركة أصحاب المصلحة في الوضع الحالي لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19). تشمل تدابير التخفيف التي سيتم تطبيقها زيادة الوعي بتدابير الوقاية من انتقال فيروس كورونا (كوفيد-19) بين العمال، والتطعيم وتوفير ومراقبة استخدام الأقنعة ومعدات الوقاية الشخصية المناسبة، وأجهزة استشعار الأيدي وممارسات النظافة.

سيعالج المشروع هذه المخاطر وسيدمج الاعتبارات والتدخلات البيئية والاجتماعية المطلوبة في تصميم مكونات المشروع. سيتم دمج اعتبارات الشمول والنوع الاجتماعي في تصميم المشروع وتنفيذه. وسوف يطبق ويطلب من المقاولين تطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بالأمم المتحدة الخاصة بالمشروع، أو الخاصة بهم طالما تمت مراجعتها وتحديد امتثالها لنفس المعايير الدنيا المتعلقة بالإجراءات الوقائية الاجتماعية والبيئية والقوانين والتشريعات الوطنية. ستطبق الوكالات خطة العمل الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال الجنسي والإنتهاك الجنسي / الصحة والسلامة المهنية للتخفيف من المخاطر ذات الصلة أثناء أنشطة المشروع؛ تم إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة لمعالجة مخاطر أصحاب المصلحة وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في إطار المشروع؛ إجراءات إدارة العمالة سوف تعالج مخاطر العمل بين عمال المشروع.

6.1. مخاطر الاختيار والتصميم وتحديد الموقع

يتعلق المستوى الأول من المخاطر باختيار المشاريع الفرعية وتصميمها وتحديد مواقعها. وهذه المخاطر تشمل المخاطر الأمنية الكامنة، وخطر أن البنية التحتية المستهدفة قد تحمل قضايا تراثية اجتماعية أو بيئية، والمخاطر التي قد تلحق الضرر بمجموعات معينة من إرساء العقود، وخطر أن تقدم الخدمات المعاد تأهيلها خدمات على قدم المساواة، لا سيما للفئات أو الأشخاص المستضعفين. سيتم التعامل مع هذه المخاطر من خلال تجنب المناطق غير الآمنة، وتحديد القضايا القديمة أثناء عملية الفرز، والتعاقد الشامل، وضمان المساواة في الوصول إلى فوائد المشاريع الفرعية. لم يتم توقع أية مشكلات قديمة، ولم تتم مصادفة أي مشكلات أثناء المشروع الطارئ الأول للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن.

6.2. المخاطر والآثار المتعلقة بالمقاول

يرتبط المستوى الثاني من المخاطر ارتباطًا مباشرًا بأنشطة البناء وإعادة التأهيل للمقاولين الذين سيعيدون بناء، وإعادة تأهيل، واستعادة مرافق المياه والإصحاح والنظافة العامة المستهدفة. تمثل هذه المخاطر الجزء **الأكبر من مخاطر وتأثيرات البيئة والصحة والسلامة ومخاطر وتأثيرات أنشطة المشروع**. على الرغم من أن ملف المخاطر قد يختلف بين أنشطة محددة، فإن الملامح العامة للمخاطر لأنشطة البناء مماثلة للمكون 2. يتم تفصيل هذه المخاطر والمعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة في الجدول التالي.

الجدول 14. المخاطر والآثار المتعلقة بالبيئة والمجتمع (بما فيها العمل) والصحة والسلامة البيئية والاجتماعية والصحية المرتبطة بأنشطة المقاولين

التقييم البيئي	
إدارة المقاولين	
• يمكن أن يكون لأنشطة البناء آثار بيئية واجتماعية إذا لم يتم تحديد المخاطر ولم يتم تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية أو إدارتها بطريقة تتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1)
إدارة موقع البناء	
الغطاء النباتي	
• يمكن لأنشطة البناء أن تدمر أو تتدب أو تشوه دون داع البيئة المحيطة الطبيعية في المنطقة المجاورة لموقع البناء	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6)
الحاق الضرر بالمنشآت القائمة	
• قد تؤدي إلى الحاق أضرار بالمنشآت الموجودة، مثل المباني، المنشآت، الأشغال، الأنابيب، الكابلات، المجاري أو الخدمات الأخرى. • قد يتعرض أصحاب أو مستأجرو أو شاغلي العقارات للإزعاج أو المضايقة من أعمال البناء والنفايات الناجمة عن البناء.	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
النفايات الناتجة عن أنشطة البناء	
• قد تلوث مخلفات البناء والغنائم التربة والمياه الجوفية • قد يؤدي نقل النفايات إلى نفايات الطرق • قد يتم التخلص من النفايات الصلبة والحطام بشكل غير صحيح	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3)
تلويث الهواء	
• تلوث الهواء الناجم عن انبعاثات الغبار ومركبات ومعدات البناء • يمكن أن يؤثر توليد الأتربة خلال الحفر أو الحجب أو الضغط أو نقل مواد البناء على رفاه المجتمعات المجاورة	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
النفايات الخطرة والسامة	
• يمكن أن يؤدي إنتاج النفايات السائلة إلى تلوث التربة أو المياه الجوفية • يمكن أن تتسرب النفايات الخطرة، أو التي يحتمل أن تكون خطرة، من حطام البناء أو استخدام المواد الكيميائية إلى البيئة	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3)
وضع لافتات في منطقة العمل	
• قد يؤدي عدم وجود لافتات وتدابير احترازية مناسبة إلى وقوع حوادث	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
حُفرة الإمداد والمحاجر	

• عمليات المحاجر ستنتج ضجيجا وأتربة ستؤثر على السكان القريبين • قد تؤدي المحاجر التي يستخدمها الموردون الرئيسيون إلى تحويل المواطن الطبيعية أو الحيوية أو تدهورها بدرجة كبيرة • المحاجر التي تم استغلالها بشكل غير صحيح يمكن أن تلوث المياه الجوفية والسطحية • المحاجر والحفر غير المسورة تشكل خطرا على الناس والماشية • عملية التفجير يمكن أن تدمر الممتلكات • الحفر والمحاجر يمكن أن تشوش المنظر الطبيعي	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) والمعيار البيئي والاجتماعي (4)
موقع المعسكرات العمالية	
• يمكن أن تضر المخيمات ذات الموقع السيئ بالمجتمعات المحلية وتسبب النزاعات	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (5)
إيقاف تشغيل المعسكرات ومواقع العمل والمصنع	
• قد تشتمل مواقع البناء على بقع ملوثة ونفايات ومعدات مهجورة تشكل خطراً على صحة المجتمعات المجاورة	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
الصحة والسلامة	
الطقس القاسي وإغلاق المرفق	
• يمكن أن يصاب العمال أو يمرضوا إذا طلب منهم العمل في طقس قاسي	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
المراحيض والاستحمام	
• يمكن أن يؤدي عدم كفاية المراحيض والاستحمام إلى مرض العمال أو مرضهم	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
إمدادات مياه الشرب	
• يمكن أن يؤدي عدم كفاية إمدادات المياه الصالحة للشرب في الموقع إلى مرض العمال ومرضهم	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
منطقة الأكل النظيفة	
• يمكن أن يؤدي عدم وجود منطقة نظيفة لتناول الطعام إلى مرض العمال ومرضهم	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
معدات الحماية الشخصية	
• يمكن أن يؤدي عدم وجود معدات الوقاية الشخصية المناسبة والتدريب على استخدامها إلى حدوث إصابات	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
الضوضاء	
• يمكن أن تؤثر مستويات الضوضاء العالية بشكل دائم على سمع العمال • زيادة مستويات الضوضاء والاهتزازات بسبب المركبات الثقيلة ومعدات البناء، والتي تشكل مصدر إزعاج للمجتمع المحيط بالموقع	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
العمل في المجاري	
• يمكن أن يؤدي العمل في المجاري إلى الاختناق وحتى الموت، إذا لم يتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
الأمراض المعدية	
• يمكن أن يسهل موقع البناء انتشار الأمراض المعدية	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
فيروس كورونا (كوفيد -19)	
• يمكن أن تزيد مواقع البناء من انتشار كوفيد-19	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
أمراض تنتقل بواسطة الحشرات	
• يمكن أن يساعد موقع البناء الذي تتم إدارته بشكل سيء على انتشار الأمراض المنقولة بالنواقل، خاصة إذا لم يتم تجنب تجمعات المياه الراكدة	
السلامة على الطرق والسلامة المرورية	
• يمكن أن تتسبب حركة المرور المتعلقة بالمشروع في وقوع حوادث	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
الموروث الثقافي	
• قد تكشف أنشطة المشروع عن تراث ثقافي غير معروف (اكتشافات بالصدفة) • قد تؤثر أنشطة المشروع بشكل غير مباشر على الموروث الثقافي الحالي، على سبيل المثال من خلال تكسير أعمال البناء	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8)
التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة	
• يمكن أن يؤدي عدم الاستعداد إلى زيادة التأثير السلبي لحالة الطوارئ بشكل خطير	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
إشراك أصحاب المصلحة	
• قد يؤدي عدم المشاركة مع المجتمعات المجاورة المتأثرة بأنشطة المشروع إلى توترات ويؤدي إلى شكاوى	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10)
إدارة القوى العاملة	
تدفق العمالة	
• يمكن أن يكون لتدفق العمالة للعمل على أنشطة المشروع آثار سلبية كبيرة على المجتمعات المحلية	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
ظروف العمل	
• قد لا يزود المقاولون العمال بالشروط والأحكام التي يحق لهم الحصول عليها بموجب قانون العمل اليمني، وعلى الأخص المرسوم 5/1995، واتفاقيات منظمة العمل الدولية المعمول بها بشأن ظروف مكان العمل.	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
التأمين	
• قد لا يقوم المقاولون بتعويض العمال وعائلاتهم عن الإصابات أو الوفيات في مكان العمل	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
آلية التظلم للعمال	
• قد لا يعمل المقاولون على شكاوى العمال	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين	
• قد يعتدي العمال جنسيًا على النساء أو الأطفال	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)
الحماية من عمالة الأطفال	
• قد يقوم المقاولون عن غير قصد بتوظيف عمال تقل أعمارهم عن 18 عامًا.	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)
القواعد السلوكية	

سيتم التخفيف من هذه المخاطر المتعلقة بالبناء من خلال مطالبة المقاولين باستيفاء مجموعة مفصلة من المتطلبات البيئية والاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة[40] التي تتطابق مع المخاطر والآثار المدرجة في الجدول أعلاه، كما هو مفصل في الملحق 5. المتطلبات هي يعتمد بشكل كبير على الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة وإرشادات البنك الدولي الأخرى. سوف يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون بتضمين متطلبات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمشروع في جميع وثائق العطاءات وعقود الأشغال. كما سيعد المكتب كتيبات أو كتيبات عن السلامة للمقاولين حسب الاقتضاء.

6.3. المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع

- المستوى الثالث من المخاطر فهو خاص بالقطاع ولا يتعلق بالأنشطة التي يقودها المتعاقدون. ويرتبط بعضها بالتصميم التقني للمرافق، في حين يرتبط بعضها بالمخاطر والآثار المحتملة المرتبطة بتشغيل المرافق بمجرد إعادة تأهيلها.
- سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقوم وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية بتنفيذ المشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي وفقًا لإرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمجموعة البنك الدولي بشأن المياه والصرف الصحي[41]. يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر والآثار الرئيسية غير المتعلقة بالمقاول والتي قد تحتاج وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية إلى معالجتها، بالإضافة إلى إجراءات التخفيف المطابقة، إذا كان المكون 2 لتمويل المشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية. تعد المخاطر والآثار الخاصة بالقطاع إضافة إلى المخاطر والآثار ذات الصلة بالمقاول العام الموصوفة في الجدول 4.

[40] قد لا تصبح بعض متطلبات البيئة والصحة والسلامة (ESHS) ذات صلة أثناء تنفيذ المشروع، على سبيل المثال متطلبات إدارة مخيمات العمال أو تدفق العمالة.

[41] www.ifc.org/ifcext/enviro.nsf/Content/EnvironmentalGuidelines

الجدول 15. الآثار المحتملة وإجراءات التخفيف المطابقة للمشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي

الأثر المحتمل	تدابير التخفيف
يمكن أن يؤدي تحسين إمدادات المياه إلى زيادة كميات مياه الصرف الصحي	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المشاريع الفرعية لإمدادات المياه مصحوبة بمشاريع فرعية للصرف الصحي، إذا تجاوزت المياه العادمة المتزايدة السعة الحالية
يمكن أن تؤدي التحسينات في نظام الصرف الصحي، في حالة عدم وجود معالجة كافية، إلى زيادة تصريف المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة بشكل غير كاف (المنزلية والبلدية والصناعية)، وتلوث المياه الجوفية والسطحية والساحلية، أو تزيد من حدوث الكوليرا والدوسنتاريا	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المشاريع الفرعية التي تؤدي إلى زيادة في المياه العادمة المجمعة تكون مصحوبة بتدابير للتعامل مع الزيادة سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن مشاريعه الفرعية للصرف الصحي توفر التخلص النهائي الآمن من النفايات السائلة من برك المعالجة أو إعادة استخدامها بأقصى درجات الحذر لتجنب الاتصال المباشر مع البشر أو الحيوانات. عند الضرورة، سيوفر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون التدريب لأعضاء مختارين من المجتمع على قضايا الصحة والنظافة
ستنتج إعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي الحمأة المعالجة التي يجب إدارتها والتخلص منها بشكل آمن.	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن أي مشروع فرعي يؤدي إلى زيادة الحمأة المعالجة يتضمن تدابير للتخلص بشكل صحيح من الحمأة بأمان وفقًا لإرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمياه والصرف الصحي. إذا كان من المتصور استخدام الحمأة في الزراعة، فسوف يشجع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وزارة المياه والبيئة / مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية باعتبارها مسؤولة عن تشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي المستهدفة لتطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة للاستخدام الزراعي لحمأة الصرف الصحي (http://www.fao.org/3/t0551e/t0551e08.htm)
قد تكون البرك الراكدة المؤقتة مواقع تكاثر لناقلات الأمراض.	سيتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الإجراءات اللازمة لضخ وشفط أي فائض من أقرب غرف التفتيش أو الغرف لمكافحة ناقلات الأمراض لأي تجمع راكد ناتج عن أحد مشاريعه الفرعية، بما في ذلك استخدام المبيدات الحشرية.
خسارة مؤقتة في الدخل وتعطل الأنشطة الاقتصادية / الأعمال التجارية بسبب أنشطة المشروع.	سيتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميع التدابير المناسبة لتعويض الأطراف المتضررة، وفقًا لإطار إعادة توطين المشروع
قد يتم إعادة استخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة بشكل غير كافٍ في الزراعة، ولا سيما من قبل الشرائح الأفقر من السكان.	لن يمضي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قدما في المشروع الفرعي إلا إذا كان من الممكن معالجة المخاطر على النحو الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية[42]
بسبب التوافر المحدود، قد تؤثر زيادة إمدادات المياه للمدن على الاستخدام الزراعي الحالي	لن يمضي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قدما في مشروع فرعي لإمدادات المياه إذا تسبب في نزاع على المياه.
قد تكون إدارة جانب الطلب والتخصيص الفعال للمياه من قبل مؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية ضرورية للحفاظ على موارد المياه الشحيحة، ولكن يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للشرائح الفقيرة من السكان. علاوة على ذلك، قد يؤثر استرداد تكلفة خدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة سلبًا على الشرائح الأفقر في المجتمع	سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن أي مساعدة فنية تتعلق بتعريفات إمدادات المياه (توزيع الإنتاج والصيانة) أو الصرف الصحي (بما في ذلك شبكات الصرف الصحي، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والصيانة) تعزز التدابير التي لا تؤثر سلبًا على الشرائح الأفقر أو الضعيفة من السكان.
قد تؤثر محطات معالجة مياه الصرف الصحي المعاد تأهيلها بشكل إيجابي على المجتمعات المجاورة التي توسعت على مر السنين، على سبيل المثال عن طريق الحد من الروائح الكريهة مما يقلل من قيمة الممتلكات	• اعتمادا على نطاق القضايا، سوف يستكشف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما إذا كان بإمكانه تنفيذ تدابير التخفيف الكافية لمعالجة مخاوف هذه المجتمعات المجاورة. • لن يمضي المكتب قدما في المشروع الفرعي إذا لم يتمكن من تنفيذ تدابير التخفيف الكافية. • وسيقوم المكتب بحملات توعية عامة واتصال.
مخاطر على الصحة والسلامة المهنية والمخاطر على الصحة والسلامة العامة هي الأثر المحتمل للتدخلات المقترحة.	• سيتم تطبيق تدابير الصحة والسلامة المناسبة والمحددة جيدًا ومتطلبات الصحة والسلامة المهنية بصرامة.

توزيع المياه

[42] الإرشادات الصحية استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة وتربية الأحياء المائية (سلسلة التقارير الفنية لمنظمة الصحة العالمية، رقم 778، 1989م).

سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تطبق وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية التدابير التالية أثناء إعادة تأهيل أنظمة توزيع المياه التي يدعمها المكون 2 من المشروع.

- الحفاظ على ضغط كافٍ لحماية جودة المياه في تطهير النظام.
- تنفيذ برنامج لاكتشاف التسرب وإصلاحه (بما في ذلك سجلات التسربات السابقة والمياه غير المحسوبة لتحديد مناطق المشاكل المحتملة).
- النظر في استبدال التيار الكهربائي مع الأخذ في الاعتبار تاريخ التسرب.
- منع وتقليل والسيطرة على التأثيرات الناتجة عن شطف الأنابيب.

معالجة مياه الصرف الصحي

سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تطبق وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية الإجراءات التالية أثناء إعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي يدعمها المكون 2 من المشروع.

- التقليل إلى أدنى حد من تجاوز نظام المعالجة باستخدام أنظمة منفصلة لمياه الأمطار ومياه الصرف الصحي، إن أمكن، وتوفير قدرة كافية لمعالجة التدفقات القصوى.
- تنفيذ برنامج التحكم في المصادر الصناعية والذي يتضمن المراقبة والإنفاذ التنظيمي الفعال.
- ضع في اعتبارك تصريف المياه العادمة المعالجة إلى الأراضي الرطبة الطبيعية أو المبنية، والتي يمكن أن تمنع تأثير التصريف على البيئة المائية، ما لم تتدهور الأراضي الرطبة نفسها بسبب التصريف.
- معالجة المياه الرمادية، إذا تم جمعها بشكل منفصل عن مياه الصرف الصحي، لإزالة الملوثات العضوية وتقليل مستويات المواد الصلبة العالقة والكائنات المسببة للأمراض وغيرها من المواد المسببة للمشاكل إلى مستويات مقبولة بناءً على اللوائح الوطنية والمحلية المعمول بها.
- يجب وضع علامات واضحة على خطوط المياه الرمادية ومحطات نقاط الاستخدام لمنع الاستخدام العرضي لتطبيقات جودة المياه الصالحة للشرب.
- بناءً على تقييم المخاطر على صحة الإنسان والبيئة، ضع في اعتبارك إعادة استخدام النفايات السائلة المعالجة، خاصة في المناطق ذات إمدادات المياه الخام المحدودة. يجب أن تكون جودة المياه العادمة المعالجة لاستخدامات الأراضي أو الاستخدامات الأخرى متسقة مع الإرشادات ذات الصلة القائمة على الصحة العامة من منظمة الصحة العالمية والمتطلبات الوطنية المعمول بها.
- اختيار تقنيات معالجة الحمأة المناسبة، مع مراعاة، على سبيل المثال، كمية الحمأة ومصادرها؛ الموارد المتاحة للنفقات الرأسمالية والتدريب والعمليات والصيانة.
- توافر المشغلين المهرة وموظفي الصيانة وما إلى ذلك؛ وطرق التخلص المرغوبة أو الاستخدامات النهائية للمواد الصلبة المعالجة.
- النظر في استخدام الأراضي أو إعادة الاستخدام المفيدة الأخرى لمخلفات محطات معالجة المياه العادمة، ولكن بناءً على تقييم المخاطر على صحة الإنسان والبيئة فقط. يجب أن تكون جودة المخلفات لاستخدام الأراضي متسقة مع الإرشادات ذات الصلة القائمة على الصحة العامة من منظمة الصحة العالمية[43] والمتطلبات الوطنية المعمول بها
- معالجة مخلفات محطات معالجة مياه الصرف الصحي والتخلص منها وإعادة استخدامها بطريقة تتفق مع المتطلبات الوطنية المعمول بها أو، في حالة عدم وجودها، التوجيهات والمعايير المقبولة دوليًا
- نقاط انبعاث الغطاء (على سبيل المثال، أحواض التهوية، وأجهزة التصفية، ومكثفات الحمأة، والخزانات، والقنوات)، وانبعاثات التهوية لأنظمة التحكم (على سبيل المثال، طبقات السماد، والمرشحات الحيوية، وأجهزة الغسل الكيميائي، وما إلى ذلك) حسب الحاجة لتقليل الروائح وتلبية المتطلبات الوطنية المعمول بها والمبادئ التوجيهية المقبولة دوليًا عند الضرورة، ضع في اعتبارك تقنيات التهوية البديلة أو تكوينات العمليات لتقليل التطاير.

الصرف الصحي

- سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقوم وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية بتطبيق التدابير التالية أثناء إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي:

[43] إرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي والفضلات والمياه الرمادية (2006)

- إذا تمت إدارة المياه الرمادية بشكل منفصل عن مياه الصرف الصحي، فستتبع تدابير التحكم في مصدر المياه الرمادية لتجنب استخدام وتصريف المواد المسببة للمشاكل، مثل الزيت والشحوم والجسيمات الكبيرة أو المواد الكيميائية.
- التحقيق في المصادر الأولية للملوثات التي تسبب اضطرابات أو تداخلًا في محطة المعالجة؛
- النظر في تركيب أنظمة صرف صحي منفصلة لمياه الصرف المنزلية وجريان مياه الأمطار في التخطيط الشامل وتصميم أنظمة الصرف الصحي الجديدة؛
- عندما تسود أنظمة الصرف الصحي في الموقع حيث يتم خلط الفضلات بالماء، سيتم استخدام نظام الصرف الصحي ذي القطر الصغير لتجميع المياه المتدفقة من أنظمة الصرف الصحي أو خزانات الاعتراض؛
- الحد من عمق المجاري قدر الإمكان (على سبيل المثال، عن طريق تجنب الطرق تحت الشوارع ذات الازدحام المروري). بالنسبة للمجاري الضحلة، يمكن استخدام غرف تفتيش صغيرة بدلاً من غرف التفتيش؛
- استخدام المواد المناسبة المتوفرة محليًا لبناء المجاري. يمكن أن تكون الأنابيب الخرسانية المغزولة مناسبة في بعض الحالات ولكنها يمكن أن تتعرض للتآكل من كبريتيد الهيدروجين إذا كان هناك انسداد و / أو منحدر غير كافٍ؛
- ضمان قدرة هيدروليكية كافية لاستيعاب التدفقات القصوى والمنحدرات الكافية في أنابيب الجاذبية لمنع تراكم المواد الصلبة وتوليد كبريتيد الهيدروجين؛
- تصميم أغطية غرف التفتيش لتحمل الأحمال المتوقعة وضمان إمكانية استبدال الأغطية بسهولة في حالة كسرها لتقليل دخول القمامة والطمي إلى النظام؛
- تجهيز محطات الضخ بمصدر طاقة احتياطي، مثل مولد الديزل، لضمان التشغيل المتواصل أثناء انقطاع التيار الكهربائي، وإجراء الصيانة الدورية لتقليل حالات انقطاع الخدمة. النظر في سعة المضخة الزائدة في المناطق الحرجة؛
- إجراء الإصلاحات حسب الأولوية بناءً على طبيعة المشكلة وخطورتها. هناك ما يبرر الإزالة الفورية للانسداد أو الإصلاح إذا ما حدث فائض في التدفق أو في حالة المشاكل العاجلة التي قد تتسبب في حدوث فائض وشيك (على سبيل المثال، فشل محطة الضخ أو تمزق خط الصرف الصحي أو انسداد خط الصرف الصحي)؛
- مراجعة سجلات صيانة المجاري السابقة للمساعدة في تحديد "النقاط الساخنة" أو المناطق التي تعاني من مشاكل الصيانة المتكررة ومواقع فشل النظام المحتمل، وإجراء الصيانة الوقائية أو إعادة التأهيل أو استبدال الخطوط حسب الحاجة؛
- عند حدوث انسكاب و / أو تسرب و / أو فيضان، سيتم منع مياه الصرف الصحي من الدخول إلى نظام تصريف العواصف عن طريق تغطية أو سد مداخل تصريف العواصف أو عن طريق احتواء وتحويل مياه الصرف الصحي بعيدًا عن القنوات المفتوحة ومرافق تصريف العواصف الأخرى (باستخدام أكياس الرمل والسدود القابلة للنفخ...وغيرها)، قم بإزالة مياه الصرف الصحي باستخدام معدات التفريغ أو استخدم تدابير أخرى لتحويلها مرة أخرى إلى نظام الصرف الصحي.

إجراءات معالجة القضايا البيئية والاجتماعية

يوضح هذا القسم بالتفصيل الإجراءات الواجب اتباعها في معالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية.

7.1. قائمة الاستبعاد

تتمثل الخطوة الأولى في معالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأي مشروع فرعي في أن يستبعد مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية جميع المشاريع الفرعية التي تتضمن أيا من السمات التالية باعتبارها غير مؤهلة للدعم من **مؤهلة للدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**:

- الإنتاج أو الأنشطة التي تنطوي على الأشكال الضارة والمستغلة للعمل القسري / عمالة الأطفال.
- إنتاج أو الاتجار بأي منتج أو نشاط يعتبر غير مشروع بموجب قوانين أو أنظمة البلد المضيف أو المعاهدات والاتفاقات الدولية.
- إنتاج الأسلحة والذخائر أو الاتجار بها.
- المقامرة، الكازينوهات، والمؤسسات المماثلة.
- المتاجرة في الحياة البرية أو منتجات الحياة البرية المنظمة بموجب معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض.
- إنتاج المواد المشعة أو الاتجار بها.
- إنتاج الحرير الصخري (الاسبستوس) الغير متماسك أو الاتجار به أو استخدامه.
- إنتاج الأخشاب أو غيرها من المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات غير المدارة أو الاتجار بها.
- إنتاج أو تجارة المنتجات التي تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور.
- إنتاج كميات كبيرة من الكيماويات الخطرة أو الاتجار بها أو تخزينها أو نقلها، أو استخدام الكيماويات الخطرة على نطاق تجاري.
- إنتاج أو الاتجار في المستحضرات الصيدلانية الخاضعة للإنهاء التدريجي أو الحظر الدولي.
- إنتاج أو تجارة مبيدات الآفات / مبيدات الآفات الخاضعة للإنهاء التدريجي أو الحظر الدولي.
- إنتاج المواد المستنفدة للأوزون أو الاتجار بها الخاضعة للإنهاء التدريجي الدولي.
- الإنتاج أو الأنشطة التي تؤثر على الأراضي التي تملكها أو تطالب بها الشعوب الأصلية بموجب أحكام قضائية، دون موافقة تامة موثقة من هؤلاء السكان.
- محطات الطاقة.
- البنية التحتية للنقل واسعة النقل مثل الطرق العامة، الطرق السريعة، شبكات المترو الحضرية، السكك الحديدية، والموانئ.
- الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية؛ قطع الأشجار لأغراض تجارية.
- السدود أو المشاريع تنطوي على تخصيص أو نقل المياه، بما في ذلك عمليات أو أنشطة نقل المياه في أحواض تؤدي إلى تغيرات كبيرة في جودة المياه أو توافرها.
- الأنشطة التي من شأنها أن تحول بصورة كبيرة المواطن الطبيعية أو تغير بدرجة كبيرة التنوع البيولوجي و/أو مناطق الموارد الثقافية التي يحتمل أن تكون هامة، و
- الأنشطة التي تتطلب نقل الأسر المعيشية السكنية و/أو حيازة الأراضي غير الطوعية ذات الأهمية،
- الأنشطة في المناطق المتنازع عليها.

7.2. الفحص

في غضون أسبوع واحد من تلقي مسودة المشروع الفرعي المقترح من موظفي المكتب الفني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو من الشركاء المنفذين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، سيقوم اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية بإعداد نموذج فحص الخاص بالمشروع الفرعي (النموذج في الملحق 1) وتوقيعه وتمريره إلى مدير المشروع، يبين ما يلي:

(i) تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة (عالية، كبيرة، متوسطة أو منخفضة)، مع المبررات
(ii) أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة التي سيتم إعدادها.

7.3. أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

المشاريع الفرعية التي تتطلب تقييما كاملا للأثر البيئي والاجتماعي وخطة كاملة للإدارة البيئية والاجتماعية

سيحدد مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية ما إذا كان المشروع الفرعي يتطلب تقييما كاملا للأثر

البيئي والاجتماعي وخطة للإدارة البيئية والاجتماعية. وفي هذه الحالة، يقوم مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية، بالتعاون مع مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية للشريك المنفذ المعني، بإعداد مسودة الشروط المرجعية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة للإدارة البيئية والاجتماعية وفقا للنموذجين الواردين في الملحقين رقم (3) و (4). ويقوم من ثم بتمرير الشروط المرجعية إلى مدير البرنامج والذي بدوره سيقوم بتقديمها إلى البنك الدولي لاستعراضه والموافقة عليه.

وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باختيار خبراء استشاريين على نحو تنافسي لإعداد تقييمات كاملة للآثار البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية التي تحتاج إليها. وسيشرف مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية على إعدادها والتفاعل مع الاستشاريين. وعند الانتهاء من إعداد المستندات، سيقدم مدير البرنامج مسودة تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية إلى البنك الدولي لاستعراضها وإقرارها والكشف عنها.

المشاريع البيئية التي تتطلب خطة الإدارة البيئية والاجتماعية فقط

سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المناسبة للمشاريع الفرعية التي لا تتطلب تقييمًا كاملاً لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية إما من قبل مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أو للمشاريع الفرعية التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مباشرة، أو من قبل مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لكل شريك منفذ، للمشاريع الفرعية التي سينفذونها. يجب مراجعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع الفرعي والموافقة عليها مسبقًا من قبل البنك الدولي قبل تنفيذ المشروع الفرعي. سيقوم مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمراجعة وضمان جودة جميع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية قبل إرسالها إلى البنك من قبل مدير المشروع.
سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المناسبة وفقًا لجدول المحتوى التالي:

الورقة الموجزة / الصفحة التلخيصية

اسم المشروع الفرعي	
موقع المشروع الفرعي	
الشريك المنفذ	
مستوى المخاطرة (منخفض، متوسط ، كبير أو مرتفع)	
تاريخ الزيارة الميدانية	
ملخص المشاورات	
ملاحظات / تعليقات	
توقيع مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية	
التاريخ	

وصف المشروع الفرعي

- طبيعة الأنشطة ونطاقها، وخاصة أعمال البناء وإعادة التأهيل. قم بتضمين جميع التفاصيل الفنية ذات الصلة لفهم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي
- الموقع، بما في ذلك خريطة للموقع. إذا كان المشروع الفرعي يتضمن مواقع متعددة، فيجب تقديم تفاصيل كل موقع.

خط الأساس البيئي والاجتماعي

- تقديم جميع المعلومات اللازمة المطلوبة لفهم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي.
- تقديم صورًا اضمن التوضيح الكامل للقضايا البيئية والاجتماعية، مع البيانات المناسبة.

المشاورات

- توثيق جميع المشاورات مع أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم بالمشروع الفرعي (التاريخ، الموقع، قائمة المشاركين، الموضوعات التي تمت مناقشتها، الاستنتاجات). يجب أن تشمل الاستشارات الأشخاص الذين قد يتأثرون سلباً وليس فقط المستفيدين أو المهتمين والمعنيين.
- ضم صورا المشاورات
- تفصيل إجراءات آلية التظلم الخاصة بالمشروع الفرعي

أدوات التخفيف

- الرجوع إلى المتطلبات البيئية والاجتماعية (بما في ذلك العمل) والصحة والسلامة (الملحق 5) وأرفقها بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية
- تسليط الضوء على متطلبات البيئة والصحة والسلامة التي يجب أن يوليها مقاولو المشاريع الفرعية أكبر قدر من الاهتمام. إذا لزم الأمر، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية "تناسب" متطلبات البيئة والصحة والسلامة مع طبيعة المشروع الفرعي ونطاقه والمخاطر البيئية والاجتماعية المحددة وعدد العاملين المعنيين. على سبيل المثال، قد يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تحديد نوع معدات الحماية الشخصية أو محتويات صناديق الإسعافات الأولية للعقود الصغيرة.
- إذا لزم الأمر، تحديد المتطلبات الإضافية التي ستنطبق على مقاول المشروع الفرعي.
- الإشارة إلى تدابير التخفيف التي سيطبقها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون لمعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية غير المرتبطة بالمقاولين (انظر القسم 6.2 من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية)، بما في ذلك القضايا القديمة والمساعدة الفنية.
- تقديم خطة المراقبة الخاصة بالمشروع الفرعي والتي تشير إلى المعلمات التي سيتم مراقبتها، وكيف سيتم مراقبتها، ومن سيقوم بمراقبتها، ومدى تكرار مراقبتها.
- ذكر تفاصيل أي تدريب يقدمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمقاولين وعمالهم.

الميزانية

- توفير ميزانية لتدابير التخفيف التي سينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه المنفذون. وستدرج التكلفة التي يتحملها المتعاقدون لتلبية متطلبات البيئة والمجتمع والصحة والسلامة في عقودهم.

7.4. دمج متطلبات البيئة والصحة والسلامة في العقود[44]

سيضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شريكه المنفذ ما يلي:

- أن تشير طلبات العروض إلى متطلبات البيئة والصحة والسلامة في الملحق 5
- أن يقدم مقدمو العطاءات خطة بيئية واجتماعية أولية كجزء من عطاءاتهم، مع وصف المبادئ والمنهجية التي سيستخدمونها لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة بموجب العقد، وسيشملون جميع التكاليف المرتبطة بإدارة القضايا البيئية والاجتماعية في عروضهم. العطاءات.
- أن تراعى جودة الخطة البيئية والاجتماعية الأولية، والأداء البيئي والاجتماعي السابق لمقدمي العطاءات، وقدرتهم على إدارة القضايا البيئية والاجتماعية عند اختيار المقاولين.
- أن يقوم المقاولون المختارون بإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول، والتي توضح بالتفصيل كيفية تنفيذ متطلبات البيئة والصحة والسلامة، بما في ذلك الموظفين
- أن تتم الموافقة على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية قبل بدء الأنشطة
- أن تستخدم خطط الإدارة البيئية والاجتماعية كمعيار لرصد وتقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمقاول

7.5. متطلبات التشاور والإفصاح

أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عددا من المشاورات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحديد الاحتياجات المياه والإصحاح والنظافة العامة ذات الأولوية لعدد 27 منطقة مختارة مسبقا (11 مدينة في المناطق الحضرية و 16 منطقة شبه حضرية وريفية) في إطار مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن مع التركيز على ما يلي:

- دعم الاستجابات لحالات الطوارئ الوطنية لمواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وأضرار الفيضانات.

- استعادة الخدمات العامة والوصول إلى الأسواق مع التركيز على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي.

[44] سيطلب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضًا من جميع المتعاقدين استيفاء إرشادات النظام المنسق عالمياً، رغم أنه قد لا يتم ذكرها صراحةً في شروط العقد

- تحسين القدرات المؤسسية للشركاء المنفذين المحليين والمؤسسات المحلية.

- ضمان خلق فرص عمل وأنشطة اقتصادية للأشخاص الذين فقدوا أعمالهم وتجارتهم بسبب الصراع المستمر وفيروس كورونا (كوفيد-19) والفيضانات السريعة.

- أجريت بشكل مكثف مشاورات وتقييمات فنية متعددة تهدف إلى تحديد الأولويات "العاجلة" في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، واختيارها، على أن تنفذ في حالات الطوارئ، وهي الأولويات التي تحتاج إلى استكمال التدخلات المقررة في المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن. ونتيجة لذلك، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالأنشطة الرئيسية التالية:

- تقييم الاحتياجات المؤسسية للشركات المحلية للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية مع مراعاة –

- احتياجات المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي المحلية في المناطق الحضرية والريفية.

- إعادة تقييم القدرة المؤسسية لشركائه المنفذين (وهما مشروع الأشغال العامة ووحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية) للتنفيذ المتزامن لمشاريع متعددة تمولها مجموعة البنك الدولي (وهذه المشاريع هي المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن ومشروع رأس البشري الطارئ في اليمن).

- تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمياه والصرف الصحي والنظافة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية التي تم اختيارها مسبقا.

- إعداد خطط الاستثمار الأولية لمكون المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (المياه والإصحاح والنظافة الصحية) لمشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن استنادا إلى خطة الاستثمار المعتمدة للمشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن الذي يستهدف 11 منطقة حضرية من أصل 27 منطقة مختارة مسبقا في إطار مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن.

أجريت أيضا مشاورات وتنسيق مع الوزارات التنفيذية والسلطات المحلية والشركاء الإنمائيين الآخرين لكفالة التخطيط التشاركي المحلي والوطني في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية واختيارها. وأجريت تلك المشاورات خلال البعثات الميدانية والاجتماعات الرسمية والاجتماعات الافتراضية والمكالمات الهاتفية بين شهري أبريل ومايو 2021م.

أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشاورات مع شركائه المنفذين (مشروع الأشغال العامة ووحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية) ومع منظمات مجتمع مدني يمنية مختارة لمناقشة وبحث إسهاماتها وتعليقاتها بشأن أدوات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي وضعت في إطار المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن ومشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن. وخلال يومي 28 و 29 أبريل 2021م، أجريت مشاورات مع منظمات مجتمع مدني يمنية مختارة. تتمتع منظمات المجتمع المدني هذه بوجود قوي في معظم المدن الحضرية والمناطق الريفية في اليمن ولها علاقات معترف بها مع منظمات غير حكومية دولية ووكالات أمم متحدة مثل مركز الملك سلمان والهلال الأحمر الإماراتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبسبب الوضع الحالي لفيروس كورونا (كوفيد-19) ورداءة الاتصال بالإنترنت في اليمن، أجريت تلك المشاورات عبر الهاتف.

في 01 يونيو 2021م، أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اجتماعا تشاوريا مع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق المساعدات الإنسانية ووزارة المياه والبيئة لإعلامهم ومناقشة ما يأتي: أ) هدف ونطاق مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن-المكون 2 (المياه والإصحاح والنظافة العامة) الذي سيتم تنفيذه من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه المنفذين المحليين. ب) الاحتياجات الطارئة للمياه والصرف الصحي في المحافظات الشمالية. ج) معايير اختيار استثمارات مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن في المناطق / المواقع المستهدفة/المحددة مسبقًا. د) تعزيز التنسيق الفعال بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمجلس

الأعلى لإدارة وتنسيق المساعدات الإنسانية ووزارة المياه والبيئة والشركاء المحليين فيما يتعلق بالمياه والإصحاح والنظافة العامة.

في 22 يونيو 2021م، عقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اجتماعًا تشاوريًا مع وزير المياه والبيئة في عدن وفريق وحدة إدارة مشروع لمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية بهدف مناقشة ما يأتي:

- **هدف ونطاق مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن-المكون 2 (المياه والإصحاح والنظافة العامة) الذي سيتم تنفيذه من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه المنفذين المحليين.**
- **احتياجات المياه والصرف الصحي الطارئة في عموم البلاد وإمكانية تحديث الخطة الاستثمارية حسب المعلومات الجديدة والتقييمات.**
- **معايير اختيار استثمار مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن في المناطق / المواقع المستهدفة/المحددة مسبقًا.**
- **تعزيز التنسيق الفعال بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووزارة المياه والبيئة وشركاء التنفيذ المحليين في إطار مكون المياه والإصحاح والنظافة العامة.**
- **تعزيز وبناء قدرات وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية في عدن، للوفاء بالمتطلبات الجديدة الواردة في إطار العمل البيئي والاجتماعي لمجموعة البنك الدولي.**
- **احتياجات الصرف الصحي الطارئة في مدينة عدن.**

وفي 26 يوليو 2021م، عقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اجتماعا تشاوريا افتراضيا مع المنسق الوطني للمجموعة القطاعية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمياه والإصحاح والنظافة العامة ومع المنسقين دون الوطنيين لاطلاعهم على نطاق وتمويل مشروع رأس المال البشري الطارئ الذي في إطاره سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ المكون 2، وكذلك لمناقشة النقاط الآتية:

- **الفجوات الموجودة في استجابة المجموعة القطاعية المعنية بالمياه والإصحاح والنظافة لعامة (ظروف تمويل يكتنفها نقص شديد).**
- **المجالات المستهدفة ذات الأولوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتلبية احتياجات الاستجابة الملحة للمياه والإصحاح والنظافة العامة في البلاد.**
- **معايير اختيار استثمارات مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن في المناطق / المواقع المستهدفة.**
- **وسائل إشراك المنسقين دون الوطنيين للمجموعة القطاعية المعنية بالمياه والإصحاح والنظافة العامة في عملية رصد أنشطة مكون المياه والإصحاح والنظافة العامة.**
- **إدراج التقدم المحرز والإنجازات من المشروع الطارئ الثاني للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن ومشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن وذلك في التحديثات / التقارير المنتظمة للمجموعة القطاعية المعنية بالمياه والإصحاح والنظافة العامة.**
- **تعزيز التنسيق والتعاون الفعالين بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء في تنفيذ مكون المياه والإصحاح والنظافة العامة من أجل تجنب أي ازدواجية محتملة في الجهود.**

وبالرغم من الحالة الطارئة والوضع الحالي لفيروس كورونا (كوفيد-19)، تشاور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع السلطات العامة والشريكين التنفيذيين (وهما مشروع الأشغال العامة ووحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، للتأكد من أن المكون 2 من مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن يستجيب للاحتياجات التي تم تحديدها. ترد تفاصيل أخرى بشأن المشاورات التي أجريت أثناء إعداد المشروع في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع ويمكن تلخيصها كالآتي:

1. عقدت عشر حلقات عمل تشاورية مع أصحاب المصلحة في محافظتي (صنعاء وعدن) في الفترة بين 9 يونيو و13 أغسطس 2021م من أجل ضمان فعالية مشاركة أصحاب المصلحة من المدن الحضرية المستهدفة والمناطق شبه الحضرية والريفية المستهدفة في إطار المشروع. وتمت دعوة مختلف ممثلي أصحاب المصلحة وحضر حلقات العمل التشاورية 657 مشاركا، بمن فيهم:

- وزير المياه والبيئة ونائبه ووكلاء الوزارة
- وزير الصحة والسكان ووكلاء الوزارة
- ممثلين من المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي
- وحدة إدارة مشروع المياه في المناطق الحضرية وفريق عملها المحلي
- نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي ومدراء عموم المكاتب المحلية
- الأمين العام للمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق المساعدة الإنسانية والنواب ومدراء عموم المكاتب المحلية
- نائب وزير التربية والتعليم ووكلاء الوزارة
- نائب وزير الإدارة المحلية
- محافظو المحافظات ووكلائهم
- أعضاء المجالس المحلية ومدراء عموم المديريات
- ممثلين من السلطة المحلية والمجتمع المدني والجمعيات النسائية
- المشردون داخليا والمستفيدون المحليون.

2. استنادا إلى الأذونات الرسمية السابقة التي تم الحصول عليها من المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي في الشمال ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في الجنوب والاجتماعات التحضيرية، عقدت جميع حلقات العمل التشاورية في موعدها المقرر وفقا لجدول أعمال الاجتماع التالي:

ملاحظات افتتاحية ومقدمة عامة لمشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن.
مقدمة تعريفية بخطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع. ومقدمة تعريفية بعملية الشراء والاستعانة بالمصادر الإلكترونية الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
جلسة اسئلة واجوبة.
استراحة قهوة.
مقدمة تعريفية بخطة الالتزام البيئي والاجتماعي للمشروع والمعايير البيئية والاجتماعية.
مقدمة تعريفية بإطار عمل إعادة توطين للمشروع / إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي/ إجراءات إدارة العمالة.
جلسة اسئلة واجوبة.
استراحة الغداء
- مقدمة تعريفية بمشروع الاستجابة لمواجهة ومنع الاعتداء والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي / آلية التظلمات.
جلسة اسئلة واجوبة
معايير اختيار الاستثمار في المشروع وخطة الاستثمار المؤقتة / جلسة أسئلة وأجوبة
ملاحظات ختامية.

3. صممت جميع حلقات العمل التشاورية وعقدت من أجل تشجيع أصحاب المصلحة على إبداء آرائهم ودعم المشاركة النشطة والشاملة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع بطريقة موثقة خالية من التدخلات الخارجية، حيث:

- استخدمت اللغة الغربية مع التركيز بشكل أكبر على الوسائل اللفظية والبصرية.

- استخدمت أماكن عامة كبيرة يسهل الوصول إليها في بيئة تراعي الفوارق بين الجنسين مع متطلبات أمنية كافية.
- قدمت بدلات النقل للمشاركين من المواقع النائية
- تم الحفاظ على مسافة اجتماعية مناسبة للمشاركين وتم إعطاؤهم أقنعة ومعقمات لليدين كإجراءات وقائية من فيروس كورونا (كوفيد-19).
- قام عدد من الموظفين المؤهلين من الإناث والذكور التابعين للمكتب بعرض وتيسير المشاورة.
- وزعت أيضا على جميع المشاركين كتيبات تتضمن معلومات عن آلية معالجة التظلمات.
- استخدمت استبيانات تقييم خلال الجلسات للحصول على تعليقات المشاركين واقتراحاتهم وملاحظاتهم، وكذلك أوراق الحضور، مع تفاصيل اتصال المشاركين، ومعلومات عن منظماتهم وصفاتهم.

جدول اجتماعات ورشة العمل التشاورية.

التاريخ	الجلسة	المدينة	المكان	عدد الحضور
الأربعاء 09 يونيو 2021	الجلسة 1	صنعاء	فندق البستان - صنعاء	123
الخميس - 10 يونيو 2021	الجلسة 2	صنعاء	فندق البستان - صنعاء	80
الثلاثاء - 15 يونيو 2021	الجلسة 1	عدن	فندق كورال - عدن	77
الأربعاء - 16 يونيو 2021	الجلسة 2	عدن	فندق كورال - عدن	70
الخميس - 17 يونيو 2021	الجلسة 1	أبين	فندق كورال - عدن	90
الاثنين - 21 يونيو 2021	الجلسة 1	لحج	فندق كورال - عدن	76
الأربعاء - 23 يونيو 2021	الجلسة 1	الضالع	فندق كورال - عدن	71
الأربعاء - 24 يونيو 2021	الجلسة 1	تعز	فندق كورال - عدن	70

تعليقات/شواغل واستفسارات وطلبات المشاركين

كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حريصًا على ضمان المشاركة التفاعلية خلال جلسات التشاور؛ وبالتالي، منح المشاركون وقتا كافيا للتعبير عن شواغلهم. وفي ما يلي موجز لبعض النقاط الرئيسية التي أبرزت.

صنعاء، 9 يونيو 2021م

- خطوط نقا المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في منطقة حمرا عليب تتطلب إلى تدخلا فوريا.
- مستشفى خمر يحتاج إلى دعم، دعما لإعادة تأهيل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة للمستشفى وبشكل خاص وحدات العناية المركزة والعناية العامة وغرف الجراحة / العمليات. كذلك هناك حاجة لتوفير أسرة في وحدات العناية المركزة وإيجاد بديل لتوليد الطاقة في المستشفى، أي التوصيل بشبكة الكهرباء بدلاً من استخدام المولدات.
- مراكز غسيل الكلى في حاجة ماسة إلى دعم الطاقة والمياه والصرف الصحي، خاصة مع نقص الديزل.
- كان هناك طلب للنظر في محافظات أخرى مثل تعز وإب في الخطة الاستثمارية.
- الحديدة هي واحدة من أكثر المحافظات التي تتطلب التدخلات بسبب الاحتياجات المتزايدة.
- هل من الممكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يشارك مع السلطات المحلية المعنية / ذات الصلة التصاميم والمواصفات الفنية للمعدات مثل المضخات والمولدات في المناقصة المسبقة؟
- تمت الإشارة إلى توعية المجتمع حول حماية البيئة وأي مشروع يتم تنفيذه أمر بالغ الأهمية.
- ورشة صيانة المعدات خارج الخدمة بنسبة 65% وهي بحاجة إلى الدعم.
- طُلب مرارًا وتكرارًا تخصيص نسبة مئوية (على سبيل المثال 12%) من ميزانية أي مشروع للخدمات الأخرى المتعلقة بالمشروع الجاري تنفيذه، وذلك لضمان فعالية المشروع واستدامته.
- تم طرح سؤالا عن سبب عدم إشراك المجالس المحلية على مستوى المحافظات. على سبيل المثال، ورغم نشر تقييم الاحتياجات الديناميكية، لم تتلق المجالس المحلية أي تحديثات منذ عامين. لذا، طُلب إشراك المجالس والسلطات المحلية في تقييم احتياجات الأضرار ورسم الخرائط الرقمية ذات الصلة.
- ضرورة بناء قدرات الموظفين جنبًا إلى جنب مع تنفيذ المشروع.
- تم طلب توفير أنظمة الطاقة الشمسية لتخزين سلسلة التبريد للقاحات.
- تم الإشارة إلى عدم وجود تغطية كافية في تعز والتخصيص قليل.

صنعاء، 10 يونيو 2021م

- البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مدينة صنعاء القديمة قديمة وتحتاج إلى تدخل فوري.
- تم طلب توسعة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في منطقة السايلة.
- تم الإشارة إلى أن السلطات المحلية شركاء مهمون؛ فهل هناك فرصة للمنظمات غير الحكومية / الجمعيات المدنية بأن تكون شريكة وتنفذ المشاريع؟
- مؤسسة كل البنات للتنمية لديها بعض المشاريع التي سيتم تنفيذها في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. كيف يمكن أن تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ المشروع (آلية التعاون)؟
- هل يهدف هذا الاجتماع التشاوري إلى ضمان التعاون بين المنظمات غير الحكومية / الجمعيات المدنية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أم فقط بين الشركاء ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإشراك المنظمات غير الحكومية للتوعية بالمشاريع والحصول على تعليقاتهم؟
- هل هناك خطة استدامة للمشاريع الجاري تنفيذها؟

- هل توجد سياسة بشأن السرية والحماية للمتصلين عند الوصول إلى آلية معالجة المظالم التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؟
- هل يحق للمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والجمعيات المدنية التقدم في المناقصات؟
- هل يُلزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع موظفي المقاول بالتوقيع على مدونة قواعد السلوك؟
- إذا وقع سوء سلوك من قبل المقاول أو أحد أفراده، فما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها؟
- هناك مجموعات ضعيفة مختلفة لا تتمتع بالحق في الخدمة ولا يمكنها تقديم شكاواها. ما هو دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة هذه المسألة؟
- تم طلب توفير بناء القدرات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- هل ينظر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في احتياجات فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في تنفيذ المشاريع الفرعية؟
- كيف يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإشراك المجتمعات المحلية والمستفيدين في نتائج المشروع؟
- كيف تحدد الاحتياجات وكيف يتم تقييمها؟ هل توجد معايير اختيار؟

عدن، 15 و 16 يونيو 2021م

- يجب أن يكون هناك انتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية. سيكون لاستدامة للمشاريع تأثير ملموس. عدن بحاجة إلى إعادة تأهيل / إعادة بناء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. لا توجد

تدخلات محضة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بل إن المشاريع المنفذة هي المياه والصرف الصحي والنظافة العامة بالتكامل مع قطاعات أخرى مثل الصحة.

- هناك فجوة واضحة بين المجالس المحلية والوزارات. يجب على مؤسسات القطاع توفير احتياجاتها بشكل منفصل. هناك استغلال في بيع المياه يجب منعه. أيضا، بناء القدرات ضروري للموظفين.
- لا يكفي التدخل في أنظمة الطاقة الشمسية في المدرسة. هناك حاجة لإعادة تأهيل المدارس مثل مدرسة العيدروس في منطقة صيرة.
- هناك حاجة ملحة للتنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية التي تحتاج إلى معالجة من أجل الاستفادة من الأموال الممنوحة وتجنب التداخل.
- كانت هناك جهود لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقوية دور المرأة في تنفيذ المشروع.
- هل يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يزود المقاولين بالتدريب المطلوب لتقديم العطاءات واستخدام المصادر الإلكترونية؟
- هل من الممكن أن يشارك كيان حكومي في عملية مشتريات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مثل مرحلة التقييم أو التصميم؟
- لماذا يتم تقسيم أي مشروع مقترح إلى مشاريع فرعية موزعة في عدة مديريات أو حتى مناطق وبالتالي بدلاً من تنفيذ مشروع كبير وفعال، ينتهي الأمر بمشاريع فرعية صغيرة؟
- تصرف مياه الآبار يجب أن يؤخذ في الاعتبار
- أعرب المشاركون عن شكرهم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تدخلاته في القطاع الصحي بشكل عام وعلى تدخلاته في مركز التوليد الذي يجسد النجاح في تنفيذ المشروع. لا يزال الاحتياجات في مستشفى الصداقة في عدن متعددة، فعلى سبيل المثال: المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ودعم مركز غسيل الكلى، والتكاليف التشغيلية، وإنشاء مراكز غسيل الكلى للأطفال، ونقص تحلية المياه في مركز غسيل الكلى وغيرها الكثير. طلب المشاركون من وزارة المياه والبيئة إرسال فريق لتقييم الوضع واتخاذ إجراء فوري فيما يتعلق بخدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية كأولوية.
- يجب على مكاتب التخطيط القيام بوظائفها والتنسيق مع وزارة التخطيط التي تقوم بدورها بالتنسيق بين المكاتب لضمان فعالية أي مشروع يتم تنفيذه.
- ما هي تدابير الصحة والسلامة والبيئة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي يتم اتخاذها في المواقع الميدانية؟ هل لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آليات للرصد والتقييم؟ ماذا يفعل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تضارب المصالح؟
- ما هي الإجراءات التي يتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في حالة تعرض المقاول / المستفيد للعنف؟
- طلب المشاركون تدخلات لمعالجة المنازل التي تضررت من جراء الفيضانات والأمطار الغزيرة في عدن.
- هل سيشمل هذا المشروع منظمات المجتمع المدني كشركاء في التنفيذ؟

أبين، 17 يونيو 2021م

- هناك احتياجات ضخمة في أبين ورغم أنها تعرضت لأضرار بسبب النزاع وتزايد عدد السكان فيها، فلا تزال التدخلات فيها محدودة جدا.
- في لودر لم يتم تنفيذ أي تدخلات وهناك حاجة كبيرة للتدخلات العاجلة.
- غياب مشاركة منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسوية في المشروع.
- كان هناك طلب لإدراج منطقة خنفر ضمن المناطق المستهدفة للتدخلات المخطط لها.
- طلب المشاركون تخصيص ميزانية لزنجبار وإعطاء فرصة للمقاولين الشباب للمشاركة في العطاءات.
- لماذا لم يكن هناك أي تدخلات في منطقة الكود؟
- يوجد مشروع صرف صحي بمنطقة الحمراء. بدأ هذا المشروع واجتاز المرحلة الأولى لكنه لا يزال بحاجة إلى دعم لاستكمال المراحل المتبقية الأخرى.

لحج، 18 يونيو 2021م

- الطرق في لحج تحتاج إلى اعادة تأهيل الطرق وتنظيف.
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو أحد وكالات الأمم المتحدة القليلة التي تعمل بالتنسيق مع وزارة

التخطيط والتعاون الدولي من أجل التنفيذ الحقيقي للمشروع.

- هناك أربعة احتياجات رئيسية لإعادة تأهيل ابن خلدون في لحج، والصرف الصحي (خاصة في الحوطة).
- في الحوطة، هناك حاجة ملحة لدعم المرافق الصحية، وإعادة تأهيل خدمات المياه والصرف الصحي، وغيرها الكثير.
- هناك حاجة لإعادة تأهيل المعاهد الصحية في لحج وبناء قدرات العاملين فيها.
- للأسف، لا يوجد تنسيق مع منظمات المجتمع المدني ولا يوجد دعم لها من السلطات المحلية. علاوة على ذلك، لا تحظى منظمات المجتمع المدني بفرصة القيام بأدوارها القيادية في تنفيذ المشاريع.
- تلوث مياه الشرب في منطقة توبان قضية ملحة تحتاج إلى معالجة. حيث تختلط مياه الصرف الصحي مع مياه الشرب. ضرورة وجود شاحنات لشفط مياه الصرف الصحي وقنوات صرف يحي.
- تعرضت مدرسة المحسينة في الحوطة للأضرار بسبب الصراع وهي بحاجة إلى إعادة الإعمار وخدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- مخيمات النازحين بحاجة إلى تدخلات الصرف الصحي.
- الحوطة في حاجة ماسة إلى تدخلات ويجب إدراجها في خطة الاستثمار.
- هناك حاجة لتوفير أنظمة الطاقة الشمسية وخدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمدرسة الزهراء وكذلك بعض المراكز التعليمية والصحية.
- بئر مقبل كان جزءًا من مشروع لم يكتمل منذ فترة طويلة وهو الآن مصدر لانتشار المرض حيث أصبح نقطة لجمع النفايات.
- كانت هناك ميزانية خصصت من قبل الحكومة لمعالجة قضية الثقب في الحوطة. ومع ذلك، على الرغم من التعاقد على المشروع، إلا أنه لم يتم تنفيذه بسبب صعوبة الوصول إلى المنطقة المستهدفة ولم تكن مخصصات ميزانية المشروع كافية. هل يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يتعاون ويدعم هذا المشروع أو أي مشروع آخر بأموال تكميلية؟
- يوجد بئران (توريزي وأوشيل) في منطقة الوحيدة حيث يتم تجميع المياه العادمة خاصة في أوقات المطر.
- هناك العديد من الثقوب في الحوطة على الرغم من تنفيذ تدخلات الصرف الصحي من قبل.
- لا يمكن الوصول إلى المياه في منطقة كابيلو.
- أكد المشاركون على ضرورة إشراك السلطات والمجتمعات المحلية ومشاركتها النشطة.
- أشار المشاركون أن يجب على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأخذ في الاعتبار جوانب الاتصال للكشف عن المعلومات حول المشروع وأهدافه ونتائجه.
- مدرسة عباس هي المدرسة الوحيدة في مديرية المسيمير بمحافظة لحج. هذه المدرسة تحتاج كما هو الحال مع المدارس الأخرى (مثل مدارس الإيمان ومحمد الدرة) إلى أنظمة توليد الطاقة الشمسية بسبب عدم توفر الخدمات الكهربائية وخدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- في بعض الجلسات، لم تحضر السلطات المحلية حيث وإن المشاركة النشطة لهذه السلطات وإشراكها من شأنه أن يسهم بشكل كبير في فعالية المشاريع المنفذة.
- أشار المشاركون إلى ضرورة عقد دورات تدريبية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل زيادة وعي المجتمع حول هذه القضية.
- سلط المشاركون الضوء على أن الضالع كانت جزءا من محافظة لحج، ونظرا إلى أنها أصبحت محافظة منفصلة، فإنها تفتقر إلى جميع الخدمات الأساسية. لم تقم الحكومة ولا الوكالات والمنظمات الدولية بإدراج هذه المحافظة ضمن أهدافها. ولذلك، فإن محافظة الضالع بحاجة ماسة إلى تدخلات رئيسية في حالات الطوارئ والتنمية.

الضالع، 23 يونيو 2021م

- أعرف المشاركون عن شكرهم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مساهمته الملموسة في إعادة

تأهيل ستة طرق في محافظة الضالع.

- خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الضالع ضعيفة وقد طُلب منها توفير شاحنات ومضخات شفط كجزء من معالجة هذه المشكلة.
- يمكن أن تتركز الاحتياجات في الضالع على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي والطرق ومواقع النفايات والمدارس والمستشفيات.
- أشار المشاركون إلى هناك في الضالع مهندسين أكفاء يبحثون عن عمل ويمكن أن يشاركوا في المشاريع التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المحافظة.
- أشار المشاركون إلى ضرورة وجود قائمة بجهات الاتصال بحيث تكون متاحة لضمان مشاركة المقاولين الجيدين فقط.
- تم الإشارة إلى ان استدامة المشاريع أمر بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، تم إعادة تأهيل المستشفى المركزي في الضالع ثلاث مرات من قبل جهات مختلفة. ومع ذلك، لا يتم استخدامه كما هو متوقع بسبب عدم استدامة المشروع أثناء التنفيذ.
- أشار المشاركون إلى تآكل خرسانة غرف التفتيش (المنهولات) المنفذة كجزء من مشروع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الضالع وهي بحاجة إلى صيانة.
- أشار المشاركون إلى ضرورة وجود معالجة لآبار المياه في قريتي خوبر ومعرفد وكذلك خلة وأكمة العسوب وهجار. يعاني الناس من مشاكل صحية بسبب الشرب من هذه الآبار غير المعالجة حيث تحتوي المياه على نسب عالية من مواد الفلورايد والكلور.
- هل يتدخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنظمة توليد الطاقة الشمسية؟
- كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؟

تعز، 24 يونيو 2021م

- لا توجد مشاركة لمنظمات المجتمع المدني بتعز في تنفيذ المشروع.
- الاحتياجات في تعز ضخمة، لا سيما من حيث المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- هل يملك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطة استشارية للاستثمار ستناقش مع جميع الأطراف؟
- تمثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق الأولويات الثلاث الأكثر أهمية في تعز.
- تم اقتراح أن منظمات المجتمع المدنية والمجتمعات المحلية يمكن أن تشكل مجموعات رصد لتدقيق مساهمة السلطات المحلية وتنفيذ التدخلات المطلوبة.
- من هم شركاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المختارين لتنفيذ المشاريع؟
- هناك عدد من المهندسين الأكفاء يبحثون عن فرص عمل. سيكون إشراكهم في تنفيذ المشروع فكرة جيدة.
- أعرب المشاركون عن شكرهم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مراعاته للاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس الاجتماعي في تنفيذ المشروع.
- التدخلات في مجال التعليم في مدينة تعز محدودة جداً ويتعين على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يأخذ في الاعتبار هذا القطاع الضروري في تدخلاته.
- دعم خدمة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة أمر بالغ الأهمية. تحديد اختيار أنواع التدخل والمناطق المستهدفة من قبل السلطات.
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعتبر أحد المنظمات الرائدة في أعمال البنية التحتية، ومن المقترح أن يتم بدرجة كبير معالجة التدخلات التي يجري تنفيذها في مستشفى الثورة في تعز في مجال إعادة التأهيل وتوفير النظم الشمسية والإبلاغ بشأنها.
- تضطلع منظمات المجتمع المدني بأدوار أساسية في المجتمعات المحلية. ومن شأن التنسيق مع المكاتب التنفيذية في المحافظة لإثارة الشواغل وتحديد أولويات التدخلات أن يكون له أثر ملموس.
- ما الدور الذي تضطلع به المجتمعات المحلية في رصد ومراقبة التدخلات؟

- مرضى السرطان في حاجة ماسة للدعم الطارئ. ومن شأن معالجة التدخلات لهذه الخدمة أن يساعد في الحد من معاناة هؤلاء المرضى.
- طلب المشاركين مرارا في الجلسات التشاورية إدراج تعز في الخطة الاستثمارية وتخصيص ميزانية أعلى لتلبية احتياجات المحافظة.
- طلب المشاركين دعم النساء وتعزيز مشاركتهن وبناء قدراتهن.

نتائج الاستطلاع (المسح)

في نهاية كل اجتماع تشاوري، وزعت استمارات الاستطلاع على المشاركين لتقييم مدى رضاهم عن الدورة(الدورات) التي عقدت. وكانت التعليقات العامة مسرة حيث وجد معظم المشاركين أن الجلسات حققت أهدافها وكانت مصدرا للمعلومات وذات فائدة حيث أعرب أصحاب المصلحة عن شكرهم البالغ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل العظيم الذي أنجزه، وعلى التدخلات الفعالة التي نفذت، وعلى الدعم الشامل الذي قدمه. وأشاروا إلى انعقاد تلك الدورات يعكس أهمية مشاركة أصحاب المصلحة، وأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يتسم بالشفافية في معالجة استفسارات/شواغل المشاركين.

(ط) الإجراءات الرئيسية: -

- تحديث خطة الاستثمار وفقًا للتعليقات المقدمة جلسات العمل التشاورية.
- يجب تناول التعليقات المقدمة جلسات العمل التشاورية المشاورة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع.

النسبة لكل مشروع فرعي، سيستخدم اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التابع للشركاء التنفيذيين المعنيين للعمل لدى المجتمعات المتأثرة، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، من خلال عملية إشراك أصحاب المصلحة المبينة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع. وسيشرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه المنفذين في إجراء مشاورات مع الأفراد والمجتمعات المحلية التي قد تتأثر بالمشروع الفرعي، بمجرد الانتهاء من فحص المشاريع الفرعية. سيكون الغرض من هذه المشاورات هو: (1) اعلامهم بالأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها، وبالجدول الزمني لها والآثار المحتملة عليها. (2) توثيق ومعالجة شواغلهم. وينبغي أن تدرج ملخصات المشاورات في وثائق الإجراءات الوقائية، بما في ذلك الجهة التي جرى التشاور معها، والمكان والزمان، وما هي الشواغل التي أعرب عنها، وكيفية معالجة هذه الشواغل. وتحفظ سجلات المشاورات في مكتب المشروع.

ستأخذ عملية التشاور مع المستفيدين من المشاريع الفرعية وعملية المجتمعات المحلية في الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي لليمن. يمكن أن تأخذ المشاورات شكل مجموعات التركيز أو المناقشات مع كبار السن / قادة المجتمع أو المقابلات. سيتم إجراء مشاورات منفصلة للنساء من أجل ضمان مراعاة أي اهتمامات واحتياجات

خاصة أثناء إعداد الأدوات الوقائية. في ضوء سياق الهشاشة والصراع والعنف، سيضمن مسئول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية للشركاء المنفذين المعنيين عدم تعرض الأشخاص المتأثرين بالمشروع للمخاطر كجزء من مشاركتهم في مشاورات المشروع الفرعي، على سبيل المثال عن طريق تجنب الاجتماعات الكبيرة، وعدم الكشف عن المعلومات الشخصية / الصور.

7.6. آلية التظلم

سيطبق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آلية التظلم الخاصة بالمشروع[45] مفصلة في القسم 5 من خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع، لجميع المشاريع الفرعية. ستشمل كل خطة من خطط الإدارة البيئية والاجتماعية آلية تظلم خاصة بمشروع فرعي، مع إجراءات ذات صلة بسياقها المحدد.

يمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بالمشروع الفرعي من قبل الأشخاص المتضررين في حالة: (1) عدم الوفاء بالعقود أو الاتفاقيات؛ (2) استحقاقات التعويض؛ (3) أنواع ومستويات التعويض؛ (4) النزاعات المتعلقة بتدمير الأصول أو سبل العيش؛ أو (5) الاضطرابات الناجمة عن أنشطة البناء، مثل الضوضاء أو الاهتزازات أو الغبار أو الرائحة. سيتم قبول الشكاوى مجهولة المصدر.

سيتحمل مدير برنامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومقره مكتب صنعاء المسؤولية الشاملة عن معالجة الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بنشاط المشروع من المجتمعات أو الأفراد المتأثرين بالمشروع فيما يتعلق بأي آثار بيئية أو اجتماعية ناجمة عن أنشطة المشروع الفرعي. سوف يتعامل مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية والاجتماعي التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتبه بصنعاء مع الشكاوى المتعلقة بنشاط المشروع، والتي سيساعدها مهندسو المدن التابعون لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المدن المستهدفة سيتولى مكتب دعم العمليات البيئية في كل من الشركاء المنفذين معالجة الشكاوى المتعلقة بأنشطتهم. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتنسيق مع الشركاء المنفذين المحليين وسيضع إطارًا زمنيًا موحدًا للإبلاغ عن المظالم. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين بتقديم وشرح الآلية لجميع الأشخاص المتضررين من المشروع الفرعي الذين تم إعدادهم للمشروع الفرعي.

يوفر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نقاط وصول متعددة إلى مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية للمستفيدين للتعبير عن مخاوفهم. سيتم الإعلان عن نقاط الوصول هذه على مستوى المشروع الفرعي، وتشمل: صندوق الشكاوى في مواقع نشاط المشروع، في مكاتب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في صنعاء وعدن والمكلا، عن طريق الاتصال مباشرة بالموظفين التابعين للمشروع، وعن طريق البريد، والهاتف، والبريد الإلكتروني، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. 'موقع الكتروني:

العنوان:	شارع حدة - مبنى مكتب الاتحاد الأوروبي سابقاً - صنعاء
رقم الهاتف المجاني:	8000-190
البريد الالكتروني:	gm-yemen@unops.org
الموقع الالكتروني:	www.unops.org

7.7. تنفيذ إجراءات التخفيف للمشاريع الفرعية

سيكون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذون مسئولين عن تنفيذ تدابير التخفيف الضرورية الخارجة عن سيطرة المقاولين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتشاور المشاريع الفرعية بانتظام مع الأشخاص والمجتمعات المتضررة من المشروع طوال فترة تنفيذ المشروع الفرعي، كما هو موضح في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع.

[45] تختلف آلية التظلم للمشروع الموضحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع عن آليات تظلم الخاصة بالعاملين الموضحة في إجراءات إدارة العمالة في المشروع

الرصد والإبلاغ

يرصد مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التنفيذ الكلي للإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية[46] الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه التنفيذيّين، وخاصة:

(i) تجهيز جميع نماذج الفحص البيئية والاجتماعية في الوقت المناسب (قائمة المشاريع الفرعية حسب درجة الخطورة والتاريخ)
(ii) التحضير والموافقة على تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي في الوقت المناسب وحسب الحاجة (قائمة الأدوات مع التواريخ)
(iii) إدارة متطلبات المراجعة المسبقة للبنك الدولي (طلبات عدم الممانعة مع التواريخ)
(iv) التحضير ورصد تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ويتضمن رصد تدابير التخفيض ورصد أداء المتعهدين البيئي والاجتماعي (المؤشرات)
(v) تدريب كوادر المشروع والشركاء التنفيذيّين والمتعهدين (قائمة الأشخاص والتواريخ وأماكن التدريب)

مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية يُجهز ما يلي:

(i) تقارير نصف سنوية لتلخيص نتائج الرصد وإضافتها إلى تقارير المشروع النصف سنوية التي تُقدم إلى البنك الدولي
(ii) تقارير تجمع وتحلل نتائج الرصد قبل الزيارات الدورية (العكسية) من خلال بعثات البنك الدولي لدعم التنفيذ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
(iii) تقييم سنوي لجميع نتائج الرصد البيئي والاجتماعي التي يتم تسليمها إلى البنك الدولي كجزء من تقارير تنفيذ المشروع الشاملة

مجالات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية هي أيضا جزءًا من مجال الرصد التي يقدمها طرف ثالث بتعاقد من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

8.1. قواعد بيانات المشروع الفرعي البيئية والاجتماعية

يُنشئ مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية قاعدة بيانات للمشاريع الفرعية ويحافظ على صيانتها وتحديثها ومشاركتها مع الشركاء التنفيذيين. تتضمن قاعدة البيانات معلومات عن كل مشروع فرعي، كما يلي:

(i) نوع المشروع الفرعي واسم المشروع الفرعي والشريك المنفذ
(ii) مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية
(iii) الإطار الزمني (الموافقة على نموذج الفحص والموافقة على الشروط المرجعية (ToRs) والموافقة على أدوات الحماية)
(iv) تقارير الإشراف من قبل مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية ونقاط الاتصال أثناء فترة التنفيذ
(v) تقارير المتعهدين
(vi) حالات عدم الامتثال من قبل المتعهدين
(vii) ذكر مرجعية آلية معالجة المظالم ضمن سجل الشكاوى.

8.2. رصد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية

يجري مسؤولو الحماية البيئية والاجتماعية التابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء التنفيذيين زيارات ميدانية لمشاريع المياه والصرف الصحي الفرعية ذات المستوى الكبير ما لا يقل عن مرة واحدة أسبوعيا أو بصورة أكثر تواترا حسب الحاجة، لرصد تنفيذهم لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية. وتجرى زيارات كل أسبوعين أو أكثر من ذلك حسب الحاجة لرصد تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي الفرعية ذات المستوى الصغير.

يوفر الجدول التالي خطط الرصد المَعنيّة بالمشاريع الفرعية للمشاريع الفرعية للمياه والصّرف الصّحي الضخمة والتي سيتم ضمها إلى المشاريع الفرعية لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي.

[46] بالإضافة إلى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي، سوف يقوم مسئول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية برصد أي خطة إعادة توطين بالإضافة إلى حالة حل التظلمات / الشكاوى. كما سيقوم مسئول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية بتقييم ما إذا كان قد تم استعادة سبل كسب العيش للأشخاص المتأثرين بالمشروع وفقًا لخطة إعادة التوطين.

الجدول 16. خطة الرصد

ماذا	كيف	مَنْ	متي
• تشغيل الشبكة بشكل مناسب • كفاءة برك / أحواض المعالجة. فحص مياه التصريف كما يلي: o BOD o الاتزان الحامضي والقلوي (pH) o خاصية التوصيل o بكتيريا القولون (Coliform) الموجودة في البراز • إعادة استخدام ماء التصريف وأنواع المحاصيل التي يمكن ريها • التخلص / إعادة استخدام الحمأة الصلبة • صحة وسلامة العاملين والزراعين	• لائحة الرصد التفقدية • التفتيش البصري في المسارات المعنية والعبارات (فتحات المجاري) • العينات التي تم جمعها من مخرج عملية المعالجة • عقد المجموعات المركزة مع أفراد المجتمع لتقييم كفاءة الحملات الصحية والنظافة الشخصية التوعوية • تفقد جودة المحتوى التدريبي لبناء القدرات (الإداري والمالي والتشغيل والصيانة)	عوامل بيئية خبير مختص السلطات المحلية المنظمات غير حكومية المحلية المجتمعات صندوق والمؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي	نصف سنوي (لمدة سنة بعد البدء التشغيل)
• برامج بناء القدرات • تدريب أعضاء المجتمع أو المنظمات غير حكومية المحلية على الصحة والوعي حول النظافة الشخصية	• مقابلات مع فرق التوعية	عوامل بيئية خبير مختص مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية / وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	شهريا
• معالجة الشكاوى	• سجل التفقد	كوادر آلية معالجة المظالم	شهريا

8.3. مراقبة ورصد المقاولين

كجزء من أنشطتهم الاعتيادية، يعمد مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية إلى رصد وتوثيق (بما في ذلك الصور) بيئة المتعهد والأداء البيئي والاجتماعي لكل مشروع فرعي طيلة فترة العقد. يتضمن هذا تفقد لحظي (مفاجئ) بشكل زيارات إلى مواقع العمل ومراجعة السجلات التي يحتفظ بها المتعهد والتقارير التي يعدها ويقدمها. عدد تكرار الزيارات يجب أن يتناسب مع حجم النشاطات (ثقل العمل) وما يرتبط بها من آثار بيئية واجتماعية. وبشكل عام، يجب زيارة كل موقع بما لا يقل عن مرة واحدة خلال فترة تنفيذ المشروع الفرعي.

المواقع التي تُسجل من خلالها حوادث أو حادث يتسبب أو يمكن أن يتسبب في ضرر مادي أو بيئي أو اجتماعي كبير، يقوم المشرف على الموقع/الضابط المكلف بإبلاغ الإدارة العليا للجهة المسؤولة ومدير المشروع بأسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز 24 ساعة. وسيقوم المكتب أو شريكه المنفذ بزيارة المواقع التي سجلت فيها حادثة خطيرة في غضون يوم عمل واحد من وقوع الحادث أو الحادث، وإبلاغ البنك الدولي بأي حادث أو حادث ذي شأن في غضون 48 ساعة.

يوثق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء التنفيذيين في قاعدة البيانات كل زيارة وتواصل يتم مع المتعد مع تحديد أوجه عدم الالتزام وأهمية (أثر) عدم الالتزام وإرشادات حول الإجراء اللازم. يتابع مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء التنفيذية الحالة حسب الحاجة للتأكد من حل قضايا عدم الالتزام بالأحكام البيئية والاجتماعية. قد يتضمن هذا زيارات إضافية إلى موقع أو مكاتب المتعهد وتواصل إضافي مع كوادره وإصدار إشعارات لإخطاره بالنواقص أو الإنذارات له (للمتعهد) أو أي إجراء آخر حسب الحاجة.

وفي أي مرحلة من مراحل الإنشاءات أو أي عمل آخر وفي حال لم يتخذ المتعهد الإجراء المناسب لتحقيق الامتثال بالأحكام البيئية والاجتماعية بعد ان تلقى عدة إخطارات حول الخروقات وإنذارات حول عدم الالتزام بينما تستمر الآثار البيئية والاجتماعية الوخيمة أو الوشيكة، يأمر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشريك المنفذ المعني المتعهد بالتوقف عن العمل حتى يتم ضبط الأداء البيئية والاجتماعية وصولا إلى معايير مقبولة.

الجدول 17. تقدير التكلفة الإرشادية لرصد المشاريع الفرعية للمياه والصّرف الصّحي الكبيرة

الميزانية المقدرة – مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن - خطط الإدارة البيئية والاجتماعية - المشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي - خطة الرصد

	تكاليف التنفيذ			
النشاط	تكلفة الموظفين	تكلفة العمليات	تكلفة العقود / المواد	التكلفة الإجمالية (بالدولار الأمريكي)
قوائم الرصد التفقدية	3,000	12,000	26,000	41,000
التفتيش البصري في المسارات المعنية والعبارات (فتحات المجاري)	5,000			5,000
العينات التي تم جمعها من مخرج عملية المعالجة	6,000	8,000	2,000	16,000
عقد المجموعات المركزة مع أفراد المجتمع لتقييم كفاء الحملات الصحية والنظافة الشخصية التوعوية	3,000			3,000
تفقد جودة المحتوى التدريبي لبناء القدرات (الإداري والمالي والتشغيل والصيانة)	2,000			2,000
مقابلات مع فرق التوعية	3,000			3,000
الإجمالي				70,000

8.4. مراقبة الطرف الثالث الذي يقوم بالرصد

تتضمن المتطلبات المحددة للتحقق من الامتثال للإجراءات الوقائية مرحلتين من تنفيذ المشاريع الفرعية:

- المرحلة 1 وتتضمن التحقق من الامتثال لمتطلبات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لكل وثائق المشروع (وثيقة تقييم المشروع، إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، خطط الإدارة البيئية والاجتماعية...وغيرها) فيما يتعلق بإعداد / تصميم المشاريع الفرعية ووجود هذه المتطلبات في وثائق العطاء والعقد أو ترتيبات التنفيذ الأخرى ذات الصلة.
- المرحلة 2 وتتضمن التحقق من التوافق مع متطلبات الإجراءات الوقائية أثناء تنفيذ المشاريع الفرعية؛ والتحقق من الامتثال لجميع متطلبات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وفقًا لوثائق المشروع.

8.5. تقارير الإكمال

عند الانتهاء من أعمال المشاريع الفرعية، يُجهز مسؤول الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية تقرير إنهاء المشروع الفرعي لتحديد أي إجراءات بيئية أو اجتماعية منقوصة مع التوصية بالعمل أو الإجراء التصويبية. يُقدم هذا التقرير إلى مدير البرنامج الذي يقرر الخطوات التالية. أما بالنسبة للمشاريع الفرعية ذات الأثر البيئي أو الاجتماعي الهام، قد يوصي التقرير مراقبة ورصد أو زيارات تفتيشية دورية خلال فترة عمل المرفق من قبل الخبراء في المجال البيئي والأوجه الاجتماعية.

القدرات

يراجع هذا الفصل القدرات والمهارات الموجودة ضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه التنفيذيين

لتنفيذ ورصد الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية واقتراح التدابير لتحسين هذه القدرات.

9.1.مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

يقوم مسؤول المعايير البيئية والاجتماعية ومسؤول الصحة والسلامة ومقرهما في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصنعاء بالإشراف على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومتطلبات الصحة والسلامة والمهنية للمشروع ويناط بهما ما يلي:

- مراجعة والموافقة على نماذج الفحص البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع الفرعية التي أعدها الشركاء التنفيذيون
- مراجعة والموافقة على مسودة الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع الفرعية التي أعدها الشركاء التنفيذيون
- تجهيز الشروط المرجعية للتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي قد تكون مطلوبة
- تقديم مسودة الشروط المرجعية للتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية إلى البنك الدولي لمراجعتهم المسبقة.
- الإشراف على تحضير تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي يقوم على تجهيزها مستشارون يختارهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
- تقديم مسودات تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية إلى البنك الدولي من أجل مراجعتهم وموافقتهم.
- رصد التزام وامتثال المشاريع الفرعية بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وتتضمن زيارات ميدانية وتفتيشا مفاجئة.
- العمل عن كثب مع مهندسين والمسؤولين عن الشراء لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإدماج قضايا الحماية في تصميم المشاريع الفرعية وتقييمها وتحريك المصادر من أجلها.
- الإشراف والتنسيق مع مسؤولي الحماية البيئية والاجتماعية لدى الشركاء التنفيذيين المحليين.
- تجميع وكتابة التقارير ربعية ونصف سنوية وسنوية حول أداء إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشروع لإضافتها إلى تقرير المشروع حول الرصد والتقييم.
- توفير المساعدات وتدريب بناء القدرات لكوادر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء التنفيذيين والمتعهدين.
- تنظيم والإشراف على تجهيز وإنتاج وتوزيع المواد التدريبية ومواد نشر الوعي.

يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضاً بتعيين موظفا لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي وموظفا للصحة والسلامة في مكتبه بصنعاء.

وسيوظف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضاً خبير دولي كي يكون متواجدا حسب الحاجة وعند الطلب ليشرف على التنفيذ والرصد وتقديم التقارير حول أوجه إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل عام.

سيتم تغطية متابعة تنفيذ الصحة والسلامة المهنية ومراقبتها على مستوى المشاريع الفرعية من قبل موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المواقع لدعم إدارة المخاطر والآثار بما في ذلك تنفيذ الصحة والسلامة المهنية.

9.2.مشروع الأشغال العامة

يوظف مشروع الأشغال العامة حاليا خبير بيئي وخبير اجتماعي لتغطية قضايا الحماية البيئية والاجتماعية لملف مشاريع القائمة التابعة لمشروع الأشغال العامة. يعمل الخبيران بشكل مشترك بصفة مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية التي ينفذها مشروع الأشغال العامة بما في ذلك تجهيز نماذج الفحص البيئية والاجتماعية وتجهيز خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المناسبة للمشاريع الفرعية والتي لا تتطلب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الشامل وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية الشامل، ورصد التزام المتعهد بمتطلبات خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي. عند الضرورة، سيقوم مشروع الأشغال العامة بتعيين كوادر إضافية أو توظيف خبراء استشاريين محليين.

9.3. وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

يعمل الموظف البيئي والاجتماعي الموجود في وحدة إدارة مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية بصفة اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية نماذج الفحص البيئية والاجتماعية للمشروع.

يُجهز اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية نماذج الفحص البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع الفرعية التي ينفذها مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية ورصد الالتزام الموقعي للمقاول بمتطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي بما في ذلك المتطلبات البيئية والاجتماعية للمقاولين.

9.4. تطوير القدرات

يضمن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حصول اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية نماذج الفحص البيئية والاجتماعية، ومسؤول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، ومسؤول الصحة والسلامة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكذلك مسؤولو خدمات البيئة والصحة والسلامة وموظفو الصحة والسلامة للشركاء التنفيذيين التدريب على الإطار البيئي والاجتماعي وتنفيذه.
يُنظم اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية نماذج الفحص البيئية والاجتماعية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالاشتراك مع اخصائي الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية نماذج الفحص البيئية والاجتماعية التابع للشريك التنفيذي، تدريب للأشخاص المشاركين في تنفيذ المشروع، بما في القيام بما يلي:

- تنظيم ورشة عمل انطلاقية لتفعيل وتشغيل إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات نحو التقدم للأمام في العمل.
- ورشة عمل مع المهندسين والكوادر الفنية لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديم وشرح إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وآليات تنفيذه.
- تنظيم تدريب على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتعزيز القدرات للشركاء التنفيذيين والمتعهدين المشاركين والمجالس المحلية.
- تنظيم محاضرات للمتعهدين لتقديم وشرح متطلبات إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي ومتطلبات البيئة والمجتمع (بما فيها العمل) والصحة والسلامة ويتضمن آلية المظالم للعاملين، والاستغلال والاعتداء الجنسي/ التحرش الجنسي وإدارة التظلمات المرتبطة بها، والصحة والسلامة المهنية للعاملين، وهذا يتضمن ما يلي:
  - تحديد المخاطر في الموقع وتخفيضها
  - استخدام معدات الوقاية الشخصية
  - الوقاية والتأهب للطوارئ
- تنظيم جلسات توعوية للمجالس المحلية حول إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وآليات تنفيذه.
- تنظيم تدريب لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء التنفيذيين على إدارة حيازة الأراضي وإعادة التوطين

وقد تشارك وحدة الصحة والسلامة والمجتمع والبيئة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنشطة بناء القدرات.
سيقوم المكتب أيضا بتمويل إنتاج المحتوى التدريب ومواد التوعية حسب الحاجة.

الجدول 18. التكاليف الإرشادية لأنشطة بناء القدرات

تدابير بناء القدرات	تكلفة الوحدة (دولار أمريكي)	الكلفة (دولار أمريكي)
5 دورات تدريبية × يومين على إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي للشركاء التنفيذيين ومستشاريهم	2000 / جلسة	10,000
10 جلسات تشاورية × يوم واحد مع المجالس المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين	1000 / جلسة	10,000
70 دورة تدريبية × يوم واحد على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والأحكام التعاقدية للمقاولين	1000 / جلسة	70,000
إنتاج مواد التوعية البيئية والاجتماعية (نشرات، كتيبات، لوحات)	5000	5,000
التكلفة الإجمالية		95,000

9.5. الميزانية

- يغطي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التكاليف كاملة كجزء من الرسوم التي سيتقاضاها من البنك، تكلفة مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية، موظف دعم المساواة بين الجنسين ومسؤول تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومسؤول الصحة والسلامة، بالإضافة إلى أي تكاليف تشغيلية مرتبطة بذلك.
- يغطي الشركاء التنفيذيون تكاليف موظفيهم المسئولين عن الحماية البيئية والاجتماعية والمسئولين عن الصحة والسلامة كجزء من الاتفاقية التعاونية الخاصة بالمشروع مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

قد لا يعمل الموظفون المسئولين عن الحماية البيئية والاجتماعية بدوام كامل في أنشطة المكون 2 من

مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن، لأن كل شريك من الشركاء التنفيذيين مشارك في عدة مشاريع.

- تضاف كلفة العناية الواجبة لمشاريع فرعية محددة (تجهيز نموذج الفحص، الاستشارات، آلية المظالم، تجهيز خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إعادة التوطين، والرصد والمراقبة) إلى ميزانية كل مشروع فرعي. وتزداد هذه التكاليف تبعاً للتوسيع في مستوى ونطاق المخاطر والآثار المحتملة، وقد تشمل تكاليف الاستشاريين المعينين من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشركاء التنفيذيين للمساعدة في مهام محددة.

الملحق 1
نموذج فحص المشروع الفرعي

نموذج فحص المشكلات البيئية والاجتماعية المحتملة

يستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا النموذج لفحص المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع الفرعي المقترح. يسمح النموذج لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي: (1) تحديد المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة. (2) تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية التي تتناسب والمشروع الفرعي. (3) تحديد نوع التقييم البيئي والاجتماعي المطلوب، بما في ذلك الأدوات / الخطط المحددة.

لا يحل نموذج الفحص محل أي تقييمات بيئية واجتماعية للمشروع الفرعي أو خطط محددة للتخفيض.

اسم المشروع الفرعي	
موقع المشروع الفرعي	
الشريك المنفذ	
الاستثمار المقدر	
الزيارة الميدانية السابقة للموقع	
تاريخ البدء / لإنهاء المقدر	
الملاحظات / التعليقات	
توقيع مسؤول الحماية البيئية والاجتماعية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
توقيع مدير البرنامج	

السؤال	الإجابة		المعيار البيئي والاجتماعي ذا الصلة	مدى التدابير المطلوبة
	نعم	لا		
هل يتضمن المشروع الفرعي أشغال مدنية بما في ذلك إنشاءات جديدة أو توسعة للبنى التحتية القائمة؟			المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1)	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية/خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل يتضمن المشروع الفرعي حيازة أو الاستحواذ على الأراضي أو يشمل فرض قيود على استخدام الأراضي؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (5)	خطة إعادة التوطين، خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل يرتبط المشروع الفرعي بأي مرافق خارجية لإدارة النفايات مثل مكب نفايات صحي أو محرقة، أو محطة معالجة مياه الصرف الصحي؟			المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3)	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية/خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل لدى المشروع الفرعي على نظاما قائما يفي بالغرض (القدرات والعمليات والإدارة) لمعالجة النفايات؟			والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (1) المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3)	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
هل يتضمن المشروع الفرعي توظيف عمال بمن فيهم العاملين المباشرين والمتعاقدين و/أو عمال الموردين الرئيسيين أو العاملين من المجتمع المحلي أو جميعهم؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (2)	خطة إدارة العمالة، خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل لدى المشروع الفرعي إجراءات مناسبة بشأن الصحة والسلامة المهنية، وإمدادات بكميات كافية من معدات الحماية الشخصية (عند الضرورة)؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (2)	إجراءات إدارة العمالة

هل لدى المشروع الفرعي آلية معالجة مظالم مصممة للاستجابة بسرعة وفاعلية ويمكن لجميع العاملين الوصول إليها؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (10)	خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل يتضمن المشروع الفرعي استخدام أفراد الأمن أو العسكريين أثناء إنشاء أو تشغيل مرافق الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (4)	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية / خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل يقع المشروع الفرعي داخل أي مناطق حساسة من الناحية البيئية أو بالقرب منها؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (6)	تقييم الأثر البيئي تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية / خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل يقع المشروع الفرعي داخل أي مواقع تراث ثقافي مشهورة أو بالقرب منها؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (8)	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية / خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل يؤثر المشروع الفرعي على أي فئة ضعيفة أو مهمشة؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (4)	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية / خطة إشراك أصحاب المصلحة
هل تمثل منطقة المشروع مخاطر كبيرة تشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسي؟			المعيار البيئي والاجتماع رقم (1)	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية / خطة إشراك أصحاب المصلحة

استنتاجات الفحص

1. **حدد تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة[47] (مرتفع، كبير، متوسط أو منخفض)، وقدم المبررات.**

2. **حدد أدوات وآليات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المقترحة التي يجب تجهيزها.**

[47] مشاريع فرعية ذات **مخاطر عالية** من المحتمل أن تولد مجموعة واسعة من المخاطر والآثار السلبية الكبيرة على السكان أو البيئة، بسبب الطبيعة المعقدة للمشروع، أو نطاقها الكبير إلى الكبير جدًا، أو حساسية مواقع المشاريع الفرعية. من المحتمل أن تكون الآثار طويلة الأجل ودائمة ولا رجعة فيها ومن المستحيل تجنبها بالكامل بسبب طبيعة المشروع
مشاريع فرعية ذات **مخاطر متوسطة** من المحتمل أن تولد بعض المخاطر والآثار السلبية الكبيرة على السكان أو البيئة، بسبب حجمها الكبير إلى المتوسط. لا تقع في منطقة شديدة الحساسية. من المرجح أن تكون الآثار مؤقتة ويمكن التنبؤ بها ويمكن عكسها.
مشاريع فرعية ذات **مخاطر معتدلة** لها مخاطر وتأثيرات سلبية على السكان و / أو البيئة التي لا يحتمل أن تكون كبيرة، لأن المشروع الفرعي ليس معقدًا أو كبيرًا، ولا يتضمن أنشطة ذات احتمالية عالية لإلحاق الضرر بالناس أو البيئة، والموجودة بعيدًا عن المناطق الحساسة بيئيًا أو اجتماعيًا.
مشاريع فرعية ذات **مخاطر منخفضة** تنطوي على مخاطر وتأثيرات ضارة محتملة على السكان أو البيئة والتي من المحتمل أن تكون ضئيلة أو لا تذكر. لا تتطلب هذه المشاريع الفرعية مزيدًا من التقييم البيئي والاجتماعي بعد الفحص الأولي.

الملحق 2.
معايير الجودة البيئية اليمنية

الجدول 19. الحدود المسموح بها لملوثات الهواء الرئيسية

الملوثات	الفترات الزمنية	القيمة
أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون (CO / CO_2)	8 ساعات	10 ميكروغرام / متر مكعب
أكسيد النيتروجين (NOx)	24 ساعة	150 ميكروغرام / متر مكعب
أكسيد الكبريت (^{SO}X)	24 ساعة	250 ميكروغرام / متر مكعب
الأوزون (O_3)	8 ساعات	120 ميكروجرام / متر مكعب
جسيمات (PM)	24 ساعة	70 ميكروغرام / متر مكعب
الرصاص (Pb)	سنويا	1 ميكروغرام / متر مكعب

لا تحدد المعايير اليمنية لنوعية الهواء مصادر الانبعاثات الصناعية كما هي أقل شدة من معايير البيئة والصحة والصلامة لدى مجموعة البنك الدولي.

الجدول 20. أقصى مستويات الضجيج (الضوضاء) المسموح بها في بيئات مختلفة (ديسيبل – dB)

البيئة	7:00 صباحا – 18:00 مساءا	18:00 مساءا – 23:00 ليلا	23:00 ليلا – 7:00 صباحا
أماكن الإسكان الريفي والأماكن الترفيهية	45	40	25
مناطق السكان على حدود المدينة	50	45	40
مناطق الإسكان الحضري	55	50	45
مناطق سكنية في وسط المدينة	60	55	50
مناطق صناعية وتجارية	70	70	70

الجدول 21. الخصائص الفيزيائية لمياه الشرب

الخصائص	الوحدة	الحد الأفضل	الحد الأعلى
الطعم		مقبولة للمستهلك	
الرائحة		مقبولة للمستهلك	
اللون	البلاتين الكوبالت	5	25
العكورة (وحدة قياس العكورة – NTU)	وحدة قياس العكورة	1	5
الحرارة	درجة مئوية	-	25
الاتزان الحامضي والقلوي (pH) (إمكانية وجود الهيدروجين)		8.5 – 6.5	9 - 5.5
التوصيل الكهربائي (EC)	وحدة مايكرو موس/ سم (mirco mohs/cm) لقياس التوصيلية الكهربائية	1000 -450	2500

الجدول 22. المواد غير العضوية في مياه الشرب

المادة	الرمز	الحد الأفضل (ملغم / لتر – mg/L)	الحد الأعلى (ملغم / لتر – mg/L)
مجموع الأملاح الذائبة	TDS	650	1500
البيكربونات	HCO3	150	500
كلوريد	-Cl	200	600
كبريتات	SO4	200	600
فلوريد	-F	0.5	1.5
كالسيوم	Ca	75	200
مغنيسيوم	Mg	30	30-150

باريوم	Ba	0.1	0.15
صوديوم	Na	200	400
بوتاسيوم	K	0-12	12
نترات	NO3	10	50
حديد	Fe	0.3	1
منغنيز	Mn	0.1	0.5
نحاس	Cu	1 0	1.5
زنك	Zn	5	15
مجموع العسر (كربونات الكالسيوم)	TH	100	500
الألومنيوم	Al	0.2	0.3
نيكل	Ni	0.05	0.1
بورون	B	0.50	1
السيليكا	SiO2		40

مجموع ترسبات الكلورين في المياه المعالجة التي تصل المستهلك يجب أن تكون بين 0.2 - 0.5 جزء بالميلون (ppm). وقد تزداد في حالة انتشار الوباء إلى المستوى الذي تحدده السلطات أو المنظمات الدولية المعنية.

الجدول 23. الحدود القصوى للملوثات العضوية في مياه الشرب

المادة	الوحدة	الحد الأقصى (ملغم / لتر – **mg/L**)
الدرين (Aldrin)	ملغم / لتر – **mg/L**	0.0002
اللندين (Lindane)	-	0.004
الميثوكسين (Methoxine)	-	0.01
التوكسافين. (Toxaphene)	-	0.002
2.4 ثنائي كلورو فينوكسي حامض الخليك (Dichlorophenxy acetic acid)	-	0.1
حامض البروبونيك (Propionic acid)	-	0.01
الملاثيون (Malathion)	-	0.19
الباراثيون (Parathion)	-	0.035
البيرميثرين (Permethrin)	-	0.01
الديميثوات (Dimethoate)	-	0.002
ديازينون (Diazinon)	-	0.002

الجدول 24. الحدود القصوى للمواد السامة في مياه الشرب

المادة	الوحدة	الحد الأعلى
الرصاص (Pb)	ملغم / لتر	0.05
السيلينيوم (Se)	//	0.01
الزرنيخ (As)	//	0.01
الكروم (Cr)	//	0.05
السيانيد (CN)	//	0.01
الكادميوم (Cd)	//	0.005
الزئبق (Hg)	//	0.001
الأنتيمون (Sb)	//	0.005
الباريوم (Ba)	//	0.5-1.0
الفضة (Ag)	//	0.01-0.1
مركبات الميثان المهجنة (TTHM) وتتضمن: الكلوروفورم، بروموفورم، بروموكلوروميثان، وثنائي برومو كلورو ميثان	ميكروغرام / لتر	150

كمية المواد المشعة في المياه يجب ألا تتعدى الحدود المذكورة أدناه:

يتم التعامل مع المُلوثات المايكرو بيولوجية في المياه المعالجة للسكان التي تأتي من شبكة التوزيع أو أي مصدر توزيع آخر

يجب إن تكون خالية من بكتيريا القولون (Coliform) وبكتيريا القولون العضوية كما هو مذكور أدناه:

الجدول 25. الملوثات البكتيرية

البكتيريا	الوحدة	الحد الأعلى
مجموع بكتيريا الفولون (Total coliforms)	وحدة تكوين المستعمرات / 100 ملم	صفر
بكتيريا القولون في البراز (Fecal coliform)	وحدة تكوين المستعمرات / 100 ملم	صفر

ملوثات مايكرو بيولوجية في المياه العامة غير المعالجة التي تصل من خلال شبكة التوزيع

- 98% من العينات التي تفُحص سنويا يجب إن تكون خالية من مجموع البكتيريا القولونية (Total coliforms).
- بكتيريا القولون الموجودة في البراز (Fecal coliform) يجب ألا تتعدى 3 في أي عينة معزولة بحيث لا تكون متتابعة.
- أما بالنسبة للمياه التي لا تأتي عن طريق شبكة التوزيع مثل مياه الآبار والينابيع والحصاد المائي / تخزين مياه الأمطار، فإن عينة بكتيريا القولون في البراز (Fecal coliform) في 100 ملم ماء يجب إلا تزيد عن 10 - 15 بكتيريا.

المُلوثات البيولوجية

يجب أن تكون مياه الشرب خالية مما يلي:

- الكائنات الأولية (وحيدة الخلية) المضرة بالصحة
- الديدان الطفيلية التي تستخدم جسم الإنسان كمضيف أثناء مراحل حياتها وتنقل العدوى إلى الإنسان.
- الطفيليات تتضمن الفطريات التي تؤثر على الصحة أو تنتج مواد سامة تؤثر على صحة الإنسان.

المياه العادمة أو مياه الصرف

متطلبات مادية فيزيائية معيارية:

- يجب ألا تتجاوز درجة الحرارة القصوى 45 درجة مئوية
- يجب ألا تحتوي على مواد قابلة للتجمد أو الترسب أو أن تصبح لزجة في درجات حرارة تتراوح بين صفر إلى 40 درجة مئوية.
- يجب ألا تحتوي على مواد صلبة أو سائلة خطرة أو مواد متفجرة

الجدول 26. القصوى من المواد الكيميائية في مياه الصرف الصناعية والتجارية التي يتم تصريفها في شبكة الّصرف الصّحي العامة

المركبات / المواد	الرمز	الوحدة	الحد الأعلى
طلب الأكسجين الكيماوي	COD	ملغم / لتر	2100
طلب الأكسجين البيوكيماوية	BOD	ملغم / لتر	800
قوة الهيدروجين	الاتزان الحامضي والقلوي pH	-	5.5-9.5
درجة الحرارة القصوى	C^o	ج	45
مجموع المواد الصلبة المعلقة	TSS	ملغم / لتر	1100
مجموع المواد الصلبة الذائبة	TDS		2000
زيوت وشحوم	---		100
المركبات الفينولية	---		10
كبريتات	$S0_4$		1000
الفسفور	P		50
السيانيد	CN		5
الكبريت	S		1

كبريتيد الهيدروجين	H_2S		10
حديد	Fe		50
كلوريد	Cl		600
فلوريد	F		8
زرنيخ	As		5
قصدير	Sn		10
باريوم	Ba		5
بورون	B		5
كدميوم	Cd		1
كروم (6)	Cr		5
نحاس	Cu		5
رصاص	Pb		0.6
زئبق	Hg		0.01
نيكل	Ni		5
سيلينيوم	Se		0.1
فضة	Ag		1
منغنيز	Mn		10
بيريليوم	Be		5
زنك	Zn		15
كوبالت	Co		0.05
ليثيوم	Li		5
فاناديوم	V		0.1
الألومينيوم	Al		5

أنواع المخلفات التي يجب أن تخضع للضبط من قبل الإدارة أو السلطة ذات الصلاحية:

1. المخلفات الطبية الناتجة عن الرعاية الطبية في المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية.
2. المخلفات الناتجة عن المستحضرات الصيدلانية والمنتجات.
3. المخلفات الناتجة عن الأدوية والعقاقير.
4. المخلفات الناتجة من انتاج المبيدات الحشرية البيولوجية وتحضير الأدوية من النباتات والشجيرات واستخداماتها.
5. المخلفات الناتجة من المواد الكيماوية التي تستخدم في حماية الأخشاب وتجهيزها واستخداماتها.
6. المخلفات الناتجة عن المواد المذيبة للمواد العضوية وتجهيزها واستخدامها.
7. المخلفات الناتجة عن العمليات الحرارية وعمليات الطباعة التي تحتوي على عنصر السيانيد.
8. المخلفات الناتجة عن الزيوت المعدنية الغير قابلة للاستخدام.
9. المخلفات الناتجة عن الزيوت / المياه وخلطها من الهيدروكربونات الخ.
10. المخلفات الناتجة عن مواد ومركبات تحتوي على ثنائيات الفنيل ذات الروابط البرومية المتعددة PBBs) و/أو الفنيل ذات الروابط المتعددة الكلورية.
11. المخلفات المستخدمة لترسبات مادة الإسفلت الناتجة عن التكرير والتقطير وأي عمليات التحليل الحرار.
12. المخلفات الناتجة من عمليات انتاج الدهانات والألوان وطبقات الدهان اللامعة (لاكروفارنيش) وتجهيزهم واستخدامهم.
13. المخلفات المتبقية من انتتاج الراتنجات (البوليمر) والبلاستيك والغراء وتجهيزها واستخدامها.
14. مخلفات المواد الكيماوية الناتجة عن الأبحاث والتطوير أو أي نشاط تعليمي جديد أو غير مصنف لا تعُرف آثارها حتى الآن على الإنسان والبيئة.
15. مخلفات لها طبيعة متفجرة غير خاضعة لأي تشريع.
16. مخلفات متبقية من انتتاج مواد كيماوية أو مواد تصوير (فوتوغرافية) وتجهيزها واستخدامها.
17. مخلفات من معالجات سطحية للمواد البلاستيكية والمعدنية.
18. رواسب ناتجة من التخلص من الفضلات الصناعية.

فضلات خطرة يمنع نقلها أو التعامل معها بدون تصريح من السلطة ذات الصلاحية:

- فضلات تحتوي على المواد التالية ضمن تركيبها:
  1) المعادن الكربونية
  2) الباريوم ومركبات الباريوم
  3) مركبات الكروم السادس التكافؤ
  4) مركبات النحاس
  5) مركبات الزنك
  6) الزرنيخ ومركبات الزرنيخ
  7) سلينيوم ومركبات السيلينيوم
  8) الكدميوم ومركبات الكادميوم
  9) الانتيموني ومركبات الانتيموني
  10) التيليريوم ومركبات التيليريوم
  11) الزئبق ومركبات الزئبق
  12) الثاليوم ومركبات الثاليوم
  13) الرصاص ومركبات الرصاص
  14) المركبات الفورية غير العضوية باستثناء فلوريد الكالسيوم
  15) مركبات السيانيد غير العضوية
  16) المحاليل الحامضية أو الحامض في الحالة الصلبة
  17) المحاليل القلوية أو القلويات في الحالة الصلبة
  18) مادة الاسبست (غبار الألياف)
  19) مركبات الفوسفور العضوية
  20) مركبات السيانيد العضوية
  21) فينول ومركبات الفينول العضوية وتتضمن الكلوروفيل
  22) المركبات العضوية من الأثير / الهواء
  23) المذيبات الهالوجينين العضوية
  24) المذيبات العضوية باستثناء المذيبات الهالوجينين
  25) أي مادة تشبه ثنائي البنزين متعددة روابط الكلورين.
  26) أي مادة تشبه دايكسين فو ثنائي البنزين بروابط كلورية.
  27) معظم مركبات الهالوجين العضوية
- المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات المنزلية
- مشتقات البترول
- المواد التي تنبعث منها أيونات مشعة.
- المواد سريعة الاشتعال والمتفجرة.

الملحق 3.
عينة من محتويات تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي

في الحالات التي يجب فيها تجهيز تقييم للأثر البيئي والاجتماعي كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع الفرعي، سيشمل التقييم ما يلي:

الملخص التنفيذي

- يُناقش بإيجاز النتائج الهامة والإجراءات الموصى بها.

الإطار القانوني والمؤسسي

- يحلل الإطار القانوني والمؤسسي للمشروع التي تؤدي إلى تنفيذ التقييم البيئي والاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار بطريقة مناسبة جميع القضايا ذات الصلة بالمشروع، بما في ذلك: (أ) إطار السياسة المعمول به في الدولة والقوانين واللوائح الوطنية والقدرات المؤسسية (بما في ذلك التنفيذ) المتعلقة بالبيئة والقضايا الاجتماعية؛ التغيرات في ظروف البلد وسياق المشروع؛ الدراسات البيئية أو الاجتماعية للبلد؛ خطط العمل البيئية أو الاجتماعية الوطنية؛ والتزامات الدولة التي تنطبق مباشرة على المشروع بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ (ب) المتطلبات المعمول بها بموجب المعايير البيئية والاجتماعية؛ و (ج) إرشادات البيئة والصحة والسلامة، و الممارسات الدولية الجيدة الأخرى ذات الصلة في قطاع الصناعة.
- يُقارن الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمقترض والمعايير البيئية والاجتماعية ويحدد الفجوات بينهما.
- يُحدد ويُقيم المتطلبات البيئية والاجتماعية لأي ممولين مشاركين.

وصف المشروع الفرعي

- يصف بإيجاز المشروع الفرعي المقترح وسياقه الجغرافي والبيئي والاجتماعي والزمني، بما في ذلك أي استثمارات خارج الموقع قد تكون مطلوبة (على سبيل المثال، خطوط الأنابيب المخصصة وطرق الوصول وإمدادات الطاقة وإمدادات المياه والإسكان والمواد الخام ومرافق تخزين المنتجات)، وكذلك الموردين الأساسيين للمشروع.
- من خلال النظر في تفاصيل المشروع، يشير إلى الحاجة إلى أي خطة لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية من 1 إلى 10.
- يتضمن خريطة تفصيلية كافية توضح موقع المشروع والمنطقة التي قد تتأثر بالتأثيرات التراكمية المباشرة وغير المباشرة للمشروع.

البيانات الأساسية

- يحدد بالتفصيل البيانات الأساسية ذات الصلة بالقرارات المتعلقة بموقع المشروع أو تصميمه أو تشغيله أو تدابير التخفيف. يجب أن يشمل ذلك مناقشة دقة وموثوقية ومصادر البيانات بالإضافة إلى معلومات حول التواريخ المحيطة بتحديد المشروع والتخطيط والتنفيذ.
- يحدد ويقدر مدى وجودة البيانات المتاحة، وثغرات البيانات الرئيسية، وأوجه عدم اليقين المرتبطة بالتنبؤات.
- بناءً على المعلومات الحالية، يقيم نطاق المنطقة المراد دراستها ويصف الظروف الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك أي تغييرات متوقعة قبل بدء المشروع.
- تأخذ في الاعتبار أنشطة التطوير الحالية والمقترحة داخل منطقة المشروع ولكنها غير مرتبطة بشكل مباشر بالمشروع.

المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- يأخذ في الاعتبار جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ذات الصلة للمشروع. سيشمل ذلك المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحددة على وجه التحديد في المعايير البيئية والاجتماعية (1) إلى (8)، وأي مخاطر وآثار بيئية واجتماعية أخرى تنشأ نتيجة للطبيعة والسياق المحددين للمشروع، بما في ذلك المخاطر والآثار المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1)، الفقرة 28.

تدابير التخفيف

- يحدد تدابير التخفيف والآثار السلبية المتبقية الكبيرة التي لا يمكن تخفيفها، وإلى أقصى حد ممكن، يقيم مقبولية تلك الآثار السلبية المتبقية.

- يحدد تدابير متباينة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المحرومين أو المستضعفين.
- تقييم جدوى التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية؛ التكاليف الرأسمالية والمتكررة لإجراءات التخفيف المقترحة، ومدى ملاءمتها في ظل الظروف المحلية؛ والمتطلبات المؤسسية والتدريب والمراقبة لإجراءات التخفيف المقترحة.
- يحدد المشكلات التي لا تتطلب مزيدًا من الاهتمام، مما يوفر الأساس لهذا التحديد.

تحليل البدائل

- مقارنة بين البدائل المجدية مقابل التسهيلات المتعلقة بالمرافق مثل التكنولوجيا والتصميم والتشغيل وأيضاً الحالات "الخارج عن نطاق" المشروع من منطلق الآثار البيئية والاجتماعية المُحتملة.
- تقييم جدوى البدائل للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية إضافة إلى التكاليف الرأسمالية والمتكررة ومدى تناسبها مع الظروف المحلية وما يتعلق بها من متطلبات مؤسسية وتدريب ورصد ومراقبة إجراءات التخفيف البديلة.
- لكل من هذه البدائل، يجب احتساب حجم (كمية) الأثر البيئي والاجتماعي قدر الإمكان مع ذكر القيم الاقتصادية حيثما كان ذلك ممكنا أو مجديا.

إجراءات التصميم

- وضع أسس اختيار تصاميم المشروع الخاصة التي تم اقتراحها وتبرير مستويات الانبعاثات التي صدرت توصيات بشأنها وآليات منع التلوث أو تخفيضه بما يتفق مع الممارسات الدولية الجيدة في قطاع الصناعة.

الإجراءات والتدابير الرئيسية لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي

- يلخص التدابير والإجراءات الرئيسية والإطار الزمني المطلوب للمشروع لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية. سيتم استخدامها في إعداد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

الملاحق

- قائمة بالأفراد أو المنظمات التي أعدت أو ساهمت في إعداد التقييم البيئي والاجتماعي.
- المراجع - تحديد المواد المكتوبة المنشورة وغير المنشورة، والتي تم استخدامها.
- سجل الاجتماعات والمشاورات والاستبيانات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص المتضررين والأطراف المعنية الأخرى. يحدد السجل وسائل مشاركة أصحاب المصلحة التي تم استخدامها للحصول على آراء الأشخاص المتضررين والأطراف المعنية الأخرى.
- الجداول التي تعرض البيانات ذات الصلة المشار إليها أو الملخصة في النص الرئيسي.
- قائمة التقارير أو الخطط ذات الصلة.

الملحق 4.
عينة من محتويات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

تتكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من مجموعة إجراءات التخفيف والمراقبة والتدابير المؤسسية التي يجب اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل مشروع فرعي للتخلص من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو تعويضها أو تقليلها إلى مستويات مقبولة. تتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضًا التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (أ) بتحديد مجموعة الاستجابات للآثار السلبية المحتملة؛ (ب) تحديد متطلبات ضمان إجراء تلك الاستجابات بشكل فعال وفي الوقت المناسب؛ و (ج) وصف وسائل تلبية تلك المتطلبات.

سيتضمن محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

التخفيف

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التدابير والإجراءات وفقًا للتسلسل الهرمي للتخفيف الذي يقلل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة إلى مستويات مقبولة.
- ستشمل الخطة تدابير تعويضية، إن وجدت. على وجه التحديد، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية:

1) يحدد ويلخص جميع الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتوقعة (بما في ذلك تلك التي تشمل السكان الأصليين أو إعادة التوطين غير الطوعي)؛
2) يصف - مع التفاصيل الفنية - كل إجراء تخفيف، بما في ذلك نوع التأثير الذي يتعلق به والظروف التي تتطلب ذلك (على سبيل المثال، بشكل مستمر أو في حالة الطوارئ)، إلى جانب التصميمات وأوصاف المعدات وإجراءات التشغيل، حسب الاقتضاء؛
3) تقدير أي آثار بيئية واجتماعية محتملة لهذه التدابير؛
4) يأخذ في الاعتبار ويتوافق مع خطط التخفيف الأخرى المطلوبة للمشروع (على سبيل المثال، لإعادة التوطين غير الطوعي، أو الشعوب الأصلية، أو الموروث الثقافي).

الرصد

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أهداف المراقبة وتحدد نوع المراقبة، مع روابط للآثار التي تم تقييمها في التقييم البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف الموضحة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. على وجه التحديد، يوفر قسم المراقبة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) وصفًا محددًا وتفاصيل فنية لإجراءات المراقبة، بما في ذلك المعلمات التي سيتم قياسها، والطرق التي سيتم استخدامها، ومواقع أخذ العينات، وتكرار القياسات، وحدود الاكتشاف (عند الاقتضاء)، وتحديد العتبات التي من شأنها أن تشير إلى الحاجة إلى إجراءات تصحيحية؛ و (ب) إجراءات المراقبة والإبلاغ من أجل (1) ضمان الكشف المبكر عن الظروف التي تتطلب تدابير تخفيف معينة، و (2) تقديم معلومات عن التقدم المحرز ونتائج التخفيف.

تنمية القدرات والتدريب

- لدعم التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لمكونات المشروع البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف، تعتمد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على التقييم البيئي والاجتماعي لوجود ودور وقدرات الأطراف المسؤولة في الموقع أو على مستوى الوكالة والوزارة.
- على وجه التحديد، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) وصفًا محددًا للترتيبات المؤسسية، مع تحديد الطرف المسؤول عن تنفيذ تدابير التخفيف والمراقبة (على سبيل المثال، للتشغيل والإشراف والإنفاذ ومراقبة التنفيذ والإجراءات العلاجية والتمويل وإعداد التقارير وتدريب الموظفين).
- لتعزيز قدرة الإدارة البيئية والاجتماعية في الوكالات المسؤولة عن التنفيذ، توصي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بإنشاء أو توسيع الأطراف المسؤولة، وتدريب الموظفين وأي تدابير إضافية قد تكون ضرورية لدعم تنفيذ تدابير التخفيف وأي توصيات أخرى من التقييم البيئي والاجتماعي.

جدول التنفيذ وتقديرات التكلفة

- بالنسبة لجميع الجوانب الثلاثة (التخفيف، والرصد، وتنمية القدرات)، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) جدول تنفيذ للتدابير التي يجب تنفيذها كجزء من المشروع، مع توضيح المراحل والتنسيق مع خطط تنفيذ المشروع الإجمالية؛ و (ب) تقديرات رأس المال والتكاليف المتكررة ومصادر التمويل لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. يتم أيضًا دمج هذه الأرقام في جداول التكلفة الإجمالية للمشروع.

تكامل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مع المشروع

- يعتمد قرار المقترض بالمضي قدمًا في المشروع وقرار البنك الدولي بدعمه جزئيًا على توقع تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (سواء كانت قائمة بذاتها أو مدمجة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)) بشكل فعال. وبالتالي، سيتم تحديد كل من التدابير والإجراءات التي سيتم تنفيذها بوضوح، بما في ذلك تدابير وإجراءات التخفيف والرصد الفردية والمسؤوليات المؤسسية المتعلقة بكل منها، وسيتم دمج تكاليف القيام بذلك في التخطيط الشامل للمشروع وتصميمه، الميزانية والتنفيذ.

الملحق 5.
المتطلبات البيئية والاجتماعية للمقاولين (المتعهدين)

يتعين على المقاولين استيفاء المتطلبات البيئية والصحية والمتعلقة بالسلامة والاجتماعية (بما فيها العمال) الآتية - التي سوف تُدعى فيما بعد المتطلبات البيئية والصحية والمتعلقة بالسلامة والاجتماعية[48].

وتشمل متطلبات البيئة والمجتمع والصحة والسلامة عشرة (10) أقسام، هي:

1. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمقاول
2. التدريب في مجال البيئة والمجتمع والصحة والسلامة
3. إدارة موقع الإنشاء
4. الصحة والسلامة المهنية
5. السلامة على الطرق والسلامة المرورية
6. إجراءات الخاصة بالعثور على المكتشفات الأثرية عن طريق الصدفة
7. التأهب والاستجابة للحالات الطارئة
8. إشراك أصحاب المصلحة
9. إدارة القوى العاملة، بما في ذلك مدونة السلوك
10. التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمقاول

يقوم المقاول بما يأتي:

- إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمقاول وتقديمها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للموافقة عليها.
- إدراج شرح تفصيلي في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمقاول عن كيفية استيفاء أداء المقاول لمتطلبات البيئة والمجتمع (والعمالة) والصحة والسلامة.
- ضمان رصد أموال كافية في الميزانية للوفاء بمتطلبات البيئة والمجتمع (والعمالة) والصحة والسلامة، ووجود قدرات كافية ومناسبة للإشراف على أداء خطة الإدارة البيئة والاجتماعية الخاصة بالمقاول ورصدها ورفع التقارير عنها.
- وضع ضوابط وإجارة لإدارة أداء البيئة والمجتمع (والعمالة) والصحة والسلامة.
- الحصول على موافقة خطية مسبقة من مهندسي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل الشروع في تنفيذ أنشطة الإنشاء أو إعادة التأهيل.

التدريب في مجال البيئة والمجتمع والصحة والسلامة

يقوم المقاول بما يأتي:

- تحديد احتياجات التدريب في مجال البيئة والمجتمع (والعمالة) والصحة والسلامة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
- الاحتفاظ بسجلات لجميع الدورات التدريبية والتوجيهية والتعريفية في مجال البيئة والمجتمع (والعمالة) والصحة والسلامة.
- التأكد - من خلال مواصفات العقد وعملية الرصد المناسبة - من تدريب مقدمي الخدمات والأيدي العاملة المتعاقد معهم مباشرة أو من الباطن تدريبا كافيا قبل الشروع في تنفيذ المهام الموكلة إليهم.
- إثبات كفاءة موظفيه في تنفيذ الأنشطة والمهام الموكلة إليهم بصورة آمنة. وبالتالي، يتعين على المقاول إصدار شهادة كفاءة لكل عامل في الموقع (تتعلق بالمهنة وسمة المهام) تحدد نوع المهام التي يمكن أن ينجزها الموظفون الأساسيون.

التدريب التوجيهي

يقوم المقاول بما يأتي:

- توفير التدريب التوجيهي في مجال البيئة والمجتمع (والعمالة) والصحة والسلامة لجميع الموظفين، بمن فيهم الإداريين والمشرفين والعاملين والمقاولين من الباطن بهدف اطلاعهم على قواعد العمل الأساسية في مكان العمل والحماية الشخصية والحيلولة دون تعرض زملاء العمل للإصابات.

48 استندت متطلبات البيئة والمجتمع والصحة والسلامة إلى إرشادات مجموعة البنك المعنية بالبيئة والصحة والسلامة مع أخذ الإرشادات الأخرى الصادرة عن البنك الدولي ومذكرات الممارسات الجيدة بعين الاعتبار.

- ينكون التدريب من التوعية بكل المخاطر الأساسية والمخاطر التعاقدية المتعلقة بكل موقع محدد وممارسات العمل الآمنة وإجراءات الطوارئ في حالات الحريق والإجلاء والكوارث الطبيعية، عند الاقتضاء. وجوب استعراض أية مخاطر أو ترميز لوني مستخدم في كل موقع محدد استعراضا دقيقا في إطار التدريب التوجيهي.

توجيهات للزائرين

يقوم المقاول بالآتي:

- وضع برنامج توجيهي للزوار، بمن فيهم الموردين، الذين يمكنهم الوصول إلى أماكن تسود فيها ظروف ومواد خطرة.
- عدم دخول الزوار إلى الأماكن الخطرة دون مرافقة.
- ضمان قيام موظف معتمد من المقاول، أو ممثل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شركائه التنفيذيين، بمرافقة الزوار، ويكون هذا الموظف قد أتم بنجاح التدريب التوجيهي المتعلق بالبيئة والمجتمع (والعمالة) والصحة والسلامة، ومدرك لمخاطر الإنشاء في موقع المشروع، وكذلك مخطط المشروع والمناطق المحظورة فيه.

تدريب الموظف والمقاول على المهام الجديدة

يقوم المقاول بالآتي:

- التأكد من أن جميع العاملين والمقاولين من الباطن قد تلقوا قدرا كافيا من التدريب والمعلومات قبل شروعهم في تنفيذ المهام الجديدة، لتمكينهم من فهم المخاطر المرتبطة بعملهم وحمايتهم من العوامل الخطيرة التي تهدد صحتهم، وينبغي أن يغطي التدريب بشكل مناسب وتدريجيا للعملية اللازمة لتنفيذ أنشطة المشروع بشكل آمن، مع تلافي وقوع الضرر على البيئة إلا بالنزر القليل، بما في ذلك:
- التأكد من أن جميع العمال والمقاولين من الباطن، قبل بدء المهام الجديدة، قد تلقوا التدريب الكافي والمعلومات التي تمكنهم من فهم مخاطر العمل وحماية صحتهم من العوامل المحيطة الخطرة التي قد تكون موجودة. يجب أن يغطي التدريب بشكل كاف العملية خطوة بخطوة اللازمة لأداء أنشطة المشروع بأمان، مع الحد الأدنى من الضرر الذي يلحق بالبيئة، بما في ذلك:
    - معرفة المواد والمعدات والأدوات
    - الأخطار المعروفة في العمليات وكيفية السيطرة عليها
    - المخاطر المحتملة على الصحة
    - الإجراءات الاحترازية لمنع التعرض للمخاطر
    - متطلبات النظافة الصحية
    - ارتداء واستعمال المعدات والملابس الواقية
    - الاستجابة الملائمة للظروف القاسية والحوادث المرتبطة بالتشغيل

إدارة مواقع الإنشاءات

الغطاء النباتي

يقوم المقاول بما يأتي:

- منع أي إتلاف أو تشويه عبثي في البيئة الطبيعية المحيطة بموقع الإنشاء
- حماية جميع الأشجار والنباتات من أي أضرار أو تلف ناجم عن عمليات الإنشاء والمعدات المستخدمة، إلا إذا اقتضت الحاجة غزالتهن لتنفيذ أعمال دائمة أو طرق معتمدة أو عمليات الحفر
- تجديد الغطاء النباتي في المناطق المتأثرة عند الانتهاء من تنفيذ الأعمال، مع إعادة تأهيل المناطق التي لا يمكن تجديدها وتمهيد منطقة العمل وإعادتها إلى الحالة التي من شأنها أن تسهل إعادة نمو الغطاء النباتي الطبيعي، مع ترتيب مناسب لتصريف المياه لري التربة ومنع تجريفها.
- إعادة زراعة الأنواع النباتية المحلية، قدر الإمكان، والأنواع النباتية غير المدرجة ضمن قائمة الأعشاب الضارة
- استصلاح أو إعادة زراعة أو استنبات الغطاء النباتي واستعادة المنظر الطبيعي الأصلي الذي لحق به ضرر أو تلف أو تشويه عبثي نتيجة عمليات الإنشاء التي قام بها المقاول وذلك وفقاً لتوجيهات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) او ممثله وعلى نفقة المقاول.
- غير ضروري أو تندب أو تشويه للمحيط الطبيعي في محيط موقع البناء

- حماية جميع الأشجار والنباتات من التلف الناتج عن عمليات ومعدات البناء، باستثناء الحالات التي يكون فيها التنظيف مطلوبًا للأعمال الدائمة أو طرق الإنشاء المعتمدة أو عمليات الحفر
- إعادة الغطاء النباتي للمناطق المتضررة عند الانتهاء من الأعمال، وفي المناطق التي لا يمكن إعادة الغطاء النباتي لها، مما يؤدي إلى تخليط منطقة العمل إلى حالة تسهل إعادة الغطاء النباتي الطبيعي، وتوفير الصرف المناسب، ومنع التآكل.
- أن يستخدم، قدر الإمكان، الأنواع المحلية لإعادة الزراعة والأنواع غير المدرجة كأعشاب ضارة
- إصلاح أو إعادة زرع أو إعادة زرع أو تصحيح، وفقًا لتوجيهات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو ممثله، وعلى نفقة المقاول الخاص، جميع عمليات التدمير أو الندوب أو التلف أو التشويه غير الضرورية الناتجة عن عمليات المقاولين
- نقل العمالة والمعدات بطريقة تتفادي قدر المستطاع الإضرار بحقول الرعي والمحاصيل والممتلكات.

حماية المنشآت القائمة

يقوم المقاول بما يأتي:

- حماية كافة المباني أو الهياكل أو الأعمال أو الأنابيب أو الكابلات أو شبكات الصرف الصحي أو المنشآت أو غيرها الخدمات أو التجهيزات القائمة من أي ضرر أو إخلال أو تلف أثناء تنفيذ أنشطة الإنشاء.
- التنسيق مع السلطات المحلية لتحديد البنية التحتية القائمة التي قد تكون مخفية تحت الأرض.
- إصلاح أي أضرار ناجمة عن أنشطة المقاول بالتنسيق مع الجهات المختصة
- اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية المحتملة لتفادي أو الحد من إزعاج مُلاك العقارات او المستأجرين أو الساكنين في المنازل المتاخمة لأنشطة الإنشاء، وتلافي إزعاج عامة الناس بصفة عامة.
- إتاحة الوصول الآمن إلى الممتلكات العامة والخاصة التي قد تتأثر بأنشطة الإنشاء وإتاحة ممرات بديلة مقبولة بما يرضي الأشخاص المتأثرين، إذا اقتضت الحاجة ذلك.
- تجنب العمل خلال ساعات الليل

النفايات الناجمة عن أنشطة الإنشاء

يقوم المقاول بما يلي:

- جمع كافة النفايات الصلبة المتأتية عن أنشطة الإنشاء وإدارتها، بما في ذلك مخلفات ونفايات البناء لمنع تلويث التربة والمياه الجوفية
- نقل المواد غير الضرورية الناتجة عن الحفر من مواقع الإنشاء في أسرع وقت ممكن
- التفاهم والاتفاق مع إدارات البلدية المعنية بشأن التخلص من نفايات البناء
- اختيار مواقع التخلص من النفايات بعناية بعد الحصول على موافقة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شريكه التنفيذي
- التقليل إلى أدنى حد ممكن من تناثر النفايات على الطرق من خلال التأكد من أن مركبات النقل مرخصة ويجري تحميلها بطريقة تمنع سقوط مواد الإنشاء أو انسكابها، وتغطية الأجزاء الجانبية والعلوية للمركبات المحملة بالأتربة أو الرمل أو غيرها من المواد أو المخلفات.
- نقل مخلفات البناء إلى أماكن مخصصة في المواقع المختارة للتخلص من النفايات، وإثبات ذلك في وثائق مؤكدة.
- التخلص من المخلفات والنفايات الصلبة بشكل سليم في المواقع المسموح بها والمخصصة من السلطات المحلية، والحصول على إشعار بإيصال من الجهة المعنية في مكب النفايات.

جودة الهواء

الملوث الأكثر شيوعا في إطار الانبعاثات المنتشرة هو الغبار أو الجسيمات التي تتطاير أثناء عمليات النقل وتخزين المواد الصلبة في مخازن مكشوفة ومن أسطح التربة المكشوف، بما في ذلك الطرقات غير المعبّدة. ومن هذا المنطلق، يقوم المقاول بما يأتي:

- استخدام أساليب الضبط والتحكّم بالغبار، من بينها: الأغطية ورش المياه لإخماد الغبار أو زيادة نسبة الرطوبة في أكوام المواد المخزنة في الأماكن المكشوفة، أو فرض الضوابط التي تشمل شفط الهواء ومعالجته من خلال كيس ترشيح أو فرازة مخروطية لتنقية الهواء من الغبار بالنسبة لمصادر مناولة المواد كأحزمة وسيور النقل والصناديق.

- استخدام نظام رش المياه للسيطرة على المواد المتناثرة على أسطح الطرقات المعبّدة وغير المعبّدة. وليس استخدام الزيوت ومشتقاتها من بين الأساليب الموصى بها للسيطرة على غبار الطرقات.
- غسل عجلات المركبات في المحاجر ومصانع خلط الخرسانة الجاهزة ومواقع الإنشاء والمرافق الأخرى لمنع تناثر الطين والغبار والأوساخ على الطرق العامة.
- تنظيف أسطح الطرق بانتظام داخل مواقع الإنشاء لإزالة المواد الدقيقة المتراكمة وتنظيف مركبات النقل بصورة دورية.
- تغطية الشاحنات ذات المقطورات المفتوحة التي تنقل الرمل أو الحصى أو التراب.
- الحد من الدخان المنبعث من محركات الديزل عن طريق صيانتها بصورة دورية وصحيحة، وتحديداً من خلال التأكد من سلامة المحرك ونظام الوقود وفلترات الهواء.

المواد الخطرة والسامة

تقتضي النفايات السامة والضارة الناجمة عن أنشطة المقاول إيلاء اهتمام خاص بها للحيلولة دون انتشارها في البيئة الطبيعية، مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس أو الحياة المائية أو النمو الطبيعي للنباتات في المنطقة. ومن هذا المنطلق، يقوم المقاول بما يلي:

- تدريب العاملين على كيفية التعامل مع المواد الخطرة
- وضع البطاقات التعريفية باستخدام رموز يسهل فهما، وتوفير صحائف بيانات سلامة المواد، للمواد الكيميائية ومخالطيها وفقاً للنظام العالمي المتوافق لتصنيف وترميز المواد الكيميائية.
- تخزين المواد الخطرة وفقاً للأحكام القانونية لقواعد صنع المواد الكيميائية الخطرة وتخزينها واستيرادها (1989)، في إطار قانون (حماية) البيئة لسنة 1986م.
- توفير حاويات ثانوية مناسبة لتجميع السوائل المتسربة من خزانات الوقود وللتخزين المؤقت للسوائل الأخرى، مثل: زيوت التشحيم والسوائل الهيدروليكية.
- استخدام الأسطح المانعة للتسرب في أماكن التزود بالوقود وأماكن نقل السوائل الأخرى.
- تدريب العاملين على النقل الصحيح للوقود والمواد الكيميائية والاستجابة لحالات الانسكابات،
- إتاحة المعدات النقالة للتنظيف واحتواء الانسكابات والتسربات في الموقع وتوفير التدريب على استخدام تلك المعدات.
- تصريف أو تفريغ السوائل السامة والمواد الكيميائية والوقود ومواد التشحيم والبتومين في حاويات للتخلص منها أو نقلها إلى أماكن خارج الموقع.
- معالجة النفايات الخطرة بشكل منفصل عن النفايات الأخرى.
- تجنب تخزين السوائل السامة أو نقلها إلى أماكن مجاورة لمرافق تصريف المياه أو تصريفها فيها.
- الاحتفاظ بكميات كافية من المواد أو المركبات الماصة في الموقع لتتناسب مع مدى الانسكابات المحتملة.
- تحديد مواقع مدافن النفايات الصلبة على مسافة تبعد 100 متر على الأقل من أي مجرى مائي، وتسييج هذه المواقع لمنع السكان المحليين من الوصول إليها.
- ضمان المعالجة الأولية الكافية للنفايات السائلة، وتركيب خزانات للصرف الصحي بعيداً عن نقاط توزيع المياه للقرى المجاورة.

وضع لافتات في الأماكن اللازمة

يقوم المقاول بما يأتي:

- وضع علامات مناسبة لتحديد المناطق الخطرة.
- تركيب لافتات تحذيرية
- التأكد من أن للافتات تتفق مع المعايير الدولية، وواضحة ويفهما العاملين والزائرين وعامة الناس بسهولة حسب الاقتضاء.
- احاطة مواقع العمل بشريط الأمان أو تسييجها أو وضع حواجز حولها، حسب الحاجة، لمنع دخول أي شخص غير مصرح له إلى مواقع الإنشاء.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية لتغطية الفتحات وتركيب حواجز حماية على طول الممرات المؤقتة للحفاظ على السلامة

العامة.

الحُفر الترابية والمحاجر[49]

سيتم الحصول على المواد المطلوبة لردم الموقع أو إنشاء أعمال دائمة غير متوفرة من السطح من مناطق الحفر والمحاجر التي سيحددها المقاول، رهنا بموافقة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو شركائه المنفذين.

يجب على المقاول الالتزام بالمعايير التالية عند تحديد مواقع الحفر والمحاجر المستعارة وتطويرها وتشغيلها وإعادة تطويرها:

- الحصول على جميع التصاريح اللازمة لحفر الإمداد وعمليات المحاجر.
- حدد مواقع المحاجر بعيدًا عن المستوطنات قدر الإمكان. ستنتج عمليات المحاجر ضوضاء وغبارًا سيؤثر على السكان القريبين حتى لو تم فرض الضوابط.
- سياج ومواقع المحاجر الآمنة. تشكل وجوه المحاجر شديدة الانحدار خطرًا على الناس والماشية.
- حدد موقع الحفر والمحاجر على بعد 100 متر على الأقل من المجاري المائية أو المساكن البشرية.
- إجراء فحص / مسح ما قبل التفجير، بالتشاور مع السكان / مالكي العقارات، قبل تشغيل المحجر، لتوثيق الحالة الحالية للمباني وتحديد أي هياكل أو مكونات أو محتويات حساسة. يجب استخدام ظروف الموقع ومعلومات الفحص لتصميم عملية التفجير لتجنب أي آثار على الممتلكات.
- حدد، إلى أقصى حد ممكن، حفر استعارة على أرض غير مستخدمة للزراعة وليست مشجرة.
- تجنب المناطق ذات الأهمية التاريخية أو الثقافية المحلية وحدد مواقع الحفر التي تزيد مساحتها عن 25 مترًا من مواقع المقابر.
- إخفاء، قدر الإمكان، الحفر من الطريق. يجب تصميم المحاجر وحفر الاستعارة لتقليل الندوب المرئية للمناظر الطبيعية.
- وضع خطة لإدارة حفر الاقتراض والمحاجر، بما في ذلك خطة لإعادة حفر الاستعارة ومواقع المحاجر إلى حالتها الأصلية قدر الإمكان

موقع مخيمات العاملين

يقوم المقاول بما يأتي:

- التشاور والتفاوض مع أصحاب المصلحة المحليين قبل اقتراح موقع مخيمات العاملين.
- تقديم المواقع المقترحة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الشريك المنفذ للموافقة عليها، بما في ذلك تبرير موقعها، بالإضافة إلى التدابير المقترحة للتخفيف من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية حول المخيم وتعزيز المنافع الاجتماعية.

تفكيك المخيمات ومواقع ومحطات العمل

يقوم المقاول بما يلي:

- تنظيف مواقع البناء من أي معدات أو نفايات، والتأكد من خلو المواقع من التلوث.
- التخلص من أي معدات أو نفايات أو إعادة تدويرها بطريقة مناسبة وسليمة بيئيًا.
- تسليم مواقع البناء إلى أصحابها الأصليين، مع مراعاة رغباتهم والتشريعات الوطنية.

الصحة والسلامة

عندما يكون في الموقع الواحد عمال تابعين لأكثر من مقاول، فيتعين على المقاولين التعاون معاً بغية تنفيذ متطلبات الصحة والسلامة دون المساس بمسئولية كل مقاول عن صحة وسلامة عماله.

الأحوال الجوية القاسية وإغلاق المرافق

يقوم المقاول بما يأتي:

- تصميم وتشييد هياكل أماكن العمل بما يجعلها تقاوم العوامل المتوقعة في المنطقة المعنية، وتخصيص مكان محدد للجوء إليه عند الاقتضاء.

[49] يجب على المقاولين التفكير في أعمال الحُفر الترابية رغبة المشتري والبائع (المستأجر) لتجنب الاستحواذ غير الطوعي على الأرض.

- وضع إجراءات التشغيل القياسية بشأن إغلاق المشروع او إيقاف العمل، بما في ذلك خطة الإخلاء.

دورات المياه وأماكن الاغتسال

يقوم المقاول بما يأتي:

- توفير مرافق المراحيض (دورات مياه وأماكن للغسل) بما يكفي لعدد الأشخاص المتوقع أن يعملوا في مواقع الإنشاء، مع مراعاة تلك المرافق أو تركيب ما يشير إلى أن دورة المياه "قيد الاستعمال" أو "خالية".
- تزويد دورات المياه بما يكفي من المستلزمات كالماء الساخن والبارد والصابون وأجهزة تنشيف الأيدي.
- توفير مرافق للاغتسال وتغيير ملابس العمل وارتداء ملابس الخروج إلى الشارع في الحالات التي يتعرض فيها العاملين لمواد سامة إما بابتلاعها أو امتصاصها عن طريق لمسها الجلد.

إمدادات المياه الصالحة للشرب

يقوم المقاول بما يأتي:

- توفير إمدادات كافية من مياه الشرب الصالحة للشرب من ينبوع مياه تتدفق إلى الأعلى أو أي وسيلة صحية لجمع المياه لأغراض الشرب.
- الضمان بأن إمدادات المياه إلى أماكن إعداد الطعام أو لأغراض النظافة الشخصية (الغسل أو الاغتسال) تفي بمعايير جودة مياه الشرب.

نظافة أماكن تناول الطعام

يقوم المقاول بما يأتي:

- اتخاذ ترتيبات مناسبة لتوفير أماكن نظيفة لتناول الطعام لا يتعرض فيها العاملون للمواد الخطرة أو الضارة عندما يحتمل تعرضهم لمواد سامة عن طريق الفم.

معدات الحماية الشخصية

يقوم المقاول بما يأتي:

- تحديد معدات الحماية الشخصية المناسبة لحماية كافية للعاملين وعمال المقاولين من الباطن والزائرين وتوفيرها لهم بالمجان، وتكون ملائمة فلا تتسبب بمتاعب غير لازمة للشخص الذي يرتديها.
- التأكد من أن استخدام معدات الحماية الشخصية يعد أمراً إلزامياً.
- عقد دورة تدريبية على نحو كافٍ حول استخدام معدات الحماية الشخصية وتخزينها وصيانتها لعماله وعمال المقاولين من الباطن التابعين له
- الصيانة الصحيحة لمعدات الحماية الشخصية، بما في ذلك تنظيفها عند اتساخها وتبديلها عند الاهتراء أو التلف.
- الصيانة الصحيحة لمعدات الحماية الشخصية القياسية و / أو الخاصة بكل مهمة على حدة استناداً وإلى تحليل السلامة الخاص بالعمل.
- النظر في استخدام معدات الحماية الشخصية كملاذ أخير عندما يتعلق الأمر برصد المخاطر والوقاية منها، والرجوع دوماً إلى التسلسل الهرمي للتحكم في المخاطر عند التخطيط لإجراءات السلامة.

الضوضاء

يتخذ المقاول التدابير المناسبة للحد من تعرض العاملين للضوضاء أثناء الإنشاء، بما في ذلك على سبيل المقال لا الحصر:

- عدم تعريض أي عامل لمستوى ضوضاء يزيد على 85 ديسيبل (أ) لمدة تزيد على 8 ساعات يومياً دون وسيلة حماية للسمع، ولا ينبغي تعريض الآذان غير المحمية لصوت تبلغ ذروة الضغط عند مستوى (لحظي) يزيد على 140 ديسيبل (ج).
- فرض استخدام وسائل حماية السمع بشكل فعال حين يصل مستوى الصوت في مدة 8 ساعات إلى ما يعادل 85 ديسيبل (أ)، وتصل ذروة مستويات الصوت إلى 140 ديسيبل (ج)، أو يصل متوسط الصوت الأقصى إلى 110 ديسيبل (أ).
- توفير وسائل حماية السمع القادرة على تخفيض مستويات الصوت في الآذان إلى ما لا يقل عن 85 ديسيبل (أ).
- لكل بواقع 3 ديسيبل (أ) في مستويات الصوت التي تزيد عن 85 ديسيبل (أ)، ينبغي تخفيض فترة أو مدة التعرّض "المسموح بها" بنسبة 50 في المائة.
- إجراء فحص سمع طبي دوري للعاملين المعرضين لمستويات عالية من لضوضاء.
- تناوب الموظفين للحد من التعرض الفردي لمستويات عالية من الضوضاء.
- تركيب مخفّضات الضجيج على معدات الإنشاء، مثل كاتمات الصوت.

- استخدام ضاغطات الهواء (كمبريشن) ومولدات الكهرباء الكاتمة للصوت.
- الحفاظ على جميع الآلات في حالة جيدة.
- تركيب معدات عازلة للصوت على الجرافات والدكاكات (هراسات التربة) والرافعات والقلابات والحفارات والقريدرات (آلة تسوية وتمهيد الأرض) والحراثات (آلة تحميل) والجرارات الكاشطة والشيولات.

- تركيب لافتات في جميع المناطق التي يتجاوز فيها مستويات ضغط الصوت 85 ديسيبل (أ).
- إيقاف تشغيل المعدات عندما لا تكون قيد الاستخدام المباشر.
- إشعار السكان المجاورين لمنطقة العمل مسبقاً في حال انطوت الأشغال على ضجيج عالي التأثير.

العمل في المَجارير

يقوم المقاول بما يأتي:

- التأكد من وجود مشرف / ضابط السلامة في الموقع في جميع الأوقات.
- الإشراف والتحكم في جميع طرق الوصول إلى المَجارير، والحفاظ على سجل لجميع العمال العاملين في المَجارير يتضمن أسماء العمال ووقت البدء ووقت الانتهاء،
- التحكم في الوصول إلى كل مجرور يجرى العمل فيه، بما من شأنه يكون الوصول إليه مقتصرا على العاملين الحاصلين على إذن كتابي خاص وتصريح عمل في الأماكن الضيقة وهم من يمكنهم الدخول إليها فقط.
- التأكد من: (1) وجود اتصال مستمر بين جميع العاملين في المَجارير مع مراقب السلامة الموجود خارج المَجارير عند فتحة المَجارير ومع مشرف السلامة؛ (2) وجود مستجيب إسعافات أولية مدرب في الموقع، مع سهولة الوصول إلى حقيبة الإسعافات الأولية والأكسجين؛ (3) وجود وسائل إنقاذ العاملين في المجَارير متوفرة لدى الطاقم الموجود فوق سطح الأرض في حالة الطوارئ ونقل العاملين المتضررين؛ (4) تحديد أقرب مرفق صحي جيد التجهيز وتقييم الوقت اللازم للوصول إليه.
- تناوب جميع العمال في المَجارير بعد وردية واحدة
- تهوية المَجارير بشكل صحيح والتأكد من خلو كل مجرور من أي غازات سامة وضارة أو أي مخاطر أخرى قبل السماح بالوصول إليها.
- التأكد من أن جميع العمال الذين يدخلون إلى المَجارير مدربون بشكل صحيح فيما يتعلق بمخاطر العمل في المَجارير وتدابير السلامة المطلوبة.
- التأكد من أن جميع العمال الذين يدخلون المَجارير أو الأماكن الضيقة الأخرى يرتدون معدات الوقاية الشخصية المناسبة، بما في ذلك: (1) للعمل فوق سطح الأرض: التأكد من وجود أجهزة تنفس، أغطية يمكن التخلص منها، أحذية السلامة مزودة بأغطية يمكن التخلص منه.) للعمل فوق سطح الأرض؛ (2) اما فيما يتعلق بالعمل تحت سطح الأرض أي في المَجارير؛ التأكد من وجود أجهزة تنفس تعمل ذاتيًا، ووسائل حماية العين (نظارات واقية)، وقبعات / خوذ صلبة، وقفازات، وأغطية يمكن التخلص منها وأغطية للأحذية، وحزام أمان للجسم بالكامل، والتأكد من وجود حبل إنقاذ.
- توفير وصول وخروج مناسبين من وإلى المَجارير من خلال فتحات المَجارير.
- العمل في المَجارير خلال ساعات النهار فقط. ويحظر العمل في المَجارير خلال ساعات الليل.
- عدم السماح أبدًا للعامل بالتواجد في المجرور بمفرده.
- توفير الإضاءة المناسبة داخل المَجارير خلال ساعات العمل.
- تطعيم جميع العاملين في المجاري ضد الأمراض التي قد تصيبهم بسبب العمل في المَجارير.

الإسعافات الأولية والحوادث

يقوم المقاول بما يأتي:

- التأكد من إتاحة الإسعافات الأولية والمسعفين المؤهلين في كافة الأوقات، بحيث يكون من السهل الوصول إلى أماكن الإسعافات الأولية المزودة بالتجهيزات المناسبة في أرجاء مكان العمل.
- عقد دورات تدريبية للعاملين المختصين بمهام الإنقاذ والإسعافات الأولية كي لا يفاقموا عن غير قصد التعرض للمخاطر المتصلة بصحتهم أو صحة زملاءهم العاملين، بحيث تغطي مواد التدريب مخاطر الإصابة بالكائنات الدقيقة المسببة للأمراض المنقولة بالدم من خلال ملامسة سوائل وأنسجة الجسم.
- إتاحة أماكن غسل العيون أو الاغتسال الطارئ أو جميعها، على أن تكون قريبة من كافة أماكن العمل، حيث يُعد التنظيف الفوري بالماء من عمليات الاستجابة الموصى بها في معرض الإسعافات الأولية.
- تخصيص غرفة (غرف) مناسبة وخاصة بالإسعافات الأولية مزودة بم يلزم من التجهيزات بما يتناسب مع حجم العمل أو نوع النشاط الذي يجري تنفيذه.
- تزويد غرف وعيادات الإسعافات الأولية بالقفازات والصدريات والكمامات للوقاية من الملامسة المباشرة للدم وسوائل الجسم الأخرى.
- توفير إجراءات طوارئ مكتوبة بخصوص التعامل مع حالات الصدمات أو الأمراض الخطرة، شاملةً إجراءات العناية بنقل المريض إلى مرفق طبي ملائم.
- إبلاغ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فوراً عن جميع الحوادث العرضية التي يحتمل أن تُسفر عن إصابات

خطيرة مثل: الأعطال الكبيرة في المعدات أو ملامسة خطوط الضغط العالي او التعرض للمواد الخطرة أو الانزلاق أو الانهيارات الأرضية.

- يحقق المقاول فوراً في أي إصابات خطيرة أو مميتة أو أي مرض يحدث أثناء سير العمل، ويرفع تقريراً شاملاً بذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الأمراض المنقولة

تُعد الأمراض المنقولة جنسياً، مثل فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، من الأمراض المُعدية التي تمثل أكبر مصدر مثير للقلق بسبب انتقال العمالة. ومع إدراك حقيقة عدم إمكانية وجود أي تدبير فعال على المدى الطويل، يتعين على المقاول تنفيذ مجموعة من التعديلات السلوكية والبيئية للتخفيف من الأمراض المُعدية، منها:

- تنفيذ حملات إعلامية وتوعوية وتثقيفية وتشاورية، مرة كل شهرين على الأقل عن المخاطر والأخطار والتأثيرات والسلوكيات المناسبة لتجنب الأمراض المُعدية، تستهدف جميع العاملين في موقع الإنشاء، بمن فيهم جميع موظفي المقاول وجميع المقاولين من الباطن بمختلف مستوياتهم وموظفي الاستشاريين العاملين في الموقع وسائقي الشاحنات وطاقم توصيل الطلبات إلى الموقع لتنفيذ الأعمال والخدمات في إطار العقد.
- تنفيذ الإجراءات الفعالة لفحص جميع الموظفين والعاملين في الموقع وتشخصيهم وتقديم المشورة لهم وإحالتهم إلى برنامج وطني مخصص للأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، (ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك).
- توفير الواقيات الذكرية أو الأنثوية، بحسب الحاجة، لجميع موظفي الموقع والعاملين فيه.
- توفير المعالجة من خلال الإدارة الموحدة للحالات في مرفق الرعاية الصحية في الموقع أو في المجتمعات المحلية.
- ضمان سهولة الحصول على المعالجة الطبية بسرية تامة لرعاية مناسبة، لا سيما فيا يتعلق بالعاملين المهاجرين
- تعزيز التعاون مع السلطات المحلية بهدف تحسين إمكانية وصول أسر العاملين والمجتمع المحلي إلى الخدمات الصحية العامة، وضمان تحصين العاملين من الأمراض الشائعة والمتفشية محلياً.
- عقد دورة توعوية وتثقيفية أساسية عن الظروف التي تساعد في تفشي الأمراض الأخرى مثل فيرو كورونا (كوفيد-19) وحمى لاسا والكوليرا والإيبولا، على أن تشمل التثقيف الصحي في مجال النظافة الصحية.
- الوقاية من الأمراض في المجتمعات المحلية المباشرة من خلال:
  - تنفيذ استراتيجية إعلامية تستهدف تعزيز المشورة المباشرة فيم ابين الأشخاص على نحو يتناول العوامل النظامية التي يمكن أن تؤثر في سلوكيات الفرد وتشجيع الوقاية الفردية وحماية الآخرين من العدوى من خلال تشجيع استخدام الواقيات.
  - تدريب العاملين في المجال الصحي على معالجة الأمراض.
  - تنفيذ برنامج التطعيم للعاملين في المجتمعات المحلية من أجل تحسين الصحة والاحتراز من الإصابة بالعدوى.
  - تقديم خدمات الرعاية الصحية.
  - التعاقد مع مقدمي الخدمات ذات الصلة بفيروس المناعة البشرية، بحيث تكون هذه الخدمات متاحة في الموقع.

فيروس كورونا (كوفيد-19)[50]

يتعين على المقاولين، في خضم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وضع وتنفيذ تدابير منع تفشي الفيروس أو الحد من المخاطر المرتبطة به وإعداد التدابير المناسبة مع الإشارة إلى الخطوات التي يتعين اتخاذها إذا أصيب أحد العاملين بالفيروس. يقوم المقاول بما يأتي:

- تقييم خصائص القوى العاملة، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من مشكلات صحية أساسية أو المعرضين للخطر بطريقة أو بأخرى.
- التأكد بأن العمال لائقين لأداء العمل، بما في ذلك فحص درجة الحرارة ومنع دخول المرضى منهم.
- النظر في السُبل الكفيلة بتقليل الدخول / الخروج من إلى منطقة أو موقع مكان العمل والحد من الاختلاط المباشر بين العاملين والمجتمع/عامة الناس

[50] استنادًا إلى نموذج البنك الدولي بشأن إجراءات كوفيد-19 إجراءات إدارة العمل، 16 أبريل 2020

- تدريب العاملين في مجال النظافة الصحية والتدابير الوقائية الأخرى، وتنفيذ استراتيجية الاتصال عن المستجدات بشأن القضايا ذات الصلة بفيروس كورونا (كوفيد-19) وحالة العمال المصابين بالفيروس.
- معالجة العاملين الملتزمين بالعزل الذاتي أو الذين ينبغي عزلهم أو الذين تظهر عليهم أعراض الفيروس.
- تقييم المخاطر التي تهدد استمرارية إمدادات الأدوية والمياه والوقود والغذاء ومعدات الحماية الشخصية، مع مراعاة سلاسل التوريد الدولية والوطنية والمحلية.
- خفض النفايات الطبية وتخزينها والتخلص منها.
- تعديل ممارسات العمل للتقليل من عدد العاملين وزيادة المباعدة الاجتماعية.
- توسيع المرافق الصحية في الموقع مقارنة بالمستويات المعتادة، وتطوير العلاقات مع مرافق الرعاية الصحية المحلية وتنسيق علاج العاملين المرضى فيها.
- بناء مساكن متباعدة لإقامة العاملين أو توفير مساكن فردية لكل عامل في مناطق أكثر عزلة، حيث يمكن تحويلها بسهولة إلى مرافق للحجر الصحي والمعالجة، إذا لزم الأمر ذلك.
- وضع الإجراءات الواجب اتباعها في حال إصابة العامل بالمرض (اتباع إرشادات منظمة الصحة العالمية)
- تنفيذ استراتيجية الاتصال مع أفراد وقيادات المجتمع المحلي والحكومة المحلية في الموقع بشأن المسائل المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد-19).

الأمراض المحمولة بالنواقل

من أجل تخفيض الأثر طويل المدى الناجم عن الأمراض المحمولة بالنواقل، يُفضَّل تنفيذ تدخلات متنوعة تستهدف إزالة العوامل المؤدية إلى الإصابة بالمرض؛ ويتعين على المقاول، بالتعاون الوثيق مع السلطات الصحية في المجتمعات المحلية المعنية، تنفيذ استراتيجية مكافحة متكاملة للبعوض والأمراض الأخرى المحمولة بمفصليات الأرجل، تشمل التدابير الآتية:

- منع تكاثر الحشرات ويرقاتها من خلال تحسين الصرف الصحي وإزالة مواطن تكاثرها القريبة من المستوطنات البشرية.
- التخلص من كميات المياه المحجوزة غير الصالحة للاستعمال.
- زيادة سرعة تدفق المياه في القنوات الطبيعية والصناعية
- النظر في رش مبيدات الحشرات على جدران وغرف السكن.
- تنفيذ برامج متكاملة لمكافحة الحشرات التي تنقل الأمراض.
- تشجيع استخدام المواد الطاردة للحشرات وارتداء الملابس واستخدام الناموسيات والاشياء الحاجزة الأخرى التي تقي من لسعات الحشرات.
- استخدام العاملين ضعيفي المناعة للعقاقير الكيميائية الواقية، والتعاون مع موظفي الصحة العامة للمساعدة في إزالة مواقع تكاثر الأمراض وانتشارها.
- التعاون مع برامج المكافحة الأخرى وتبادل الخدمات العينية معها لتحقيق أقصى قدر من الآثار المفيدة.
- توعية العاملين في المشروع وسكان المنطقة المحيطة بالمخاطر وطرق الوقاية والعلاج المتوفر.
- رصد المجتمعات المحلية في مواسم ارتفاع المخاطر بغية اكتشاف ومعالجة الحالات التي تظهر.
- توزيع مطبوعات التثقيف والتوعية المناسبة.
- اتباع إرشادات السلامة بشأن تخزين المبيدات الحشرية ونقلها وتوزيعها بهدف تقليل إمكانية إساءة استخدام المبيدات أو تسربها وحوادث تعرض البشر لها.

السلامة على الطرق والسلامة المرورية

يضمن المقاول سلامة حركة مرور جميع الموظفين في المشروع أثناء القدوم إلى مكان العمل وعند مغادرتهم وأثناء تشغيل معدات المشروع على الطرق الخاصة أو العامة، ويعتمد أفضل ممارسات سلامة النقل في كافة جوانب عمليات المشروع المعنني بهدف منع حوادث المرور وتقليل الإصابات التي يتعرض لها العاملين في المشروع وعامة الناس وينبغي أن تتضمن الإجراءات الآتية:

- التأكيد على جوانب السلامة بين سائقي المركبات.
- تحسين مهارات قيادة المركبات واشتراط حصول سائقيها على التراخيص.

- عقد دورة تدريبية حول القيادة الآمنة للمركبات لجميع السائقين قبل بدء عملهم.
- اعتماد حدود زمنية لمدة الرحلة وإعداد قوائم بأسماء السائقين المتناوبين من أجل تفادي الإرهاق.
- تفادي الطرق الخطرة وأوقات الازدحام خلال النهار من أجل تخفيض مخاطر وقوع الحوادث.
- استخدام أجهزة التحكم في السرعة (أجهزة الضبط) في الشاحنات والمراقبة عن بعد لتصرفات السائق.
- إلزام السائقين والركاب بارتداء أحزمة الأمان وفرض العقوبات الواجبة على المخالفين.
- الصيانة المنتظمة للمركبات واستخدام قطع الغيار المعتمدة من الشركة المصنعة بهدف تقليل احتمالات وقوع حوادث خطرة تسببها اعطال المعدات أو الفشل المبكر.

في الحالات التي قد يسهم فيها المشروع بزيادة كبيرة في حركة المرور على الطرق القائمة، يتعين على المقاول القيام بما يأتي:

- البدء في تنفيذ الأنشطة التي تؤثر على الطرق السريعة والطرق العامة، مباشرة بعد تطبيق جميع تدابير السلامة المرورية التي تقتضيها الأنشطة كاملا.
- الترتيب لتحويل المسارات لتوفير طرق بديلة للنقل أو المشاة أو كلاهما.
- الحد من احتكاك المشاة بمركبات الإنشاء، خصوصا عند نقاط العبور إلى المدارس والأسواق وأي نقاط هامة أخرى لعبور الحيوانات، من خلال تركيب لافتات مناسبة أو ممرات مشاة مصممة هندسيا أو أجهزة إبطاء حركة المرور.
- تنظيم فعاليات توعوية هادفة عن حوادث الطرق في جميع المدارس والمجتمعات الواقعة على بعد 150 مترا من الخط المحوري للطريق، بحيث تشمل هذه الفعاليات سلامة عبور الطرق، ومخاطر حوادث الطرق بسبب سوء الأحوال الجوية ومدى صلاحية المركبات للسير على الطرق والحمولة الزائدة ويقظة السائق والمخاطر التي تشكلها المركبات المتوقفة والمعطلة، وما إلى ذلك.
- التعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات المسؤولة بهدف تحسين اللافتات والرؤية والسلامة على الطرق بشكل عام، خصوصا على طول المسافات الواقعة قرب المدارس أو المواقع الأخرى التي قد يتواجد الأطفال فيها.
- التعاون مع المجتمعات المحلية بشأن التوعية فيما يتعلق بسلامة المشاة وحركة المرور (مثلاً: حملات التوعية في المدارس).
- التعاون مع القائمين بالاستجابة لحالات الطوارئ لضمان تقديم الإسعافات الأولية المناسبة عند وقوع الحوادث.
- استخدام المواد المتوفرة من مصادر محلية بغية تقليل مسافات نقل المواد قدر الإمكان، وتشييد المرافق المصاحبة كمخيمات العاملين بالقرب من مواقع المشروع.
- استخدام تدابير آمنة لتنظيم حركة المرور، شاملة الإشارات في الطرق والأقماع المرورية والحواجز المتحركة وأشخاص يرفعون الرايات / الإشارات للتحذير من أوضاع خطرة.

الموروث الثقافي[51]

يقوم المقاول بما يأتي:

- تطوير واعتماد إجراء لإيجاد فرصة يحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة مواجهة تراث ثقافي غير معروف سابقًا، بما في ذلك:
    - تحديد ما إذا كان من المتوقع العثور على الموروث الثقافي، سواء أثناء البناء أو العمليات
    - تدريب أطقم البناء والمشرفين على اكتشاف الاكتشافات الأثرية المحتملة
    - الاحتفاظ بالسجلات والتأكد من تحقق الخبراء
    - تقديم تعليمات سلسلة الحضانة للاكتشافات المنقولة
    - إخطار قسم الآثار بوزارة الثقافة أو إحدى الجامعات المحلية للتقييم السريع واتخاذ الإجراءات
    - تحديد معايير واضحة لتوقفات العمل المؤقتة المحتملة اللازمة لحل سريع للمسائل المتعلقة بالاكتشافات.
- تجنب الإضرار غير المباشر بالتراث الثقافي القائم، مثل التأثير على المباني الأثرية نتيجة عمليات الاهتزاز.

حالات الطوارئ

يقوم المقاول بما يأتي:

- إعداد نظام التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والاستمرار بشغيله، بالتعاون مع الأطراف المعنية والمستقلة، بما من شأنه أن يغطي الآتي: (أ) حالات الطوارئ قد تؤثر على موظفي ومرافق المشروع المقرر تمويله. (ب) ضرورة

[51] يجب توخي الحذر بشكل خاص عند فتح أو تشغيل المحاجر

حماية صحة وسلامة العاملين في المشروع. (ج) ضرورة حماية صحة وسلامة المجتمعات المتأثرة بأنشطة المشروع. كما يشمل هذا النظام ما يلي:

- تحديد سيناريوهات الطوارئ
- إجراءات محددة للاستجابة لحالات الطوارئ
- تدريب فرق الاستجابة لحالات الطوارئ
- الاتصالات في حالات الطوارئ وأنظمة / برتوكولات الإبلاغ (بما في ذلك التواصل مع المجتمعات المتأثرة عند الضرورة)
- إجراءات التفاعل مع الجهات الحكومية (الجهات المعنية بحالات الطوارئ والصحة والبيئة)
- معدات ومرافق ثابتة بشكل دائم لحالات الطوارئ (مثل عيادات الإسعافات الأولية ومعدات مكافحة الحرائق ومعدات الاستجابة للانسكابات ومعدات الحماية الشخصية لفرق الاستجابة لحالات الطوارئ)
- بروتوكولات لاستخدام معدات ومرافق الطوارئ
- تحديد واضح لمسارات الإخلاء ونقاط التجمع
- التدريبات على حالات الطوارئ ومواعيد انعقادها الدورية على أساس مستويات أو طبقات حالات الطوارئ المعنية.
- تدابير إزالة التلوث والوسائل اللازمة لتنفيذ تدابير علاجية عاجلة لاحتواء حالات التلوث والحد منها وتقليلها ضمن الحدود المادية لممتلكات المشروع وأصوله قدر الإمكان.

إشراك أصحاب المصلحة

يتولى المقاول، كجزء من المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة في المشروع[52]، عملية إشراك أصحاب المصلحة مع المندوبين والمجتمعات المتأثرة مباشرة بالأنشطة التي يتولى تنفيذها، بما في ذلك، بما في ذلك إذا لزم الأمر، الإفصاح العلني عن خطته للإدارة البيئية والاجتماعية. كما يحافظ المقاول على إقامة علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية طوال فترة المشروع، وإشعارهم مسبقاً بالخطط والجداول الزمنية بما أنها قد تؤثر عليهم. وعلى أن تكون عملية إشراك أصحاب المصلحة يمكن تطبيقها أيضًا في حالة الاستحواذ على الأراضي المرتبطة بالتغييرات في الأنشطة.

إدارة القوى العاملة

تدفق العمالة

يقوم المقاول بما يأتي:

- إنشاء مخيمات للعاملين عندما يكون السكن غير كافٍ لهم، بمن فيهم المقاولون من الباطن وطاقم موظفي الدعم المصاحب لهم.
- تحديد مواقع مخيمات العاملين بعيداً عن المناطق الحساسة بيئياً.
- تشييد طرق إضافية / منفصلة إلى مواقع المشروع ومخيمات العاملين.
- تنظيم عملية نقل العاملين من المخيم إلى المشروع بهدف التقليل من حركة المرور.
- ضمان ربط مخيم العاملين والمرافق المرتبطة به بخزان للصرف الصحي أو بأنظمة مياه الصرف الصحي الأخرى، على أن تكون مناسبة وذات سعة كافية لعدد العاملين والظروف المحلية.
- تجنب تلوث مصادر المياه العذبة.
- إتاحة الفرص أمام العمال للعودة بشكل منتظم إلى أسرهم.
- توفير الفرص للعمال للاستمتاع بوسائل الترفيه بعيداً عن المجتمعات الريفية المضيفة.
- التأكد من عدم توظيف الأطفال والقصر بشكل مباشر أو غير مباشر في المشروع، والاحتفاظ بسجل وإثبات عمر جميع الموظفين في الموقع.
- دفع رواتب مناسبة للعمال بهدف تثبيط أي حافز للسرقة.
- تحويل الرواتب إلى حسابات العاملين المصرفية بدلاً من دفعها نقداً.
- تنويع مشتريات السلع بشكل مناسب، على أن تكون محلية وغير محلية، لإتاحة فرص استفادة المجتمع المحلي من الشروع وتقليل مخاطر مزاحمة المستهلكين المحليين على السلع وارتفاع أسعارها.
- إنشاء أماكن ترفيهية تخضع للمراقبة في مخيم العاملين.

[52] تم وصف العملية الشاملة لإشراك أصحاب المصلحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع

- وضع برامج للوقاية من تعاطي المخدرات وإدارتها.
- توظيف العاملين من خلال مكاتب التوظيف، وتجنب التوظيف "عند البوابة" لتثبيط التدفق التلقائي للباحثين عن عمل.
- تحديد مصدر إمدادات المياه المصرح به، وحظر استخدام مصادر أخرى في المجتمع.
- مقدمو خدمة مستقلون للمجتمع ومخيم العاملين / موقع الإنشاء
- وضع تدابير لتقليل استهلاك الماء والكهرباء.
- توظيف السكان المحليين إلى أقصى حد ممكن.
- وضع خطة عمل تتعلق بشؤون النوع الاجتماعي واعتمادها، شاملة التدريب وأهداف التوظيف، لتعزيز نقل مهارات الإنشاء إلى النساء المحليات لتسهيل توظيفهن في موقع المشروع.

ظروف العمل

يقوم المقاول بما يأتي:

- تنفيذ التدابير والالتزامات المحددة في دليل وإجراءات إدارة العمالة الخاصة بالمشروع.
- تزويد جميع العاملين بشروط وأحكام تتوافق مع تشريعات العمل اليمنية، لا سيما (القانون رقم 5 لسنة 1995م) واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بظروف العمل.
- تُوضع إجراءات مكان العمل حيز التنفيذ للعاملين في المشروع حتى يتسنى لهم الإبلاغ عن ظروف العمل التي يعتقدون أنها ليست آمنة وصحية، وكذلك الابتعاد عن ظروف العمل عندما يكون لديهم مبرر معقول للاعتقاد بأنه يمثل خطراً وشيكاً وخطيراً على حياتهم أو صحتهم. ولن يُطلب من العاملين في المشروع الذين ينأون بأنفسهم عن هذه الظروف العودة إلى العمل حتى يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة الوضع. كما لن يتم اتخاذ أي إجراء ضد العاملين في المشروع أو الخضوع لإجراء مضاد أو سلبي ضد هذه التقارير أو ترك مكان العمل.
- تجنب جميع أشكال العمل القسري أو الجبري، أي جميع الأعمال أو الخدمات المفروضة على أي شخص تحت التهديد بأي عقوبة، والتي لم يتطوع الشخص نفسه/نفسها للقيام بها.

التأمين

يقوم المقاول بما يأتي:

- حماية صحة العاملين المشاركين في تنفيذ الأنشطة في الموقع، على النحو المشار إليه في الفصل العاشر من قانون العمل اليمني.
- تعويض أي موظف في حالة الوفاة أو الإصابة.

آلية معالجة التظلمات الخاصة بالعاملين

يضع المقاول آلية معالجة التظلمات لعماله وعمال مقاوليه من الباطن بما يتناسب مع قوته العاملة، على أن تكون هذه الآلية مختلفة عن آلية معالجة التظلمات على مستوى المشروع الموضحة في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع المتاحة للأفراد والمجتمعات المتأثرة، وتلتزم هذه الآلية بالمبادئ الآتية:

- إتاحة المعلومات: إطلاع جميع العاملين على آلية معالجة التظلمات عند توظيفهم وإتاحة تفاصيل عملها بسهولة لهم، فمثلاً تكون مدرجة في وثائق العاملين أو في لوحات الإعلانات.
- شفافية العملية: ضرورة معرفة العاملين بمن يمكنهم اللجوء إليه في حالة الشكوى والدعم ومصادر المشورة المتاحة لهم، كم ينبغي أن يلم جميع المدراء التنفيذيين وكبار المدراء بإجراءات التظلمات في منظمتهم
- التحديث باستمرار: ضرورة الاستعراض الدوري لهذه العملية، وتحديثها باستمرار، مثل الإشارة إلى أي إرشادات قانونية جديدة أو تغييرات في العقود والإقرارات.
- السرية: تضمن العملية معالجة الشكوى بشكل سرية، وفي حين أن الإجراءات قد تنص على ضرورة تقديم الشكوى أولاً إلى مدير بديل، مثل، مدير الموارد البشرية (مدير شؤون الموظفين).
- عدم الانتقام: تضمن الإجراءات عدم تعرض أي عامل يرفع شكوى لأي انتقام.
- جداول زمنية معقولة: تتيح الإجراءات الوقت الكافي بغية التحقيق الكامل في التظلمات المرفوعة، بيد أنها تهدف إلى إيجاد حلول سريعة، فكلما طالت الإجراءات، كلما تعقدت الأمور في عودة المياه إلى مجاريها بين الطرفين بعد ذلك. لذا وجب مواعيد زمنية لكل مرحلة في الإجراءات، كتحديد الحد الأقصى للفترة الزمنية بين رفع الشكوى وعقد

اجتماع للتحقيق فيها.

- الحق في الاستئناف: يحق للعامل الاستئناف أمام البنك الدولي أو المحاكم المحلية إذا لم يقتنع/تقتنع بالنتيجة الأولية.
- الحق في اصطحاب مرافق: يحق للعامل أن يصطحب زميل أو صديق أو ممثل عن النقابة في أي اجتماعات أو جلسات استماع.
- حفظ السجلات: ينبغي الاحتفاظ بالسجلات المكتوبة في جميع المراحل، مع التدوين الخطي بقدر الإمكان للشكوى الأولية والرد عليها والملاحظات المطروحة بأي اجتماعات والنتائج وأسباب النتائج. وتُسجل أي محاضر عن الاستغلال والاعتداء الجنسي بشكل مفصل وبسرية تامة.
- العلاقة مع الاتفاقيات الجماعية: ضرورة اتساق إجراءات التظلمات مع أي اتفاقيات جماعية.
- العلاقة مع القواعد واللوائح التنظيمية: ضرورة توافق إجراءات التظلمات مع قانون العمل الوطني.

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين[53]

يقوم المقاول بما يأتي:

- عقد دورات تدريبية على نحو متكرر للقوى العاملة، ورفع مستوى وعيهم بشأن الإحجام عن السلوكيات والتصرفات المشينة تجاه أفراد المجتمع المحلي، وخصوصاً تجاه النساء.
- إطلاع العاملين على القوانين الوطنية التي تُجرم التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتُعد ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.
- حظر موظفيه من تقديم أموال أو سلع أو خدمات أو أي أشياء أخرى ذات قيمة مقابل الحصول على علاقة غير شرعية أو الانخراط في أي أنشطة جنسية استغلالية أو مهينة لأي شخص.
- وضع نظام لتسجيل الشكاوى/القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي في مكان العمل.
- اعتماد سياسة بهدف التعاون مع هيئات إنفاذ القانون في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

منع عمالة الأطفال

يقوم المقاول بما يأتي:

- التحقق من بلوغ العامل أكبر من 18 عاماً عند التوظيف.
- استبعاد جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً.
- استعراض نسخ من الوثائق التي يمكن التحقق منها بشأن سن العمالة والاحتفاظ بها.

مدونة السلوك

يضمن المقاول إبلاغ جميع الموظفين، بمن فيهم موظفي المقاولين من الباطن، بمدونة السلوك الآتية وتوقيعهم عليها:

مدونة قواعد السلوك لموظفي المقاول

نحن المقاول [اكتب اسم المقاول] قد وقعنا عقداً مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع [اكتب وصفاً للأنشطة] وستنفذ هذه الأنشطة في [اكتب الموقع والأماكن الأخرى التي ستنفذ فيها الأنشطة]. ويُملى علينا هذا العقد اتخاذ تدابير لمعالجة المخاطر البيئية والاجتماعية المتصلة بالأنشطة المعنية، شاملة مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتعتبر مدونة السلوك هذه جزءاً لا يتجزأ من التدابير التي سننفذها بهدف التعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية المتصلة بالأنشطة المعنية، وتطبق على جميع موظفينا، بما فيهم العاملين والموظفين الآخرين في جميع المواقع التي يجري فيها تنفيذ الأنشطة، وكذلك موظفي أي مقاولين من الباطن وغيرهم من الموظفين القائمين على مساندتنا في تنفيذ الأنشطة. ويشار إلى جميع هؤلاء الأشخاص باسم "موظفو المقاول"، ويخضعون لمدونة السلوك هذه.

تحدد مدونة السلوك معايير السلوك التي نطلب من جميع موظفي المقاول الالتزام بها.

لا تسمح بيئة المكان الذي نعمل فيه بممارسة أي سلوك خطير أو همجي أو مسيء أو عنيف، وتبعث في جميع الأشخاص الطمأنينة في رفع أي قضايا أو أي مخاوف تساورهم دون خوف من الانتقام.

السلوك المطلوب

[53] أعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطة للمشروع فيما يتعلق بمنع ومواجهة الاعتداء والاستغلال الجنسيين والتحرش الجنسي.

يتعين على موظفي المقاول ما يأتي:

1) الاضطلاع بمهامهم بكفاءة وتفانٍ.

2) الالتزام بمدونة السلوك هذه وجميع القوانين واللوائح المعمول بها والمتطلبات الأخرى، شاملة متطلبات حماية صحة موظفي المقاول الآخرين وأي شخص آخر وسلامتهم ورفاهيتهم.

3) الحفاظ على بيئة عمل آمنة من خلال الآتي:

4) التأكد من أن أماكن العمل والآلات والمعدات والعمليات التي تقع تحت تصرف كل شخص آمنة ولا تشكل أي مخاطر على الصحة.

5) ارتداء معدات الحماية الشخصية المطلوبة.

6) اتخاذ التدابير المناسبة بشأن المواد والعناصر الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية.

7) اتباع إجراءات التشغيل الطارئة ذات الصلة.

8) الإبلاغ عن حالات العمل التي يُعتقد أنها غير آمنة أو غير صحية، وينأى بنفسه/بنفسها عن أي عمل يُعتقد على نحو معقول أنه يشكل خطراً وشيكاً أو حقيقاً على حياته/حياتها أو صحته/صحتها.

9) معاملة الأخرين باحترام وعدم التمييز ضد فئات محددة كالنساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو العاملين المهاجرين أو الأطفال.

10) عدم الانخراط في أي شكل من أشكال التحرش الجنسي بما في ذلك المقدمات الجنسية غير المرغوب فيها، وطلبات الخدمات الجنسية، وأي سلوك لفظي أو جسدي آخر غير مرغوب فيه ذي طبيعة جنسية مع موظفي المقاول أو صاحب العمل.

11) عدم الانخراط في الاستغلال الجنسي، يعني أي اعتداء فعلي أو محاولة استغلال لحالة ضعف أو فارق في النفوذ أو الثقة لأغراض جنسية، ويشمل ذلك لا يقتصر على، تحقيق فائدة مادية أو اجتماعية أو سياسية جراء الاستغلال الجنسي لشخص آخر. يحدث الاستغلال الجنسي في سياق المشاريع الممولة من البنك عندما يكون الوصول إلى السلع أو الأعمال أو الخدمات الاستشارية أو غير الاستشارية الممولة من البنك مستغلاً بغية الحصول على مآرب جنسية.

12) عدم التورط في ممارسات الاعتداء الجنسي، وهو يعني ممارس الجنس مع شخص آخر رغماً عنه/عنها. ويُعد الاعتداء الجنسي انتهاكا للسلامة البدنية والاستقلالية الجنسية، وهو أوسع من المفاهيم الضيقة لمفهوم "الاغتصاب"، لأنه وعلى وجه الخصوص (أ) قد يُرتكب بوسائل أخرى بلا قوة أو عنف، (ب) لا ينطوي بالضرورة على الإيلاج.

13) عدم التورط في ممارسات أي شكل من أشكال العلاقات الحميمة مع أفراد دون سن 18 عاماً، إلا في إطار زواج سابق قبل الالتحاق بالعمل.

14) استكمال الدورات التدريبية ذات الصلة التي سيتم تقديمها لهم في الجوانب البيئية والاجتماعية للعقد، شاملة المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة والاستغلال والاعتداء الجنسي.

15) الإبلاغ عن انتهاكات مدونة السلوك هذه.

16) عدم الانتقام من أي شخص يرفع بلاغاً إلينا أو إلى صاحب العمل عن انتهاكات مدونة السلوك هذه، أو يستخدم آلية معالجة التظلمات الخاصة بموظفي المقاول أو آلية معالجة التظلمات الخاصة بالمشروع.

إثارة المخاوف

يلزم أي شخص يلاحظ أن سلوكه يُعد في اعتقاده/اعتقادها مخالفاً لمدونة السلوك هذه - أو يساوره/يساورها القلق حياله - برفع المسألة على وجه السرعة، ويمكن القيام بذلك بأي من الطرق الآتية:

1) التواصل بالشخص الذي عينه المقاول [أدخل اسم جهة الاتصال)

2) التواصل خطياً على هذا العنوان []

3) التواصل عبر الهاتف على الرقم []

4) شخصيًا مع []

5) الاتصال على الرقم [] للوصول إلى خط الاتصال المباشر للمقاول وترك رسالة (إن كانت خدمة الرسائل متاحة)

الحفاظ على سرية هوية الشخص، ما لم يكن الإبلاغ عن الادعاءات ملزماً بموجب قانون الدولة. يمكن أيضاً تقديم شكاوى أو ادعاءات دون الكشف عن الهوية وتُولى الأهمية الواجبة والمطلوبة، فنحن نأخذ على محمل الجد جميع البلاغات عن سوء السلوك

المحتمل، ونحقق في الأمر ونتخذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك، ونوفر إحالات مباشرة للشخص الذي تعرض للحادثة المدعى وقوعها، حسب الاقتضاء، إلى مقدمي الخدمات بهدف المساعدة والدعم.

لن يكون هناك ثمة انتقام من أي شخص يثير مخاوفه/مخاوفها بحسن نية بشأن أي سلوك محظور تجرمه مدونة السلوك هذه، وأي انتقام بهذا الخصوص بمثل انتهاكاً للمدونة.

عواقب انتهاك مدونة السلوك

يؤدي أي انتهاك يرتكبه موظفي المقاول لمدونة السلوك هذه إلى عواقب وخيمة، تصل إلى فصل الشخص المعني عن الوظيفة ورفع القضية إلى السلطات القانونية.

خاص بموظفي المقاول

لقد تلقيت نسخة من مدونة السلوك هذه مكتوبة بلغة أفهمها، وأعي أنه بإمكاني طرح أي استفسار عن مدونة السلوك هذه وطلب التوضيح عن ذلك من خلال التواصل بـ [أدخل اسم الشخص المعيَّن من المقاول والذي يتمتع بخبرة التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي].

اسم الموظف المعيَّن من المقاول: [أدخل الاسم]

التوقيع: _____

التاريخ: (اليوم/الشهر/السنة): _____

التوقيع بالتوقيع لممثل المقاول المفوض:

التوقيع: _____

التاريخ: (يوم شهر سنة): _____

تُعرض نسخة من مدونة السلوك في المكان والموقع الذي يسهل على المجتمع المحلي والأشخاص المتأثرين بالمشروع كموظفي المقاول (بمن فيهم المقاولين من الباطن والعاملين بالأجر اليومي) الوصول إليه، وتُعد باللغة / اللغات التي يفهمونها.

التقارير البيئية والاجتماعية للمقاول

يرفع المقاول تقارير عن الأحداث الرئيسية المرتبطة بالعمل أو الخسائر في الأرواح إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) أو الشريك المنفذ المعني في **غضون 24 ساعة** من وقوعها.

يرصد المقاول القضايا البيئية والاجتماعية الآتية ويحتفظ بسجلاتها ويبلغ عنها:

- السلامة: ساعات العمل والإصابة المهدرة للوقت (LTI) وأيام العمل الضائعة وتسجيل الحوادث المتعلقة بالسلامة وما يقابلها من تحليل للأسباب الجذرية (الحوادث التي تؤدي إلى انقطاع الأعمال وحالات العلاج الطبي)، حالات الإسعافات الأولية والاحتمالية العالية للحوادث الكارثية والأنشطة العلاجية والوقائية المطلوبة (على سبيل المثال، التحليل المنقّح لسلامة العمل والمعدات الجديدة أو المختلفة والتدريب على المهارات، وما إلى ذلك).
- الحوادث البيئية والإصابات الوشيكة: الحوادث البيئية والإصابات ذات الاحتمالات العالية لوقوعها وكيفية التعامل معها وما هو الجانب البارز منها والدروس المستفادة.
- الأعمال الرئيسة: الأعمال المنفذة والمنجزة والتقدم المحرز مقارنة بالجدول الزمني للمشروع ومجالات العمل الرئيسة (حقوق العمل).
- متطلبات البيئة والمجتمع والصحة والسلامة: حالات عدم الامتثال للتراخيص والقانون الوطني (عدم الامتثال القانونية) أو لالتزامات المشروع أو متطلبات البيئة والمجتمع والصحة والسلامة الأخرى.
- عمليات التفتيش والمراجعة المتعلقة بالبيئة والمجتمع والصحة والسلامة: ينفذها المقاول ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) والشريك المنفذ المعني، أو آخرون - وتشمل التاريخ واسم المفتش أو المراجع والمواقع التي تمت زيارتها والسجلات التي تمت مراجعتها والنتائج الرئيسة والإجراءات المتخذة.
- العمال: قائمة بالعاملين في كل موقع، وتأكيد التدريب في مجال البيئة والمجتمع والصحة والسلامة مع الإشارة إلى البلد الأصل (وافدون، مواطنون محليون، مواطنون غير محليين)، والنوع الاجتماعي والعمر مع إثبات عدم وجود عمالة الأطفال وذكر مستوى المهارة (غير ماهرون، ماهرون، اشرافيون، مهنيون، إداريون).
- التدريب على المسائل المتعلقة بالبيئة والمجتمع والصحة والسلامة: يتضمن مواعيد التدريب وعدد المتدربين وموضوعات التدريب.
- إدارة الآثار: تفاصيل أي عمل خارج الحدود أو آثار رئيسة خارج الموقع ناجمة عن الأعمال الإنشائية المستمرة - وتشمل التاريخ والموقع والتأثيرات والإجراءات المتخذة.
- إشراك أصحاب المصلحة الخارجيين: أهم النتائج التي تم التوصل إليها، شاملة الاجتماعات الرسمية وغير

الرسمية، والإفصاح عن المعلومات ونشرها - وتشمل تفاصيل النساء والرجال الذين تم التشاور معهم والمواضيع الواردة من مختلف فئات أصحاب المصلحة، بمن فيها الفئات الضعيفة (مثل المعاقين وكبار السن والأطفال، وغيرهم).

- تفاصيل أي مخاطر بيئية: تفاصيل المخاطر التي قد يتعرض لها المقاول أثناء أداء عمله - قد تأتي التهديدات من أطراف مستقلة أخرى من خارج المشروع.
- مظالم العمال: تفاصيل تلك التظلمات تشمل تاريخ وقوع الحادث ونوع الشكاوى وتاريخ تقديمها والإجراءات المتخذة وتواريخها، والقرار (إن وجد) وتاريخ صدوره، والمتابعة التي لا يزال يتعين اتخاذها - فمن الضروري أن تشمل التظلمات الواردة تلك التظلمات المستلمة منذ التقرير السابق وتلك التظلمات التي لم يُبت فيها وقت إعداد ذلك التقرير.
- مظالم أصحاب المصلحة الخارجيين: الشكوى وتاريخ تقديمها والإجراء/الإجراءات المتخذة وتواريخها والقرار (إن وجد) وتاريخ صدوره، والمتابعة التي لا يزال يتعين اتخاذها - فمن الضروري أن تشمل التظلمات الواردة تلك التظلمات المستلمة منذ التقرير السابق وتلك التظلمات التي لم يُبت فيها وقت إعداد ذلك التقرير. ينبغي أن تكون بيانات التظلمات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
- التغييرات الكبيرة على الممارسات البيئية والاجتماعية للمقاول.
- إدارة القصور والأداء: مواصلة إبلاغ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بالإجراءات المتخذة استجابةً للإشعارات السابقة المتعلقة بالقصور أو الملاحظات المتعلقة بالأداء في مجال البيئة والمجتمع والصحة والسلامة و/أو خطط الإجراءات الواجب اتخاذها إلى أن يقرر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بأن المشكلة قد حلت بصورة مرضية.

نموذج لآلية التظلمات والشكاوى

الملحق 6.
نموذج شكاوى التظلمات، والمقترحات

استمارة توثيق ومتابعة شكاوى المستفيدين من المشروع الطارئ لرأس المال البشري في اليمن

"Documenting and Monitoring Complaints Form of Beneficiaries of Yemen Emergency Capital Project"

الاسم الثلاثي للمستفيد: Beneficiary Name				
رقم البطاقة الشخصية: ID No.		Tel No. for **رقم الهاتف للمتابعة** follow up		
العنوان الدائم: Permanent Address				
اسم النشاط المنفذ (مركز/وحدة) Name of activity under implementation				
مكان تنفيذ النشاط: Place of activity under implementation	**القرية:** Village	**المديرية:** District	**المحافظة:** Governorate	

نوع الشكوى Complaint Type	إدارية Administrative	فنية Technical	مالية Financial	أخرى Other

موضوع الشكوى:
Complaint Subject

الوضع الحالي: Current Situation			
أسباب المشكلة: Reason of the problem			
التاريخ: Date		**توقيع صاحب الشكوى:** Complainant Signature	

- الجهة التي يجب أن يقدم لها الشكوى:..UNOPS/Sana'a – Tel: 01 504914/915 - SMS:739888388 Email: GRM.yemen@unops.org
.....
:The entity which the complaint should be forwarded to
- الرأي في جدية الشكوى:.....
Opinion on the seriousness of the complaint
- الجهة المحول لها الشكوى :.....
The complaint transferred to
- المدة الزمنية اللازمة للبت في الشكوى:.....
Time required for response
- مدى رضى المستفيد عن الاستجابة لحل شكواه:.....
Satisfaction of beneficiary in responding to his/her complaint

الإجراءات المتخذة : Action taken			
ما ترتب عليها من نتائج: The results of the action taken		**التاريخ:** Date	

اسم مستلم الشكوى ووظيفته: .....
Name of person received the complaint and his/her position

التاريخ Date : ..... **توقيع الموظف المختص**/ Signature